دينو فريسكوبالدي

السادات يتحدى

دار المعارف

هذا الكتاب

«السادات يتحدى» كتاب وضعه مؤلف غير مصرى .

إنه المحقق الصحفى ، والكاتب السياسى ، والأديب الإيطالى دينو فرسكوبالدى .

وهذه ترجمة كاملة للكتاب ، مطابقة له تماماً ، أسلوباً وموضوعاً ، بكل ما فيه من آراء وانطباعات وأفكار ، وبعبارات المؤلف وألفاظه ، دونما تدخل من مترجم أو رقيب .

وذلك أننا قد نكون فى حاجة إلى معرفة أنفسنا . ورؤية أعمالنا ، من خلال آخرين .

وهكذا نسوق الكتاب إلى القارئ العربى ، ليرى الأبعاد التى يعرضها مؤلفه الإيطالى للشخصية التى تناولها فيه ، وهى شخصية الرئيس محمد أنور السادات ، بحجمها ووزنها اللذين يراه بهما العالم الخارجى ، بغير أى اعتبار للمجاملات ، أو العواطف الخاصة .

والكتاب يعتبر بحق دراسة متعمقة ومتجردة ، سواء للشخصية التى تناولها ، أو للمنطقة التى تعيش فيها ، أو للأحداث التاريخية التى صنعتها ، وقلبت بها كافة المعايير المحلية والعالمية ، التى كان ينظر بها إلى الإنسان العربى ، والأمة العربية جمعاء .

ولا شك أن هذا المؤلف الإيطالى الذى كان يرى ويراقب عن بعد له اجتهادات وأحكام وآراء ليست هى القول الفصل ، ولذلك فقد غابت عنه بعض الحقائق .

إلا أن الشىء المؤكد هو أن هذا الصحفى والأديب الإيطالى استطاع بهذا الكتاب أن يلقى بعض الأضواء على الكثير من الأحداث التاريخية التى مرت بها مصر خلال السنوات الأخيرة .. فى عهد السادات .. وقبل عهد السادات ...

السادات يتحدى

السادات يتحدى

تأليف

دينو فريسكو بالدى

ترجمه عن الإيطالية

موسى بدوى



دار المعارف

مقدمة المترجم

منذ عشرين عاماً وأكثر مضت ، عرفت (دينو فرسكوبالدى) الصحفى والأديب ، ومؤلف هذا الكتاب .

كان ذلك عام ١٩٥٦ ، وبالتحديد فى النصف الثانى من شهر يوليو ، فى فترة كانت الاستعدادات تجرى على قدم وساق فى القاهرة وفى جميع أرجاء مصر ، للاحتفال بالعيد الرابع لثورة ٢٣ يوليو . ومن بين هذه الاستعدادات استقبال مئات الوفود التى جاءت من أنحاء العالم لحضور هذه المناسبة ، وخاصة وفود رجال الصحافة .

وكان الوفد الإيطالى مكوناً من حوالى ثلاثين صحفياً وكاتباً ، ومن بينهم شاب فى الثلاثين ، هو دينو فرسكو بالدى .

وبوصفى مشرفاً على القسم الإيطالى بمصلحة الاستعلامات ، التى كانت وقتها تابعة لرئاسة الجمهورية ، كان على أن أستقبل هذا الوفد ، وأظل مرافقاً له طوال مدة الزيارة ، التى استطالت إلى أكثر من عشرة أيام .

وكانت هذه المجموعة من رجال القلم فى إيطاليا تجىء إلى مصر للمرة الأولى ، كما كانت تمثل كافة الصحف الإيطالية باتجاهاتها المختلفة ، وكذلك الأيديولوجيات والأحزاب الكثيرة ، فى هذه الدولة المجاورة لنا فى البحر المتوسط .

وجرت بينى وبينهم أحاديث طويلة ، ودارت مناقشات ، ووقعت مواجهات ، واتفقت معهم واختلفت ، ووقفت على مناحٍ متعددة فى الفكر

الإيطالى ، ثم قامت بيننا علاقات تراوحت بين مجرد المعرفة ، والزمالة فى عمل مشترك هو الصحافة ، ونوع من الصداقة على البعد .

وانفضت الاحتفالات ، وسجلوا ما شاءوا أن يسجلوه من انطباعات عن مصر وشعبها وآمالها واحتمالات مستقبلها ، ثم عادوا إلى بلادهم . ورحت أتابع ما يكتبون فى صحفهم ، فكنت أشعر بالارتياح لأن محادثاتنا ومناقشاتنا معاً قد أثمرت نوعاً من الفهم لروح الشعب المصرى ، فى تطلعه إلى أسلوب أفضل من الحياة ، بعد أن تخلص من أغلال الماضى .

على أنهم لم يكونوا جميعا مثل (البرتو كونسيليو) أحد رؤساء تحرير صحيفة التمبو مثلا ، الذى ظل خمسة عشر عاماً كاملة يكتب مقاله الافتتاحى كل أسبوع مرة فى الصفحة الأولى ، ويتناول القضايا المصرية التى كانت مطروحة فى العالم طوال هذه الفترة بشكل عام ، بروح الكاتب والمعلق المدرك لبواعث ونوايا وأهداف مصر ، مبرراً حقها فى ذلك ، مدافعاً عن وجهات نظرها ، وإن كانت قد أخذت تدريجيًّا تكتسب المعارضة والعداء .

لقد كان بعضهم يهاجم مصر ، أو يرجح كفة إسرائيل عليها ، أو يثير المخاوف فى الغرب من مخططاتها . فلما كان تأميم القناة ، إذا بموقف إيطاليا من مصر هو موقف العداء الصارخ ، مما أثار دهشة كل من كان يعرف أن هناك صداقة تقليدية تربط بين شعبي الدولتين ، منذ كانت لإيطاليا جالية ضخمة فى مصر ، بلغ تعدادها فى وقت ما أكثر من خمسين ألفاً .

وبدأ دينو فرسكوبالدى يكتب تعليقاته عن الشرق الأوسط ، فى صحيفة الكوريرى دلاسيرا ، كبرى الصحف الإيطالية اليومية ، التى اتخذت سياسة لها الهجوم بعنف على نظام الحكم المصرى الذى كان قائماً

فى تلك الأيام . ومع أن (دينو) كان يعمل فى هذه الصحيفة ، فإنه قد التزم بخط معين فى كتاباته ، يقوم على التجرد المطلق من المشاعر الخاصة ، والتناول الموضوعى لكل ما يعالجه ويعلق عليه . وربما كان ذلك راجعاً إلى أن المبدأ الذى كان ولا يزال معمولاً به فى هذه الصحيفة الإيطالية ، هو عدم التدخل فى اتجاهات كتابها ، وترك حرية التعبير لكل منهم بالأسلوب الذى يراه ، واتخاذ المواقف التى يختارها .

إلا أن فرسكوبالدى كان برغم صغر سنه فى ذلك الوقت ، يلتزم بعمق فى نظرته إلى ما يقع فى منطقة الشرق الأوسط التى اختص بها من أحداث ، فيخرج من ذلك بنتائج جافة ، لم تكن ترضى تطلعى إلى تأييد كاتب مثله لقضايا كنت متحمساً لها ، وإن كانت تلك النتائج تجىء فى صراحة تبلغ حد القسوة .

وهكذا وضعته فى تقييمى لمواقف الكتاب الإيطاليين ، فى المجموعة المعادية لمصر . ومع أنه كان كثير التردد على القاهرة ، إلا أنى لم أسع للقائه ، إلا إذا جاء ذلك مصادفة ، أو كان فى رفقة صديق إيطالى مشترك ، هو كارلو سكارسيني الذى كان فى ذلك الوقت مديراً لوكالة أنسا فى مصر . . . وإن كنت مستمراً فى تتبع وقراءة كل ما يكتب .

وعندما وصل إلى يدى كتابه الأخير « السادات يتحدى » ، ثم تصفحته فى سرعة ، لم يسعنى إلا أن أشعر بدهشة حقيقية لما خيل إلىّ فى البداية أنه تغيير كامل فى موقف هذا المؤلف من مصر ، وهو ما أبديته فى العرض الذى نشرته مجلة أكتوبر فى عددها الصادر فى ١٥ مايو . . ذكرى ثورة التصحيح .

تصورت بادئ ذى بدء أنه يجامل مصر ببعض عبارات الإشادة ، لما بذلته من عرق ودم فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فأثارت إعجاب الدنيا ،

أو أن كتابه جاء تسجيلاً لمجموعة من المقالات الصحفية جاءت متأثرة بأحداث الساعة . لكننى عندما شرعت فى ترجمته كاملاً ، إذا بى أمام عمل تاريخى حقيقى ، فيه دراسة متعمقة متأنية ومتجردة ، لا أثر فيها للمجاملة ولا للعاطفة الشخصية ، تماماً كما كان عهدى بدينو فرسكوبالدى طوال الأعوام العشرين الماضية .

إنه يتناول موضوع بحثه من موقف الرقيب الفاحص للأحداث ، المتتبع لبواعثها وأهدافها ، المتقصى لآثارها وما تسفر عنه ، المدقق فى وزنها وقيمتها على المستوى العربى والعالمى . وهو ماض فى أسلوبه المتباعد عن أى تأثر خاص ، يزن الأمور بعين الخبير بشئون الشرق الأوسط ، فلا تفوته واردة ولا شاردة ، ثم يصدر أحكامه فى تجرد تام ، لا يخلو فى بعض الأحيان من قسوة وعنف ، لم يسعنى وأنا أتململ منهما ، إلا أن أوردهما وأنا أترجم الكتاب بنفس الروح والعبارة والشكل والمعنى التى أرادها ، حتى تجىء الترجمة تصويراً صادقاً لما انطبع فى ذهنه ، وأعرب عنه .

ذلك أننا فى حاجة إلى معرفة الصورة التى يرانا بها الآخرون . ومع أن هذه الرؤية غير دقيقة فى أحيان كثيرة ، وأن الآراء التى أوردها الكاتب ليست هى القول الفصل ، وأن هناك حقائق كثيرة غابت عنه ، وأن بعض عباراته وكلماته كانت عارية مما يغلفها بما يليق من لغة الخطاب ، إلا أنه بكتابه هذا قد غطى جانباً كبيراً من معانى الأحداث التاريخية التى مرت بنا فى السنوات الأخيرة ، كما ألقى أضواء أوضحت نواحى لم نفطن نحن لها ، ربما لأنها ملموسة لدينا تعيش بيننا ، فتصورنا أنها ليست فى حاجة إلى التركيز عليها وإبرازها .

ومن ذلك مثلاً أبعاد شخصية الرئيس السادات ، وما انطوت عليه

من طاقات فى التفكير والتدبير والإبداع ، ومن فهم عميقٍ لقضايا العصر ، وحب صادق للإنسانية فى مجموعها ، ورغبة مخلصة فى أن يكون هادياً لبنى وطنه وأمته . فهل قدر لنا أن نتعرف على أنفسنا من خلال الآخرين ؟ أم أننا لا نعرف قيمة ما فى أيدينا ؟

لكم وددت أن يتصدى كتابنا لهذه الفترة التاريخية التى نمر بها ، بمثل هذه البساطة التى يعالجها بها هذا الكتاب ، دون تنميق أو مديح أو أدب متكلف . فهو عندما يشير إلى رئيس مصر بكلمة (السادات) مجردة من كل لقب ، يشعر القارئ على الفور بما تعكسه هذه الكلمة من حب وإكبار وإعجاب بصاحب هذه الشخصية ، التى تلون كل ما يجرى فى هذه المرحلة التاريخية من أحداث .

وبعد ، فالكتاب فى حاجة إلى دراسة ، وإلى تعقيب . وقد أفعل ذلك فى مستقبل قريب .

موسى بدوى



القسم الأول

كيف يصبح الإنسان رئيساً

الفصل الأول

لقد ألقى الزهر

العبور كلمة عربية ، معناها الانتقال من حال إلى حال .

وفى الساعات الأولى من عصر اليوم السادس من أكتوبر – والعاشر من رمضان عند المسلمين ويوم عيد الغفران عند اليهود – عبر الجنود المصريون إلى الضفة الشرقية لقناة السويس وقبل أن تميل الشمس إلى الغروب ، كانوا قد غرسوا صورة للسادات فوق حصون ما كان يسمى بخط بارليف . وقبل ذلك بوقت غير طويل ، كانت القيادات الإسرائيلية تصف القناة بأنها « أفضل عقبة أمام الدبابات فى العالم » ومن أجل ذلك وقفت إسرائيل بعنف أمام كافة الضغوط الدبلوماسية ، التى بذلت لحملها على الانسحاب من الضفة الشرقية .

ولقد عمد المصريون ، لكى يعبروا القناة ، إلى استخدام أسلوب فنى فى غاية البساطة . كانت المفاجأة أول كل شىء ، وبعد ذلك نيران

كثيفة ، وهو ما نقلوه عن المدرسة السوفييتية ، ثم استخدموا عدداً ضخماً من زوارق المطاط ، وأخيراً سقالات وسلالم مصنوعة من الحبال ، والهجوم بعد ذلك على الأراضى المرتفعة التى كانت تقف وراءها القوات الإسرائيلية ولقد استخدم جيش السادات كذلك سلاحاً سرياً ، هو مضخات ميكانيكية للأعمال الزراعية ، اشتريت حديثاً من ألمانيا الغربية فلقد فتح اندفاع الماء فى الحوائط الرملية عدة طرق ، لكى تنطلق منها المعدات الميكانيكية

وسرعان ما ضرب الحصار على المواقع الحصينة الإسرائيلية . واحد منها فقط هو الذى صمد حتى وقف إطلاق النار . وكان قائد هذا الموقع بالذات ، وهو الكابتن موتى إشكينازى ، هو الذى أصبح فيما بعد رائد الحملة التى قامت لحمل موشيه ديان وزير الدفاع الإسرائيلى على الاستقالة ، باعتباره مسئولاً عن النقص فى إعداد خط بارليڤ وسقوطه .

كانت مصر قد عاشت عدة أعوام متأثرة بعقدة الهزائم التى منيت بها ، وبصفة خاصة هزيمة ١٩٦٧ من هنا كان عبور القناة بالنسبة للمصريين نصراً عظيماً لقد أنقذوا شرفهم ، وحطموا وَهْمَ القوة العسكرية الإسرائيلية التى لا تقهر ، تلك القوة التى كانت تسيطر على أفكارهم .

غير أن ما كان يهم العالم العربى أكثر من ذلك ، إنما هو النصر السياسى فبينما كانت أفريقيا بأسرها ، فيما عدا أربع دول صغيرة ، تقطع علاقاتها بدولة إسرائيل ، كانت الحكومات العربية الغنية بذهبها الأسود تقف للمرة الأولى متضامنة وصفًا واحداً متماسكاً ، وراء ما أطلق عليه اسم « دول المواجهة » – أى مصر وسوريا – باللجوء إلى سلاح البترول .

وبالنسبة للسادات ، كان قرار خوض حرب عربية إسرائيلية رابعة ،

بعد أن فقدت مصر بصورة مدوية الحروب الثلاث الأولى ، عملاً يتسم بالمخاطرة . غير أن شجاعته فى اتخاذ هذا القرار ، كانت هى السبب فى المكاسب التى أحرزت فى النهاية . ثم إن خليفة ناصر لم يكن أمامه اختيار آخر . ففى شهر أغسطس الذى سبق ذلك ، وقف ديان وأبدى رغبته علناً ، متحدثاً عن أراضى سيناء التى تم غزوها فى حرب الأيام الستة ، فى أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل ، دون أن يعبأ فى شىء بالأصوات التى تعلو فى الأمم المتحدة .

ومن العريش إلى شرم الشيخ ، راح الإسرائيليون ينشئون مستعمرات جديدة ، وكانت الفكرة المسيطرة على حكومة تل أبيب فى غاية الوضوح ، وهى أن فى ترك الأمور على ما هى عليه طويلاً ، من شأنه أن يدعم الأمر الواقع ، أى الاحتلال . وفى نفس ذلك الوقت ، كان الكرملين يصدر عدداً متزايداً من تصاريح الهجرة لليهود السوفييت . وقد نسبت إسرائيل فى تلك الفترة إلى جولدا مائير رئيسة الوزراء تعليقاً يقول : « لماذا يجب أن نتحرك ؟ إن كل شىء يسير على ما يرام : فالأمريكيون يبعثون إلينا بالأسلحة والأموال ، والعرب يرسلون إلينا العمال ، والروس يقدمون إلينا اليهود » .

وأما فى مصر ، فكانت الأمور تسير سيراً سيئاً بالنسبة للسادات ، سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى . فلقد ظلت الحكومة عدة سنوات ، وهى تفرض أسعاراً منخفضة على المواد الضرورية ، مثل الدقيق والأرز والشاى والسكر . إلا أنه بات من المستحيل الإبقاء على هذه الأسعار الأساسية .. كانت المنتجات تقل ، وفى كل يوم تقف الطوابير أمام الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، وتزداد طولاً على طول . وفضلاً عن

ميزانية الدولة التى أصبحت فى غاية الفقر ، التى تقرب الحياة فيها من حد مجرد سد الرمق ، كان عبء حوالى مليون رجل تحت السلاح وكل ما يتطلبه الجهد الحربى ، عبئاً محسوساً وكان على السادات أن يواجه واحدة من اثنتين: فإما الحرب ، وإما زيادة مشاكله الداخلية .

وفى بداية نفس ذلك العام ، كانت ميادين القاهرة تعمها الاضطرابات . فقد كان الطلبة يحثون الحكومة على الخروج من ذلك الجمود ، ومن حالة اللاحرب واللاسلم . وفى بداية الأمر أغلقت الجامعات ، ولكن الطلبة استمروا فى المظاهرات ، وفى كل يوم يحاولون المجىء من الجيزة حيث الجامعة ، والسير فى مواكب تتجه إلى قلب القاهرة . ولكن كردونات ضخمة من رجال الشرطة كانت توقف هذه المظاهرات عند الجسور المقامة على النيل . وقد وقعت بعض المشاجرات ، وكانت لدى رجال الشرطة تعليمات مشددة ، هى أن يستخدموا عصيهم المصنوعة من الخيزران . وقد وقعت كذلك عدة اعتقالات بين الشباب ، وجرت شائعات بأن الطلبة يلقون فى السجون معاملة سيئة .

وباختصار كان الموقف يوشك أن يفلت من الحكومة ، وكان الإسرائيليون يعرفون ذلك ، ولا يتركون فرصة تمر دون الإشارة إلى عجزها . لقد كان الأمل الذى يداعبهم هو حمل العرب على الشعور باليأس ، وجعلهم مرة أخرى يتشاجرون فيما بينهم . وفى شهر فبراير كانت هناك طائرة من طراز بوينج تعمل على الخطوط المدنية الليبية ، قد أسقطتها طائرات القتال الإسرائيلية المطاردة ، وعليها حوالى مائة من الركاب المدنيين ، لمجرد أنها حلقت فوق سيناء وهى تحاول الهبوط وبينما كانوا يشيعون جنازة القتلى فى بنغازى ، انفجر غضب الشعب ، وهاجمت

الجماهير مصر ، لأنها لم ترد على هذا العمل .

وكثرت الانتقادات فى القاهرة ، وعم الغضب . إلا أن كل ذلك لم يقدر له الاستمرار طويلاً ، فالجيش الذى عبر القناة يوم السادس من أكتوبر ، كان إذن يعمل من أجل كسر ذلك الوضع السياسى والدبلوماسى ، الذى كان يسود العالم العربى منذ وقت طويل ، أكثر مما يعمل من أجل استعادة سيناء كلها .

* * *

وكان جمال عبد الناصر قد شعر بالإرهاق الشديد فقال لمن حوله :

– « ليست لدى القدرة على الوقوف .

غير أنه مع ذلك أبى إلا أن يذهب إلى مطار القاهرة ، ليكون فى وداع الملوك والرؤساء العرب ، وهم يغادرون مصر . وكان ناصر قد بذل فى اليوم السابق وطوال الليل جهداً كبيراً ، وهو يقوم بالوساطة بينهم فى صالونات فندق هيلتون . فقد كان مؤتمر القمة لرؤساء الدول الأعضاء فى الجامعة العربية يناقش ، فى لغة تتسم بالعنف ، مشكلة الحرب الأهلية الناشبة حينئذ فى الأردن ، حيث راح الفيلق العربى التابع للملك حسين يسحق الحركة الفلسطينية التى يتزعمها ياسر عرفات .

ولقد برزت الأسلحة من تحت مائدة المؤتمر ، فى لحظة ما من انعقاده . فقد صاح ياسر عرفات فى وجه الملك الهاشمى قائلاً : « إنك نيرون العالم العربى » . أما معمر القذافى ، الذى لم يكن قد مضى عام منذ أصبح رئيساً فى ليبيا ، فقد طلب من جميع الحكومات العربية قطع علاقاتها على الفور بالأردن . كان يريد الإعلان عن اقتراحه ، ولكن ناصر لم يكن راغباً فى حدوث هذه القطيعة ، ومازال يعمل حتى

حمل كلا من حسين وعرفات على أن يتصافحا . وفى صباح اليوم التالى ، أعلنت صحف القاهرة التى أخرت صدور طبعاتها الأولى ، التوصل إلى إتفاق وصفته بأنه « يضع حداً لنزيف الدم بين الأشقاء » .

وعندما وقف ناصر تحت سلم الطائرة يعانق الأمير صباح السالم الصباح أمير الكويت ، أحس بشىء يوخزه فى صدره ، وعند ذلك جاءت سيارته لتحمله من أرض المطار . ولم تفطن الجماهير التى كانت مصطفة على طول الطريق ، إلى أن تلك العربة الفارهة السوداء ، التى تقطع شوارع القاهرة بكل سرعتها ، تحمل فى داخلها الرئيس الذى يشعر بالمرض.. لكن نبأ وفاته بدأ يتسرب ، عندما قطع كل من التليفزيون والراديو إذاعته العادية ، لكى ينقل آيات من القرآن . وهكذا فإن محمد أنور السادات نائب رئيس الجمهورية ، عندما ظهر والانفعال باد عليه على الشاشة ، كان جانب من سكان مصر يعرفون النبأ الذى يوشك أن يعلنه .

وجرى الاستفتاء الشعبى الذى جاء على إثره السادات رئيساً للجمهورية ، بعد ذلك بسبعة عشر يوماً . وجاء كوسيجين رئيس الوزراء السوفييتى إلى القاهرة لكى يحضر الجنازة ، ولكنه كان قد جاء خصيصاً لكى يؤيد ترشيح على صبرى ، الذى كان يعتبر الرجل المقرب إلى موسكو . ولقد وصل الأمر ذات يوم بناصر إلى حد أنه أمر باعتقاله ، عندما وصلته شائعة عن الدسائس التى يدبرها مع الزعماء الروس .

وقد انكشف هيكل الحذر بدوره ، عندما كتب فى الأهرام يقترح أن يكون زكريا محيى الدين رئيساً للجمهورية . وكان هذا قد اختاره ناصر فى ذلك المساء الشهير ، الذى أعلن فيه استقالته بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ ، إذ كان يتمتع بسمعة الرجل الذى يحظى بثقة الأمريكيين ،

١٩

وكان عليه منذ ذلك الحين أن يفتح حواراً مع الغرب . لكن زكريا محيي الدين اختفى بعد ذلك عن المسرح السياسى ، كما لو كان يريد أن يبقى متأهباً لفرصة أخرى .

ولم يحصل السادات فى الاستفتاء ، على تلك النسبة التى يعتبرها نظام الحكم فى مصر عادة هى المقياس المطلوب . لقد كان ناصر يحصل فى الماضى ، على أصوات ٩٩ فى المائة من المصريين . وعندما كان السادات يسر إلى شعراوى جمعة ، وزير الداخلية فى تلك الآونة ، عشية الاستفتاء ، قائلاً له إنه قد يكتفى بالحصول على ٩٥ فى المائة ، كان رد شعراوى مراوغاً فى خبث إذ قال : « يكفى أن تحصل على ٩٠ فى المائة » . ثم راح بعد ذلك يعلن أن ١٠ فى المائة من المصريين لم يصوتوا للسادات ، وكان معنى ذلك أنه يحتفظ باحتياطى ، علامة على أن جولة الخلافة لم تنته بعد . لقد كانت « المؤسسة » القائمة داخل النظام لا تريد ، فى تلك اللحظة ، أن تعطى أحداً المكانة التى كانت لناصر .

الفصل الثانى

قرية فوق الدلتا

إن ذلك الرجل الذى حصل على خلافة ناصر ، فى تلك اللحظات المأساوية لمصر وللعالم العربى بأسره ، ليس على الإطلاق شخصية ثانوية فى الحركة الوطنية ، حتى ولو كان البعض قد اعتقد أيام انتقال هذه الخلافة ، أنه صورة غير واضحة تماماً . لقد كان صوته هو الذى قال : «يا شعب مصر ، إن بلادنا تجتاز مرحلة حرجة من تاريخها ، بعد أن سيطر عليها الفساد ، وأضعفها عدم الاستقرار » ، وذلك عندما أعلن قيام الثورة المصرية من إذاعة القاهرة ، فى صوت عميق ، صبيحة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وبعد أن أعلن على العالم نبأ الثورة ، لم يكن باقياً إلا تبليغ فاروق ، بأن عليه أن يتنازل عن العرش . وكان فاروق فى ذلك الوقت فى الإسكندرية ، كعادته فى صيف كل عام ، وقد عهد بهذه المهمة إلى السادات . غير أنه قبل أن ينطلق إلى الإسكندرية مع اللواء نجيب ، الذى كان الضباط

الثوار قد عينوه قائداً عاماً للجيش ، قام السادات بدور حاسم فى أن يضفى على الثورة ثوباً من الشرعية ، باختيار رئيس وزراء مدنى . وكان هذا هو على ماهر ، ذلك السياسى الذى كان الوطنيون ينظرون إليه بارتياح ، والذى كان قد استدعى لإعادة النظام بعد حريق القاهرة .

ويروى السادات ذلك بنفسه فيقول : « لم يكن هناك من يعرف عنوان على ماهر فى مقر القيادة ، وأخيراً تقدم صحفى كان موجوداً ، وعرض أن يرافقنى إلى بيته . فلما وصلنا ، كان على ماهر يستقبل إدجار جلاد ، فافهمته أنى أريد أن أجتمع به على انفراد ، وما كدنا نفعل حتى عرضت عليه ، باسم مجلس الثورة ، رئاسة الحكومة الجديدة . وساد الصمت لحظة ، كانت تقطعه بين الحين والآخر صفارات الجنود فى الخارج . وعند ذلك سألنى على ماهر : هل هؤلاء رجالكم ؟ فأجبت بالإيجاب ، وأضفت أننا أصبحنا نسيطر على كل شىء ، ورحت أوضح له آراءنا فيما يتعلق بحالة البلاد المؤسفة ، وفساد عصابة الملك . ورد على ماهر بأنه على استعداد للتعاون معنا ، بشرط أن يجيئه التكليف بمنصب رئيس الوزراء من الملك نفسه . فقلت له « اتفقنا » .

وبعد ذلك بيومين ، كان السادات فى الإسكندرية ، حيث اضطر على ماهر أن يحمل إنذار الضباط الأحرار ، الذى يتضمن طلبهم لتخليه عن العرش . وحضر السادات رحيل فاروق ، ومن فوق ظهر أحد زوارق الطوربيد ، رآه وهو يغيب فى ظلال التاريخ . ومن حول السادات كان البحارة فى غاية الفرح ، وفجأة أحس بتعب ، فقد مضت ثلاثة أيام لم يذق خلالها طعم النوم ، وقد ظل يعمل كل تلك الساعات الحافلة بالتوتر على أعصابه وقد استند على بعض الرجال لكى يهبط سلم السفينة الحربية الصغيرة . .

وعندما وصل الملك المخلوع إلى منفاه فى إيطاليا ، كانت ذكريات تلك المغامرات مازالت حية فى ذاكرته . وهناك رجل إيطالى كان على علاقة وثيقة بفاروق وكان فى استقباله ، يقول وهو يروى تلك الأحداث : « إن أول عبارة أدلى بها الملك وهو يهبط من السفينة فى ميناء نابولى ، هى هذه: « إن الرئيس الحقيقى لهؤلاء الضباط الثوار ، والعنصر الخطير فى المجموعة التى قامت بالانقلاب ، هو رجل أسمر ، يدعونه أنور السادات » . ولم يكن الصديق الإيطالى قد سمع من قبل هذا الاسم .

* * *

إن البيت يتكون من طابق واحد ، وهو مبنى بالحجر الخشن والطوب الأحمر ، ومن حوله حقل لأشجار البرتقال ، وسور طويل يفصل هذا الحقل ، عن الطريق العام . ولو لم يكن هناك ذلك الحارس ، الذى يقف اليوم أمام ذلك السور ، لحسبه المرء بيت عمدة القرية . وهنا ، فى هذا البيت الريفى ، يحب السادات أن يجىء . وخاصة فى الأوقات الحرجة ، عندما يبغى أن يركز أفكاره ، ويتأمل الأمور قبل أن يتخذ قراراته ، لكى يشعر أنه قريب من قلب مصر ، صاحبة ذلك التاريخ الطويل .

إن هذه الزيارات إلى هذه الأرض التى عليها نشأ ، قد فتحت الآفاق أمامه إلى أمور كثيرة ، لا يستطيع نسيانها ، كما علمته الطريقة التى يتعين عليه أن يتحدث بها إلى الجماهير البسيطة ، التى تستمع إليه ويصغى إليها . ومن أجل ذلك يعود إلى ذلك البيت عدة مرات كل عام ، فى تلك القرية التى يدعونها ميت أبو الكوم ، وفيها ولد يوم ١٨ ديسمبر ١٩١٨ .

وتقع ميت أبو الكوم هذه على بعد حوالى مائة كيلو متر من القاهرة ، فى قلب الدلتا ، أى فرعى نهر النيل . إنها قرية صغيرة يسكنها حوالى

ثلاثة آلاف نسمة ، من عدة مئات من قرى مماثلة ، وإلى جوار مركزين كبيرين ، هما طنطا وبنها . وفى القرية اليوم مدرستان وناد للشباب ، ومقبرة صغيرة ، فيها جزء صغير يدفن فيه الموتى من أسرة الرئيس .

وفيما حول ذلك كله هو مصر التى لا تتغير ولا تتبدل: مجموعات من الأطفال يخلعون ثيابهم ويستحمون فى الترع ، ومجموعات من النساء بثيابهن السوداء التى طرزت حروفها بالذهب ، وقطعان الحمير التى تحمل على ظهورها سباتاً ممتلئة بالطين والسباخ . وفى الحقول تدور السواقى تجرها الثيران ، لرى الأرض .

لقد جرت العادة أن تبدو مصر وقد تمثلت للأجانب فى القاهرة ، بما فيها من تناقضات ، وبكل ما فى المدينة الكبرى التى دخلت مجرى التاريخ المعاصر . والواقع أن مصر الحقيقية هى الريف ، الذى ظل طوال القرون يقاوم محاولات الغزاة ، ويصمد حتى إذا خسرت مصر موقعة . وعلى ذلك فإن السادات هو ابن مصر هذه التى لا تتغير ولا تتبدل . والأسرة التى ينتمى إليها قد يصل عدد أفرادها إلى أربعة آلاف نسمة ، تفرقوا فى البلاد من الإسكندرية حتى أسوان .

كان والد السادات قد أمضى سنوات كثيرة فى السودان ، حيث كان موظفاً مدنياً ، وهناك تزوج . والسادات فخور بجدتيه معاً ، ويقول عن إحداهما إنها كانت ذات نفوذ فى القرية ، يعادل نفوذ عمدتها . وكانت تجلس على مقعد كبير وسط ساحة القرية ، وتتلقى العرائض وتقول رأيها فى شكاوى الناس . وكانت هى التى تعلم منها السادات صغيراً أول أفكار سياسية ، وهى الوطنية وحب الاستقلال .

أما جده الأكبر ، فكان من أتباع عرابى ، ذلك الضابط المصرى الذى ثار وتمرد على خديو مصر ، وعلى الإنجليز . وقد حارب فى موقعة

التل الكبير ، التى انهزم فيها المصريون ، أما هو فقد استطاع أن يعود على جواده إلى ميت أبو الكوم ، ولا يزال سيفه فى يده . وكان أحد أجداده مقرئاً يجود القرآن ، وقد اشتغل بالتدريس فى الأزهر ، وقد رفض أن يحلف يمين الولاء لأسرة محمد على ، أو للقوة الاستعمارية . .

إن آل السادات لم يكونوا من الأثرياء ، ولكنهم لم يكونوا من الفقراء المعدمين : كانوا يمتلكون سبعة أفدنة من أراضى الدلتا الخصبة ، ومنزلين فى ميت أبو الكوم . وهكذا استطاع أنور أن يذهب إلى المدرسة الأولية ، وبعد ذلك إلى المدرسة الابتدائية فى القرية المجاورة . وفى البيت كان والده الذى يحب اللغات ، يعلمه كيف يتكلم اللغة الإنجليزية ، ويحكى عن أنور أنه كان منذ صغره يبعث الحماس فى زملائه الصغار ، بالخطب الوطنية التى يلقيها عليهم

ويحكى أحد زملاء طفولته ، أصبح اليوم نائباً هو فتحى سلمان ، القصة التالية : « لقد أشرف أنور ذات يوم على الغرق فى الترعة ، وقد أنقذناه فى آخر لحظة . وقد سألناه نحن الأطفال عن آخر شىء كان يفكر فيه فى تلك اللحظات ، فأجاب :« كنت أفكر فى أن مصر توشك أن تفقد أنور السادات » .

ويصف هو نفسه بأنه كان غلاماً يؤدى الصلوات الخمس كل يوم ، ويصحو فى الفجر ، ويهوى القراءة . ومن بين قراءاته السياسية الأولى تعاليم غاندى ، التى سرعان ما استولت عليه . وتقول أخته نفيسة إنه كان يذهب إلى المدرسة فى بعض الأحيان ، وقد ارتدى مثل الثياب التى كان يرتديها المهاتما . وفى أحيان أخرى ، كان يتجول فى القرية ، ومعه عنزة ربطها بحبل ، ثم يجلس تحت شجرة ، قائلاً إنه ينوى الصيام وذات يوم وقف فى طريق داورية إنجليزية ، وألقى أمامهم خطبة

عنيفة . وفى آخرها لم يوقع به الجنود أى عقاب ، ولكنهم أعطوه بعض الحلوى .

وعندما جاء إلى القاهرة لإتمام تعليمه ، كان الشاب السادات لا يزال ملتهب الوطنية ، وهجر فلسفة عدم العنف التى كان ينتهجها غاندى . ولم يمض طويل وقت حتى لفت إليه الأنظار ، حتى أنظار السلطات ، وذلك لاشتراكه فى كل مظاهرات الطلبة . وهكذا فإنه ما كاد يتقدم للالتحاق بالكلية الحربية ، حتى رفض طلبه للوهلة الأولى ، وقالوا له إن طلبه « تحت البحث » . وحاول والده حتى استطاع إدخاله هذه الكلية ، التى التحق بها عام ١٩٣٦ ، والتقى فيها بناصر . ولم يلبث الاثنان أن أدركا أنهما يفكران فى الأمور بنفس الطريقة ، حتى وإن كان كلاهما لا يتحدث كثيراً . وبعد مرور عامين ، تخرج السادات ثم تخرج عبدالناصر الدفعة التالية والتقيا فى إحدى الحاميات فى الوجه القبلى ، حيث كونا ومعهم عشرة من الضباط جمعية سرية « ثورية » هدفها تحرير البلاد . وكان اسم هذه الجمعية « حلف منقباد » .

ويُرجع السادات إلى هذه الفترة نشأة حركة الضباط الأحرار . وهو يقول فى ذلك : « لم يكن كبار ضباطنا يفكرون إلا فى إذلالنا ، بينما كانوا يقدمون كل الاحترام ، إلى الإنجليز . وذات يوم التقينا على جبل شريف لكى نتناول وجبة طعامنا ، وكانت تتكون من العدس وأبو فروة وقصب السكر . وهنا قال جمال : لنجعل من هذا اللقاء ، اجتماعاً تاريخياً . وقد أقسمنا أن نظل أوفياء للصداقة التى تجمعنا . وقد أتاح لنا هذا الاجتماع أن نتخطى كافة العقبات لقد كان ذلك هو أول لقاء حقيقى لى مع جمال ، وحتى هذه اللحظة لم أكن قد لمست دماثته ، إذ كنت بطبعى ميالاً إلى الصمت » .

الفصل الثالث

التعاون مع المحور

إن الحرب العالمية الثانية ، هى الهزة العنيفة التى كان الوطنيون المصريون ينتظرونها . وقد وضعت هذه الحرب ، فى وقت ما ، مصر فى قلب التاريخ ، حتى وإن كانت قد ظلت تقوم بدور بطولة سلبى . وليس من المؤكد أن سيف الإسلام ، الذى جرده موسولينى فى طرابلس ، هو الذى ألهب حماس المصريين للمحور ، وإنما الواقع هو أن النجاحات الأولى التى حققها الايطاليون والألمان ، قد وجدت استقبالاً طيبا ، فى الدوائر التى كانت تهدف إلى زعزعة الحماية البريطانية ، التى كان الوطنيون يشعرون بوقعها الثقيل .

وفى بداية الأربعينات ، كان أنور السادات قد أصبح اسمه مسجلاً لدى البوليس بوصفه ثورياً ومخرباً ، يتعين وضعه تحت المراقبة . وقد اتصل كذلك بحسن البنا ، المرشد العام للإخوان المسلمين ، تلك الطائفة التى

كانت تتطلع إلى العودة إلى المجتمع الإسلامى الأول ، والتخلص من المدنية العصرية . وقد وضع بيت السادات تحت المراقبة . وتقول أخته : « لقد اقتحم عدد من الجنود الإنجليز ، ومعهم عناصر من البوليس السياسى التابع للملك فاروق بيتنا فى منتصف الليل بالقوة ، فألقوا بنا من فوق الأسرة ، وحطموا الأثاث ومزقوا الفراش ، وقلبوا كل شىء رأساً على عقب . لقد كانوا يبحثون عن أنور » .

ويقول السادات عن تلك الأيام : « لقد أصبحت مصر ميداناً للمعارك ، بغير أن تستطيع التعبير عن إرادتها . وبرغم تصريح الاستقلال عام ١٩٣٦ ، فقد عوملت كما لو كانت تابعاً للإمبراطورية البريطانية . وذات يوم ، وكنا فى وحدتنا التى كانت معسكرة فى مرسى مطروح ، صدرت لها الأوامر بالجلاء عن مواقعها . وكان من شأن كل ذلك أن يحرك ضمائر المصريين ، ويقوى الشعور الوطنى » .

وإذ طرد السادات ووحدته من حدود بلاده الخاصة ، وجد فى القاهرة رفاق طريقه . وهنا وضعت أسس التنظيم الثورى ، الذى كان « حلف منقباد » قد صوره جنيناً . وقد تكونت خلايا كثيرة ، فى جميع فروع الجيش تقريباً . وكانت على رأس التنظيم لجنة مركزية ، مكونة من اثنى عشر عضواً .

وفيما يتعلق بالعلاقات مع حسن البنا والإخوان المسلمين ، فإن السادات يقول :

« وكلفتنى اللجنة المركزية بالدخول فى اتصال مع بعض الشخصيات ذات الشأن فى الحياة المصرية العامة . وفى يوم الاحتفال بالمولد النبوى كنت بالمعسكر أتناول طعامى ، عندما دخل ضابط ، ومعه شخص غريب

المظهر ، يبدو الحزن فى عينيه ، والنبل فى سلوكه . وقد تحدثنا بصفة خاصة عن الدين ، وعن العودة إلى الأخلاق ، إزاء الفساد الذى يعم بين السلطة الحاكمة ، فأحسست أنى إزاء إنسان له رسالة . غير أنى بينما كنت أتحدث معه ذات يوم فى مقر الإخوان ، إذا ببعضهم يحملون عدداً من الصناديق ، التى فتحوها بحضورى ، وإذا بها تحتوى على مجموعة من المسدسات » .

* * *

كان جيش روميل يدق حدود مصر ، وفى القوقاز بدت إمكانيات القيام بحركة كماشة تحاصر الشرق الأوسط ، وفى العراق تفجرت ثورة مناهضة للإنجليز ، وعلى حدود الهند أخذ الإنجليز ينسحبون أمام ضغط اليابانيين . أما فى مصر ، فقد كانت حكومة لندن قد أصدرت أوامرها باستبدال على ماهر رئيس الوزراء ، الذى قيل إنه وطنى أكثر مما يجب . وإزاء كل ذلك ، لم يكن فى استطاعة السادات الذى لا يهدأ ، أن يظل جامد الحركة .

وعلى ذلك فإنه بدأ يشترك فى سلسلة طويلة من الأعمال الوطنية المضادة للإنجليز . كانت أعمالاً تتسم بالشجاعة والإقدام ، ولكنها كانت تفتقر إلى الإعداد الدقيق ، مما جعلها لا تنجح . وأول هذه الأعمال ، محاولة إخراج عزيز المصرى ، وهو أحد كبار الضباط المصريين الذى يمتلئ وطنية ، لكى يدخل فى اتصال مع روميل . ولأن عزيز المصرى قد شغل منصب رئيس أركان الجيش فى القاهرة ، فإنه كان يعرف الكثير من الشئون العسكرية للبلاد ، كما أنه قد سبق له الاصطدام عدة مرات بالإنجليز ، الذين لم يجدوا بداً من إخراجه من منصبه .

كان ذلك في مارس عام ١٩٤١ . وقد وصلت برقية من روميل إلى الخلية التي تضم بين أعضائها السادات ، لكي تعمل على توصيل عزيز المصري إلى الحدود ، فكان على السادات ورفاقه تسهيل هذه المهمة . كانت الفكرة في البداية أن يضعوا عزيز المصري في غواصة ألمانية تصل ليلاً إلى منطقة قناة السويس ، وقد ذهب السادات لمعاينة الموقع ، فقرر أنه لا يصلح لذلك . واقترح الألمان استخدام طائرة ، وحددوا مطاراً مهجوراً يقع في قلب الصحراء . وذهب السادات لمعاينته ، فإذا به يكتشف وجود قاعدة بريطانية إلى جواره . وعند ذلك تقرر اختيار مطار آخر .

وقال السادات عن هذا المطار : «إنه مناسب تماماً ، فأرضه صلبة ، وممهد جيداً» . كان على عزيز المصري أن يقصد إلى مكان ما ، وتحضر طائرة ألمانية في ساعة معينة إليه . غير أن الضابط المصري لم يوفق في الذهاب إلى الموعد ، لعطب أصاب السيارة الصغيرة التي استقلها فاضطرت الطائرة الألمانية إلى العودة بدونه ، فلم تنجح المحاولة .

وجرت محاولة أخرى لنفس الغرض ، واختير لها هذه المرة طيار وطائرة مصرية . ومع ذلك ، فإن الطائرة بينما كانت تتهيأ للإقلاع ، إذا بها تصطدم وهي لا تزال على الأرض بأحد الأعمدة ، وتتحطم . وخرج عزيز المصري سالماً بمعجزة ، ولكن الحادث لم يلبث أن انكشف ، فتم اعتقاله ، ووضع تحت مراقبة البوليس الحربي .

ثم وقع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ؛ الذي ارتكب به لورد كيلرن المندوب السامي البريطاني أحد أعمال القوة الغاشمة ، الأمر الذي جعل المجموعات الوطنية تنشط في تحركاتها . فلقد حاصر بالدبابات القصر الملكي في عابدين ، ثم اقتحمه بقوة السلاح ، وفرض على الملك فاروق تعيين أحد رؤساء الوزراء ،

الذى ترضى عنه لندن . وبرغم ما كان لدى السادات من مشروعات أخرى ، فإنه لم يستطع أن يقف مكتوف اليدين . وبينما هو يفكر فيما يعمله للانتقام لهذا العمل المهين من الإنجليز ، إذا باثنين من الألمان يصلان إلى القاهرة متخفيين فى زى ضابطين بريطانيين : لقد كانا يعملان بالإدارة السرية النازية ، ويحملان معهما مقداراً كبيراً من الجنيهات الاسترلينية المزيفة ، وجهازاً للإرسال .

وقد أقام الألمانيان مركز عملياتهما فى عوامة راسية فى النيل ، ومن قبيل المصادفات أن يتعطل جهاز الإرسال ، فيدلهما البعض على رجل يكره الإنجليز. ويجيد إصلاح مثل هذه الأجهزة . وكان هذا الرجل هو السادات ، الذى درس فنون اللاسلكى فى سلاح الإشارة بالجيش . إلا أنه سرعان ما تبين أن هذين العميلين لا يقومان بعملهما بصورة جادة ، إذ كانا ينفقان النقود ببذخ ويقيمان حفلات صاخبة تلفت النظر ، تسيل فيها الخمر أنهاراً ، ولا يتوقف الرقص والموسيقى طول الليل .

وفحص السادات الجهاز الذى اختير لإصلاحه ، فتبين له أنه سليم وليس به عطب ، ولكنه طراز بسيط ، ولا يريد العميلان لسبب ما أن يقوما عن طريقه بأى اتصال . وشك السادات فى أمرهما ، وفطن إلى أنهما لا تحدوهما رغبة فى العمل الذى جاءا من أجله .

وتحققت هذه الشكوك عندما هاجم البوليس مقر عملهما ، وألقى القبض عليهما ، فإذا بهما يعرضان فى مقابل العفو عنهما ، الإدلاء بأسماء الذين تعاونوا معهما من المصريين . وكان ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا فى ذلك الوقت ماراً بالقاهرة ، فعرض عليه الأمر ، وأعطى أمراً بالموافقة على ما عرضه الألمانيان . وهكذا ورد اسم السادات ، فقدمه الإنجليز للمحاكمة

العسكرية ، واتهموه بأنه تعاون مع أعداء بريطانيا أثناء الحرب .

ويؤكد اللواء محمد نجيب ، الذى عين رئيساً للجمهورية ، فى مذكراته ، وكان قد وقف إلى جانب السادات فى تلك القضية ، أن ذلك الاتهام حتى وإن ثبت ، فهو ليس عملاً موجهاً إلى مصر ، وإنما موجه إلى بريطانيا عدوة مصر . وقد أعد مذكرة ينفى فيها هذا الاتهام ، لكن الجهات المسئولة لم تقبل بوجهة نظره ، وعند ذلك هدد بالاستقالة من الجيش ، وإعلان حقيقة الأمر على الرأى العام فى مصر ، مما كان سبباً فى إصابة كبار الضباط الضالعين مع الإنجليز بالهلع ، فاكتفوا بإصدار قرار بنقل السادات إلى الاحتياط ، وعدم تقديمة للمحاكمة العسكرية .

لكنهم مع ذلك لم يلبثوا أن قبضوا عليه ، حيث قضى عامين فى السجن ، مع حرمانه من مرتبه ، فكادت أسرته تتعرض للحاجة الشديدة ، لولا أن الحركة الثورية أخذت تمدها بإعانة بسيطة . ولقد كتب السادات نفسه فى مذكراته عن هذه الفترة فقال : « عندما علمت أن أسرتى لا تتعرض للحاجة ، كان ذلك بلسماً لنفسى ، فجميع أولئك الذين يقاتلون من أجل فكرة ، يعرفون أن ما يفت فى عضد الرجل ليس هو الخوف من الموت ، أو من التعذيب ، وإنما يفعل ذلك تفكيره فى أنه ترك وراءه زوجة وصغاراً ضعافاً ، لا أحد يدافع عنهما » . ومهما يكن من أمر ، فإن ذلك كان آخر عهد السادات ، بالتعاون على أى صورة من الصور مع المحور .

الفصل الرابع

الإرهابي الشاب

أمضى السادات فى السجن فترتين طويلتين من حياته ، الفترة الأولى بعد قصة إصلاح جهاز الإرسال الألمانى ، والثانية بعد مقتل أمين عثمان على أيدى جماعة من الوطنيين المتطرفين ، لميوله السياسية إلى جانب الإنجليز .

ويروى الصحفى المصرى موسى صبرى الذى عرفه السادات فى السجن طرفاً من ذلك فى كتاب له فيقول : « لقد كان السادات من النوع الذى يلوذ دائماً بالصمت ، فلم يكشف لأحد قط عن السبب الذى جعلهم يودعونه السجن ، وكان حتى وهو مسجون يتأنق فى ثيابه . وقد أعد ذات مرة خطة للهرب ، بغير أن يقول عنها كلمة واحدة لأحد . وكان معنا فى السجن رجل من روسيا البيضاء ، تربطه قرابة بعيدة بأسرة القيصر ، حصل على تصريح يبيح له تربية الأرانب ، فى غرفة مجاورة لغرفة الحرس . وقد تظاهر السادات بالاهتمام بهذه الهواية ، ولكنه فى الحقيقة كان منهمكاً فى عمل

حفرة فى الأرضية . وكان يقوم بذلك بغير أن يلحظه أحد ، لم يكن لديه سوى خمس دقائق كل يوم ، وتلك هى لحظة تغيير الحراسة . وقبل أربع وعشرين ساعة من الموعد الذى حدده للهرب ، اختار أربعة من زملائه فى السجن ، كنت واحداً منهم . ولم يكن هدفه هو مجرد الخروج من السجن ، وإنما لكى يقوم بعمل سياسى ، يلفت به الأنظار ، يتلخص فى رفع عريضة إلى البرلمان ، لحمل المعارضة على العمل ، وجعل البلاد تهتم بشئون المسجونين السياسيين . وقد عبرنا الحفرة التى أحدثها السادات ، وظللنا نسير على أيدينا فترة حتى لا يصدر عنا أى صوت ، إلى أن أصبحنا فى الخارج ، وكانت هناك سيارة تنتظرنا » .

ولقد وصف السادات الفترة التى سجن فيها ، بأنها أسوأ ما مر به فى سنوات حياته . غير أنه استغلها فى القراءة والتعلم ، ومن ذلك أنه أجاد التحدث باللغة الإنجليزية ، والألمانية ، والفارسية ، كما استطاع أن يقرأ بالفرنسية . وقد وصل إلى ما فى أعماق الكتاب المحببين إليه ، مثل لويد دوجلاس وسومرست موم ، كما اكتشف عدداً آخر لم يكن يعرفهم حتى ذلك الوقت ، مثل هارولد لاسكى وأرنولد توينبي ، ووسع من آفاق ثقافته ، وخرج بها عن نطاق الأدب الإسلامى .

كانت التعاليم الأولى التى استقرت فى نفسه منذ الصغر هى تعاليم الدين التى تلقاها عن والده ، ثم عن كتّاب القرية . وقد قضى كل حياته يؤدى الصلاة فى مواعيدها ، متعبداً كما تقضى مبادئ الإسلام . غير أنه لم يخلط فيما بعد السياسة بالدين ، وهو يقول فى ذلك : « إن الإنسان المصرى إنسان متدين ، فى قلبه احترام عميق للقيم الروحية . لكن الدين شيء ، واستغلاله فى الأغراض السياسية شيء آخر . وإذا ما تحول الدين

إلى نظام سياسى ، وأضفى عليه طابعاً ليس طابعه الأساسى ، فعند ذلك يكون التعصب » . ومن هنا فإنه يقر بأن له « أستاذاً » فى تكوينه الروحى هو الخليفة عمر ، الذى كان قمة فى العدل والاستقامة والصلابة فى الحق .

وبينما كان ناصر يبدى فى سنوات الاستعداد اهتماماً بكتب التاريخ العسكرى ، كان السادات يتجه نحو القراءات المتعلقة بالأديان . وهو دائم الإشارة إلى لويد دوجلاس ، أحد الكتاب المفضلين لديه ، والذى قال عنه فى حب : « لقد كان هذا الرجل فى البداية طبيباً ، ثم قسيساً . ولم يبدأ الكتابة إلا بعد أن بلغ الأربعين ، ولكن له قدرة كبيرة على التعبير ، وخاصة عندما يمزج فى كتاباته بين الثقة والإيمان . ولقد تأثرت به بشكل ملحوظ ، عندما كنت مسجوناً فى الحبس الانفرادى » . ولم يغير السادات مع مرور الزمن اتجاهه هذا ، إذ أنه لما قام بأول زيارة له للولايات المتحدة ، اشترى مجموعة كاملة مستعملة ، من مؤلفات لويد دوجلاس .

وفيما بين الفترتين الأولى والثانية اللتين قضاهما السادات فى السجن ، لم تكن حياته تسير سيراً سيئاً . فمن الناحية الاقتصادية دبر أموره ، وذلك بأنه لم يستنكف أن يعمل فى عدة مهن مؤقتة ، فعمل تاجراً فى عجلات السيارات المستعملة ، وسائقاً . ولكنه،نظراً لأنه هارب من السجن ، كان عليه دائماً أن يغير مقر إقامته ، وظل كذلك حتى عام ١٩٤٥ ، عندما ألغيت الأحكام العسكرية . وفيما يتعلق بالنشاط السياسى ، فإنه قد عاود الاتصال بالإخوان المسلمين ، بل وحاول أن يقوم بدور للوساطة بينهم وبين الملك فاروق ، عن طريق طبيبه الخاص . وهو يقول فى ذلك بمرح : « لا يحدث فى كل يوم ، أن يزعم هارب من السجن ، أن يستقبله رئيس الدولة مباشرة » .

وكانت أزمة الاستعمار قد بدأت فى العالم كله ، وماكانت مصر تستطيع فى هذه القضية ، إلا أن يكون لها دور طليعى ، وخاصة بعد أن خرجت من الحرب ، كما يقول السادات ، من قوقعتها التى تنتمى إلى العصور الوسطى . غير أن الواقع الجديد ، لم تعد تسيطر عليه الحركات الوطنية التقليدية . فلقد انغمس الوفد ، وهو حزب النضال الوطنى الأول ، فى الفساد الطارئ ، وارتبط إلى حد بعيد بدوائر البلاط . أما الإخوان المسلمون ، فقد أصبحوا طائفة متعصبة دينياً ، إلى جانب تورطهم فى عمليات الإرهاب ، وطاعتهم طاعة عمياء للمرشد العام . وكانت القوة الوحيدة السليمة والفعالة ، تتمثل فى الجيش . ويقول السادات إن الظاهرة التى كان لها مغزى فى فترة مابعد الحرب ، هى ذلك التحالف الجديد الذى ربط بقوة بين الطبقات العاملة والمثقفين ، الذين اتحدوا فى اقتناع مشترك ، على أن الأمور يجب أن تتغير . ومن هنا بدا للمثقفين المصريين ، الذى كانوا يحاولون إحداث ثورة روحية ، أن حركة الجيش هى المصدر الوحيد للحياة ، فى أمة توشك أن تحتضر .

كان تنظيم الضباط الأحرار فى ذلك الوقت قد أعيد تكوينه ، فاضطلع ناصر برئاسة القسم « العسكرى » ، أى تلك المجموعة التى تتكون من العاملين بالجيش ، على حين تولى السادات رئاسة القسم « الشعبى » بالتنظيم الذى يضم الخلايا الثورية التى تكونت من المدنيين . وقد حدث انقسام آخر فى تنظيم الضباط الأحرار ، عندما أنشئ قسم ثالث هو القسم « الاقتصادى » . ويوضح السادات ذلك بأنه برغم هذه التسمية الضخمة ، فإن هذا القسم كان يقتصر على الاهتمام بشئون الحياة البسيطة ، وكان عليه عملياً أن يباشر تمويل التنظيم . وقد كان على بعض المنضمين إليه

أن يدفعوا مرتب شهرين ، فى صورة قرض ، وقد أعفى السادات من ذلك ، إذ كان مسئولا عن أسرة كبيرة .

وقد وقعت عدة صدامات داخل حركة الضباط الأحرار فى ذلك الوقت ، فقد كان السادات يطالب بالانتقال دون تأخير إلى العمل المباشر ، إذ كان يرى أن الحركة عليها أن تستخدم ، إذا اقتضى الأمر ، حتى الإرهاب كأداة للنضال السياسى . بل وكان يرى أن الساسة الذين يعملون لحساب الإنجليز فى مصر ، يتعين التخلص منهم ولو جسدياً .

ويقول السادات فيما بعد ، إن الإرهاب الذى كان يمارسه الضباط الأحرار كان إرهابا « نظرياً »،وفسر ذلك بقوله : « لقد كنا نعرف أهمية الأعمال التى لها صدى ودوى ، والمخصصة للتأثير فى خيال الجماهير . إلا أننا كنا نرى مع ذلك ، أنه لا يمكن الحصول على هذا التأثير بأعمال « منعزلة » ، ومن ناحية أخرى كنا مصممين على تجنب حدوث تفاقم فى التعصب السياسى ، الذى كنا نحن أنفسنا شهداء عليه » .

لكن ما حدث ، فى بعض الظروف على الأقل ، هو أن السادات قد فكر فى تنفيذ أحد هذه الأعمال « التى لها صدى ودوى » ، وكان ذلك عندما تصرف السفير البريطانى لورد كيلرن تصرفاً رئى أنه مهين بالنسبة للنقراشي رئيس وزراء مصر فى ذلك الحين ، الذى كان قد أثار الحديث فى مسألة المطالب المصرية فى السودان . كانت الخطة أن يتم نسف السفارة البريطانية فى القاهرة ، بكل من فيها بما فيهم السفير . وذات يوم ، أبلغ السادات هذه الخطة إلى ناصر ، الذى استمع إليه بانتباه شديد ، فلما فرغ من ذلك قال له « : لا تفعل » . ويقول السادات : « لقد كنت مستعداً أن أرمى بنفسى فى التهلكة من أجل مصر ، ولكن ناصر بأعصابه

القوية ، كان يحول بينى وبين ذلك » .

وهناك شخصية أخرى قيل إن السادات قد فكر ذات مرة فى إزالتها من المسرح السياسى المصرى ، صاحبها هو مصطفى النحاس باشا ، الذى كان على رأس الحكومة من مدة طويلة ، إلى جانب كونه زعيماً لحزب الوفد . ولكن السادات يقول إن الأمر التبس على البعض ، وأن ما حدث كان قصة فكاهية ، وليست مأساة كما صورها الناس . وتفصيل ذلك أن أحد الأعضاء فى الحركة قذف النحاس باشا بفردة حذاء ، بينما كان خارجاً من أحد المساجد ، فأصاب أحد المتعاونين مع رئيس الوزراء . وتصور الحاضرون للوهلة الأولى أن تلك كانت قنبلة ، فألقوا القبض على البعض ، وقدموا إلى المحكمة العسكرية ، بتهمة أنهم أرادوا اغتيال النحاس باشا ، بفردة حذاء .

غير أن الأمور سارت بصورة مختلفة عن ذلك ، فى مناسبة أخرى . فقد كان هناك وزير للمالية يدعى أمين عثمان ، وصلت به الجرأة إلى حد أنه وصف العلاقة بين مصر وبين بريطانيا ، بأنها « زواج كاثوليكى » ، أى أنها علاقة لا تنفصم قط . ونتيجة لهذا الرأى ، قامت إحدى الخلايا الوطنية التى تتكون من مدنيين من الذين انضموا إلى تشكيلات الجيش ، باغتياله انتقاما منه . وكان هذا العمل كافياً فى حد ذاته ، لكى تتجه الشبهات إلى السادات ، لمجرد أن اسمه ورد على لسان بعض المتهمين ، وكان ذلك على ما يبدو نتيجة لما تعرض له من تعذيب ، على أيدى البوليس السياسى .

لقد أعلن السادات فى جميع المناسبات أن لا دخل له فى هذه العملية ، ولكن ذلك لم يحل دون اعتقاله ، وتقديمه للمحاكمة مرتين ، مع أولئك الذين كانت الخلية تتكون منهم . وكانت هذه القصة بالغة الأهمية بالنسبة

لحياة السادات ، فبعد أن حكم عليه فى القضية الأولى ، شاءت المقادير أن تنفصل عنه زوجته الأولى ، وأن يلتقى خلال القضية الثانية ، بالسيدة جيهان التى أصبحت زوجته الثانية ، وفيما بعد سيدة مصر الأولى .

وقد بدئ فى نظر القضية الثانية يوم ١٨ أبريل ١٩٤٨ ، فتابعها الرأى العام فى اهتمام شديد . ونشرت الصحف المصرية صور المتهمين ، وقد بدت فى مقدمتهم صورة الشاب السادات ، بينما يحتج فى حدة على المدعى العام . وقد اتخذت القضية منذ البداية مساراً لفت الأنظار ، إذ أن وكيل النيابة الذى كان ينتظر أن يترافع ضد المتهمين ، دافع عنهم وهاجم الإنجليز ، فاستقبل الحاضرون فى قاعة المحكمة عباراته بالتصفيق . وهكذا تحولت القضية إلى مظاهرة وطنية ، مما بعث القلق فى دوائر الحكومة ، التى بادرت بتكليف المدعى العام بنفسه ، لتولى القضية . وفى اليوم التالى وقف المدعى العام فى المحكمة ، وأعلن عزل وكيل النيابة ، وقال إن ما أدلى به « لا يمثل وجهة النظر الرسمية » . وهنا انبرى له السادات ، وصاح فى وجهه بأن الذى يقوله عار فى جبين مصر ، وأنه يرى أن الحكم عليه شرف له .

وعجز النائب العام عن إقامة الدليل على إدانته ، فصدر الحكم ببراءة السادات ، وعند ذلك التف الحاضرون بقفص الاتهام ، يهنئون السادات على شجاعته . ومن بين هؤلاء فتاة ، لم يكن قد رآها قبل ذلك قط ، فكان « الحب من أول نظرة » كما يقول السادات ، الذى يضيف قائلا : « وكان أبى وأخى جالسين إلى جوار القفص ، فأشرت لهما إلى الفتاة وأنا أقول : هذه هى الفتاة التى تصلح لى ، فأرجو الاتصال بأسرتها ، لأنى أريدها زوجة لى » .

وتروى جيهان السادات بدورها لقاءها به فتقول : « كنت أتابع

القضية فى انفعال شديد ، وكان زوج إحدى بنات عمى الذى كان يعرفه ، قد حدثنى عن أنور . لقد تأثرت بشخصيته ، ومن سلوكه أمام قضاته . وفى يوم صدور الحكم عليه ، لم أستطع المقاومة . كنت أعيش مع أسرتى بالقرب من مدينة السويس ، وأذكر أنى فى ذلك اليوم سرت على قدمى أربعة عشر كيلومتراً ، لكى أعثر على سيارة تحملنى إلى القاهرة . فلقد كنت مشغوفة لمعرفة الحكم لحظة صدوره ، ثم عدت ودموع الفرح فى عينى ، لأنهم برأوه » .

كان هناك فارق فى الظروف الاجتماعية بين الاثنين . فوالد جيهان أحد الملاك الزراعيين ، فخشيت أن يرفض زواجها من أنور ، الذى أبلغها أنه لا يمتلك شيئا . وتقول هى : « لذلك قلت لأبى إنه رجل غنى ، ولكن أنور لم يشأ أن أقول غير الحقيقة » .

وكان شرط موافقة الوالد على الزواج ، هو أن يعد أنور بالتوقف عن نشاطه السياسى ، بمعنى ألا يشترك فى أى مؤامرات ، ولكن زوجته وافقته فيما بعد على التحلل من هذا الوعد . وعمل السادات بعض الوقت فى إحدى الصحف ، ولكن حدث عام ١٩٥٠ أمر أثار دهشته ، نظراً لملفه السياسى . فقد أعادوه إلى الجيش بنفس رتبته قبل الحكم عليه ، ويبدو أن ذلك جاء نتيجة لوساطة طبيب الملك الذى كان يعرفه . وقد اشترطوا عليه بدورهم شرطاً ، هو أن يبلغ عن أعمال الحركة الثورية داخل الجيش . لكن النتيجة كانت أن أصبح للضباط الأحرار مصدرا ثمينا للمعلومات ، عما يدور فى أحد الفروع الهامة من السلطة الحاكمة .

هذه كانت الأعوام التى سبقت مباشرة انفجار حرب العصابات المضادة للإنجليز فى منطقة قناة السويس . فقد حاولت مجموعات من

الفدائيين المصريين بهذه الأعمال حمل حكومة لندن على الجلاء عن القواعد التى احتفظت بها ، لحماية الملاحة فى هذا الطريق المائى ، وتعتبرها آخر أثر ظاهر للوجود البريطانى فى هذه البلاد ، ولذلك لم يكن شيئا محتملا .
وهنا أيضاً كان على السادات أن يثبت وجوده ، ويروى هو ذكرياته عن ذلك فيقول : « فى يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٥١ ، كنا فى رفح نحتفل بعيد ميلادى ، عندما اتصل ناصر تليفونياً وقال : إن (تيتل) ستصل إليكم ، فكونوا على استعداد لاستقبالها ، وتيتل هذه لم تكن واحدة من المجندات ، وإنما كانت قنبلة ضخمة هى هدية عيد الميلاد ، لأول سفينة بريطانية تعبر القناة ، من جانب الضباط الأحرار . فلما وصلت القنبلة ، تبينوا أنها أكبر بكثير مما كانوا يتوقعون ، وكانت لضخامتها موضوعة داخل أربعة صناديق كبيرة ثم كان يتعين وجود خبير لتركيبها ، ومن هنا فإنها لم تستخدم قط ، وظلت مخبوءة فى مكان ما فى مصر ، طوال الفترة التى ظلت فيها القوات البريطانية فى منطقة القناة ».

وتقول المخابرات البريطانية إن السادات كان وراء محاولة إغراق إحدى السفن ، والواقع أن لغماً قد وضع فى وسط القناة ، ولكن عندما اصطدمت به السفينة البريطانية ، فإن اللغم لم ينفجر .

كانت هذه هى آخر المحاولات غير الناجحة . وفى ليلة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، كان على السادات القيام بمهمة خاصة ، هى أن يقطع شبكات اتصالات الحكومة . ولكن نظراً للتغيير الذى طرأ على تنفيذ الثورة ، عندما قدمه ناصر ساعة كاملة ، فإنه لم يقم بهذه المهمة ، وقام بتنفيذ مهمات أخرى .

ونجحت الثورة . .



الفصل الخامس

فى ظل ناصر

وصف أنور السادات فى شىء من سلامة النية ، ماذا كان المضمون الأيديولوجى لأولئك الشباب من الضباط الأحرار ، إلى جانب الوطنية الملتهبة ، عندما استولوا على السلطة . فقال : « لم يكن لدينا أى برنامج خاص ، فكل ما كنا نهدف إليه قبل القيام بأى عمل ، هو أن تكون أيدينا مطلقة » . غير أنه قال كذلك : « لكى تتفجر ثورة ما ، لابد أن تكون هناك كتلة جماهيرية ساخطة ، وجهاز مركزى له القدرة على توجيه العمل ، وفرصة ملائمة » .

فما هو الدور الذى قام به السادات ، فى نظام حكم ناصر ؟ إن السادات الذى كان واحداً من رؤساء الحركة فى المرحلة الإعدادية الأولى ، لم يعهد إليه خلال الأعوام الستة عشر التى استغرقها نظام الحكم الناصرى ، بمناصب يغلب عليها الطابع السياسى ، أكثر من الطابع

التنفيذى . ويقول الكاتب الأمريكى إدوارد سينان : « إن ناصر لم يعهد إليه قط بأمور هامة ، لأنه كان يعتقد أنه ليست لديه القدرة على التنفيذ » .

وهذا الحكم يبدو سطحياً . فقد كان السادات وزيراً للدولة من عام ١٩٥٤ ، إلى عام ١٩٥٦ ، أى فى الفترة التى بدأت على نحو ما من إقالة محمد نجيب من رئاسة الجمهورية ، حتى أزمة السويس . والثابت هو أنه عهد إليه بمسئولية بعض المؤسسات ، التى تبين عملياً أنها شعارات بسيطة لا مضمون لها . لقد تولى الأمانة العامة للاتحاد القومى ، وهى التنظيم السياسى للجماهير التى ظهرت فى النظام القديم الذى سبق تشكيل الاتحاد الاشتراكى العربى ، والذى لم تكن له قط قواعد ، ولا وزن حقيقى فى البلاد . ومن بين المناصب « الفخرية » الأخرى التى تولاها السادات رئاسة المؤتمر الإسلامى ، وهو مؤسسة أقامها ناصر للعمل للوحدة الإسلامية ، وكان عمرها قصيراً .

غير أن السادات كلف كذلك بمهام دبلوماسية دقيقة ، ومن ذلك رئاسة مؤتمر التضامن الأفريقى الآسيوى ، الذى تبين أنه ورقة هامة ، بالنسبة للسياسة المصرية والعربية .

وهناك مهمة أخرى كلف بها تجاوزت المناصب الفخرية ، هى رئاسة مجلس الأمة . وهو بهذه الصفة ترأس تلك الجلسة الشهيرة ، التى عقدت فى جو بالغ الانفعال والتأثر التى طلب فيها من ناصر « باسم الأمة المصرية كلها » ، أن يسحب استقالته التى قدمها فى شهر يونية ١٩٦٧ ، بعد حرب الأيام الستة . وأولئك الذين تابعوا هذه الجلسة فى التليفزيون ، رأوا السادات يبكى من فرط التأثر .

وهناك كذلك تلك الفترة التى قضاها فى العمل الصحفى ، عندما

عين رئيساً لتحرير صحيفة الجمهورية ، التى اعتبرت فى وقت ما لسان حال الحركة . وأيام أزمة السويس ، كتب السادات سلسلة من المقالات النقدية العنيفة ، لاسيما ضد سياسة الحكومة الأمريكية ، وهى مقالات اتضحت فيها يد الرجل العملى ، أكثر من مجرد الكاتب .

ولقد انتفع السادات بالمهام السياسية التى كلفه بها ناصر ، لكى يسافر ويكون فكرة عن العالم . وقد زار روسيا ، حيث كانت له فيها مناقشات حادة مع نيكيتا خروشوف ، حول المعاملة التى كان يلقاها الشيوعيون المصريون من نظام الحكم فى القاهرة . وقام برحلات أخرى إلى كل من يوغوسلافيا ، ومنغوليا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وكوريا الشمالية . وفى الولايات المتحدة نزل ضيفاً على ليندون جونسون . ويبدو أن أشياء خاصة قد لفتت نظره ، خلال هذه الرحلة الأخيرة ، منها المعنى الذى تقوم عليه مدينة والت ديزنى ، وفلسفة إجراء مناقشات مفتوحة حتى لغير البرلمانيين فى الكونجرس الأمريكى . وعندما عاد إلى الوطن ، حاول إدخال هذه الطريقة فى البرلمان المصرى .

* * *

كان ناصر ، بوصفه أستاذاً فى الدسائس والمؤامرات ، كثير الشكوك فى كل من يتعاون معه ، غيوراً على سلطته . ولذلك لم يكن يرغب فى أن يتنازل ، حتى عن أجزاء كبيرة بعض الشىء منها ، إلى المخلصين له ، ربما لأنه لم يقدر السادات حق قدره ، مع أنه هو الذى لعب دوراً هاماً فى الخط الذى سار فيه . على أنه كان أيضاً فى منتهى البراعة وبعد النظر ، عندما لم يرتبط أيام ناصر ، بأى زمرة أو مجموعة من المجموعات ، الأمر الذى لم يوقظ أى شك فيه ، لدى ذلك الذى يذكر عنه إنه كان وطنياً متطرفاً ،

قادراً على توجيه ضربات عنيفة ، والقيام بأعمال خطيرة .

ومع ذلك ، فإن هذا أيضاً لم يمنع أن تقع بين ناصر والسادات ، خلافات وصدامات . وأشهر هذه الخلافات كان فى صيف عام ١٩٧٠ ، عندما انتهى الأمر بمصر إلى قبول مشروع « روجرز » ، الذى كان يضع حداً لما سمى بحرب الاستنزاف فى منطقة القناة ، فقد كان من رأى السادات الاستمرار فى هذا النوع من الحرب ، التى أنهكت إسرائيل . أما ناصر ، فربما كان فى ذهنه « فتح اعتماد » لأمريكا ، وهو ما قدر للسادات بعد وقت ليس بالطويل أن يحققه بنجاح .

وهناك من يقول إن ناصر قد أبلغ بعض معاونيه المقربين ، فى مناسبة خلافه مع السادات بشأن مشروع روجرز وفى مرة أخرى بشأن رحلة له إلى موسكو ، أنه استطاع أن يجعله يلزم بيته .

وعندما تولى السادات بعد ناصر ، عمدت مجموعة أعدائه الداخليين إلى نشر الشائعات حول هذا الأمر ، فى محاولة منهم لترويج فكرة أن الرئيس السابق أعرب للخاصة ، أنه يعتقد أن السادات غير كفء لخلافته . وهكذا ترددت النكت الدنيئة ، التى لا أساس لها ، والتى ابتدعها أولئك الأعداء .

ومع ذلك فإن تلك الشائعات لم تستند على الوقائع الثابتة . ومن هذه الوقائع أن ناصر كان يثق فى السادات ، أكثر من ثقته فى أى إنسان آخر من الذين كانوا قريبين منه . فقد اختاره عام ١٩٦٩ خلفاً له ، قبل وفاته بعام كامل ، عندما كان الجو السياسى الداخلى فى مصر ثقيلا كئيباً . فلم يكن هناك أى احتمال للخروج من ذلك الطريق المسدود الذى فرضته إسرائيل بالحرب ، لا عسكرياً ولا سياسياً . وكان الإسرائيليون لهم السيادة

المطلقة على سماء مصر ، فيقومون بغارات غريبة فوق الدلتا ، ويتعمدون إصابة أهداف مدنية ، كالمصانع والمدارس وغيرهما .

ووقعت فى تلك الآونة سلسلة من الأعمال الخطيرة . فلقد قامت مجموعة من المخربين الإسرائيليين بغارة ، نزلوا خلالها بغير أن يتعرض لهم أحد ، على ساحل البحر الأحمر بالقرب من بلدة الزعفرانة ، تقدموا منها فى الصحراء دون مقاومة تذكر ، ووصلوا إلى نهر النيل جنوبى القاهرة . ومرة أخرى فوجئت القيادات المصرية بهذه الغارة ، وكان كل هم القيادة العامة إخفاء أنبائها عن ناصر ، الذى علم بها من إذاعة للتليفزيون الإسرائيلى ، قدم فيها فيلماً سجل خلال العملية .

وفى وقت معاصر لهذه الأحداث ، أصيب ناصر بأول أزمة قلبية . ولتبرير غيابه عن المسرح العام ، أصدرت الجهات المسئولة بياناً رسمياً ، تحدثت فيه عن أن الرئيس أصيب بإنفلونزا حادة ، ولو أن الأنباء ترددت عن أن المرض أخطر من ذلك كثيراً. ولم يقتصر الأمر على ذلك . فبينما كان على صبرى نائب رئيس الوزراء فى ذلك الوقت ، عائداً من رحلة له فى موسكو ، إذا بقرار يصدر بإقالته من منصبه . وظهرت صحيفة الأهرام وفيها تفسير لهذا الإجراء ، هو أن نائب رئيس الوزراء قد حاول تهريب عدة حقائب من المطار ، بغير أن يسدد الرسوم الجمركية التى تستحق عليها ، مليئة بسلع غالية حصل عليها من الاتحاد السوفييتى . لكن هذا التفسير لم يكن صحيحاً ، والحقيقة هى أن على صبرى كان يتآمر ، فقد أبلغ الزعماء الروس فى موسكو بأنه لو كان على رأس مصر ، لكانت الأمور قد سارت بطريقة أفضل من ذلك ، حتى بالنسبة للمصالح السوفييتية . وقد تلقى ناصر هذه الأنباء على الفور من سفيره فى الكرملين ، وكان وقتها

مراد غالب ، فكان منطقياً أن يلجأ إلى هذا الإجراء الوقائى .

وفى أواخر ذلك العام تقريباً ، كان على ناصر أن يسافر إلى الرباط ، لحضور لقاء القمة لرؤساء جميع الدول العربية . وكانت الفكرة التى تشغله ، هى ألا يترك مصر بغير أن يكون هناك رجل مسئول ، لمواجهة كافة الاحتمالات . وفى ذلك الوقت بالذات ، قرر رسمياً أن يجعل السادات نائباً له ، فأسرع يستدعيه فى مساء اليوم السابق لسفره ، وأبلغه أنه عينه نائباً لرئيس الجمهورية ، وأن عليه أن يؤدى اليمين فى نفس اللحظة .

إن هناك من يقول بنظرية أن ناصر إنما كان يهدف بهذا الاختيار ، أن يجعل السادات ينفصل عن مجموعة المعارضين الداخليين ، وأن يخلق بذلك تناقضاً بينه وبينهم . لكن اختيار ناصر يبدو ، وكأنما أملاه دافع آخر ، هو أن السادات أثبت أنه رجل شريف ، لم يتورط فى شىء حتى هذه المرة . والواقع أن ذلك الثائر العنيف الذى كان لا يوقفه شىء ، قد تعلم فى ظل ناصر الصبر الطويل .

الفصل السادس

ظل ناصر ليس كثيفاً

تكررت فى جنازة ناصر مشاهد التأثر والانفعال والشعور باليأس ، من جانب جماهير الشعب الغفيرة التى شهدتها القاهرة ، فى ذلك المساء من اليوم التاسع من يونيه ١٩٦٧ ، عندما أعلن الرئيس أنه قرر أن يستقيل من منصبه . وكانت طائرة هليوكوبتر قد حملت جثمان ناصر من قصر القبة ، حيث نقل وظل بعض الوقت ، إلى المكان الذى كان أول مقر لمجلس قيادة الثورة ، محلقة به فوق الشوارع المكتظة بالجماهير ، وفوق جسور النيل . غير أنه فيما بعه ، عندما حاول الموكب الجنائزى شق طريقه ، ومن خلفه سار المشيعون من الضيوف الأجانب ، كان على سلاح الفرسان أن يحمل الجماهير حملا .

وجاءت لحظة اختلط فيها كل شيء حول النعش ، ولم يعرف قط عدد الذين سقطوا تحت الأقدام ، من بين الذين حاولوا أن يتحسسوا النعش

من فرط الحزن ، وداعاً لجثمان الزعيم .

وكما فعل السادات قبل ذلك بثمانية عشر عاماً ، عندما أعلن قيام الثورة ، فإنه هو الذى أعلن وفاة ناصر ، فبدأ بتلاوة آية من القرآن تقول : « يأيتها النفس المطمئنة ، ارجعى إلى ربك راضية مرضية ، فادخلى فى عبادى ، وادخلى جنتى » .

كان الميراث الذى تلقاه السادات ثقيلا مرهقاً . ففى مواجهته ظرفان يعملان ضده ، أحدهما موضوعى ، والثانى شخصى .

أما الظرف الأول ، فكان يتمثل فى موقف « اللاحرب واللاسلم » ، الذى حاولت مصر جاهدة الخروج منه . لقد ترك ناصر من ورائه بلداً ، جزءاً منه يحتله العدو ، وعالماً عربياً منقسماً على نفسه أخطر انقسام ، كما كان الأمر فى الحرب الأهلية التى نشبت منذ قليل فى الأردن ، وبغير أن يشفى مصر من أى مرض من أمراضها المزمنة . بل إن ناصر بسياسته الخارجية ، قد ضاعف من خطر هذه الأمراض . وكما لو أن كل هذا العبء الجسيم ليس شيئاً حقيقياً ملموساً ، فإن ناصر قد زاد عليه تلك « الأسطورة » التى تركها .

وكانت هذه الأسطورة تضيف صعوبة شخصية ، إلى العبء الذى تحمله السادات . ذلك أن الحلول محل « رجل أسطورة » ، هو دائماً أمر غير محبب ، وأعداء الرئيس الجديد فى الداخل ، الذين هزمهم شر هزيمة فى معركة نقل السلطة ، يعرفون ذلك جيداً . لقد كانوا يرون أن لعبة الخلافة لم تنته تماماً : لقد قبلوا مجىء السادات ، على أمل منهم فى أن يحرق نفسه بنفسه ، وهم لذلك ليست بهم أى رغبة فى أن تتدعم قيادته . وترتيباً على ذلك ، بدأوا ينشرون فى القاهرة شائعات خبيثة ،ونكات تنال من شخصه .

لكن السادات كان يمتلك بين يديه عدداً من الأوراق الرابحة ، وأولى هذه الأوراق أن لديه فترة زمنية ، قبل أن يصدر الرأى العام حكمه عليه . إن أحداً لا يمكنه أن يطلب منه القيام بالمعجزات فى وقت سريع ، وبصفة خاصة تحرير الأراضى المحتلة ، كما أن مدن القناة الثلاث وهى السويس والإسماعيلية وبورسعيد ، لم تعد مدناً ميتة ، تحت نيران المدفعية الإسرائيلية . لقد منحته مصر فترة من ثقتها ، يتعين عليه خلالها أن يقدم نفسه إليها ، فى صورة مقبولة .

وكانت إلى جانب السادات كذلك ، تلك المكانة التى تحيط منذ عهد الفراعنة فى مصر ، بذلك الرجل الذى يجلس على قمة الدولة . إن السلطة العليا مقدسة ومحترمة من حيث المبدأ ، لسبب بسيط هو أنها تستطيع التحكم فى نظام الرى ، فى بلاد يتوقف فيها كل شىء على كمية المياه التى تكون تحت تصرفها . ومن هنا كان لدى السادات عندما أعلن رسمياً أنه رئيس للجمهورية شىء ما ، لا وجود له لدى خصومه .

وعمل السادات فى البداية على حل مشاكل الجماهير بعض الشىء ، فخفض أسعار الشاى والسكر ، اللذين يستهلك الشعب المصرى منهما كميات كبيرة ، كما انخفضت أسعار الكيروسين الذى يستخدمه الكثيرون فى الأغراض المنزلية ، وخاصة أغلبية حرمت بيوتهم من الكهرباء .

ثم أولى اهتمامه بوسائل المواصلات . لقد وقعت فى البلاد سلسلة من الحوادث فى الخطوط الحديدية فى الأعوام الأخيرة ، فعمل على تجديدها بعد أن ظلت مهملة فترة طويلة . وقد أصبحت هناك سمعة سيئة لشركة مصر للطيران ، فأصدر السادات أمراً بتغيير هيئتها الإدارية ، وشراء طائرات أكثر أمناً ، كائناً ما كانت أثمانها .

فهل هذه إشارة يوجهها إلى بلاد مزقتها الأزمة ، وتجر أقدامها ، بغير أن يلوح فى الأفق مخرج مشرف لها ؟ كان هناك من يتساءل ، عما إذا كان الرئيس الجديد يحاول العثور على أسلوب خاص للحياة فى مصر ، بعد أن انتهت الأحلام الفلكية التى ظهرت أيام الحكم الناصرى نهاية سيئة . لقد ظل ناصر أسيراً لشخصيته حتى بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ ، أى أسيراً لدور البطل ، فى قصة يقظة العالم العربى . على أى حال ، فقد بدا أن الحكم الجديد عازم على الاستجابة لاحتياجات الرجل العادى فى مصر .

من هنا جاءت خطوات حكومة السادات الأولى ، تسير فى الاتجاه الذى يلتقى مع المطالب الملحة لعامة الناس ، وبالتالى فى الطريق المؤدى إلى التخفيف من الضغط الواقع عليهم . وبعد أن فعل الكثير فى هذا الاتجاه ، وهو ما عاد عليه بشعبية كبيرة ، التفت إلى طبقة أخرى من شعب مصر ، هى تلك التى يمتلك أعضاؤها شيئاً ما ، يحبون الدفاع عنه ، فقرر إلغاء الحراسات التى فرضت بغير وجه حق على ممتلكات الذين كانوا موضع اضطهاد بوليسى ، لمجرد أنهم كانوا يعارضون نظام الحكم . لقد أحدث ذلك شعوراً بالارتياح والامتنان ، ليس فقط فى نطاق أولئك الذين كانوا ضحية لتلك الإجراءات ، ولكن أيضاً بين الذين كان يمكن أن يتعرضوا لها . كان السادات عازماً على إعادة الشرعية للثورة ، وعلى أن يزيل عن نظام الحكم ذلك الطابع التعسفى الذى يقوم على روح إنزال العقاب ، الذى كان سائداً فى عهد ناصر .

وفى نفس الوقت تطلع المثقفون والبرجوازيون فى سرور إلى تخفيف حدة الرقابة ، وأصبح فى الإمكان استيراد أى نوع من الكتب ، فعاد الناس إلى المكتبات ، ليجدوا فيها ما كان محظوراً منذ وقت قريب . ولم

تقتصر إجراءات السادات لإطلاق الحريات على طبقة واحدة ، بل شملت أيضاً حتى المثقفين اليساريين ، بل والماركسيين ومن بينهم لطفى الخولى ، الذى أخرجه النظام الجديد من السجون .

كانت مصر تتنفس هواء جديداً . وبعد أن شهد المصريون لسنوات فى ناصر تجسيداً للرئيس الأسطورة ، بدأوا يتطلعون إلى السادات بوصفه رئيساً « أكثر إنسانية » . لقد كان يزعم عن ناصر أنه ليس على مجرى ما فى مصر من عيوب . وكان يكتفى بأنه متمسك بمبدأ الزواج من امرأة واحدة ، والمحافظة على الأخلاق ، ممثلة فى قرارات تحظر على الراقصات الظهور أمام الجمهور ، وأجزاء من أجسادهن عارية . ثم إنه كان رجلا متقشفاً ، يقضى ساعات راحته القليلة بين أسرته الكبيرة العدد ، وإلى جوار زوجة تعارض الظهور ، ولا هواية له إلا مشاهدة أفلام السينما فى عرض خاص .

لكن ناصر لم يستطع أن يفرض أسلوبه هذا على معاونيه . فقد كان معروفاً أن المشير عامر ، وهو الرجل الثانى فى نظام الحكم ، يقضى لياليه غارقاً فى تعاطى المخدرات ، وبين النساء ، يحيط به عدد كبير من كبار الضباط .

وربما كان تقشف ناصر هو الذى جعل المصرى المتوسط يكوّن تلك الأسطورة حوله ، ولكن المؤكد أن هذه الأسطورة نفسها أصابت هذا المصرى ، بصدمة عنيفة . أما الآن ، فإن كل ذلك يحمله على أن يصدر حكماً على السادات ، الذى لا ينظر إليه من عليائه متفضلا ، فيه مزيد من الرضا والترحيب . وبعد أن كانت هناك تلك الروح الساخرة ، بدأت تنتشر فى القاهرة آراء أخرى ، وأحكام كلها تأييد لهذا « الرجل الجديد » .

إن تعبير إزالة آثار ناصر شيء لا يدور على الألسنة ، فلا يزال ذلك القبر الفخم الذى يبرق فيه الزجاج والرخام فى المسجد الذى يضم رفاته ، كعبة للزوار من الوفود الوطنية والأجنبية ، التى تشعر أن ذلك أمر مفروض عليها . إلا أن التماثيل الحجرية الملونة الكبيرة للرئيس السابق ، الموضوعة فى الميادين ، أخذت تبهت تحت أشعة الشمس .

* * *

ضابطان يدخلان إحدى المقاهى ، يرتديان ثياباً منشاة ، وعلى أكتافهما نجوم تلمع ، وكل منهما يحمل عصاه . وبرغم ذلك ، فإن هيئتيهما الجسدية ليس فيها الطابع العسكرى . والناس يشيرون إليهما ، ويتضاحكون ، ويعلقون بأصوات مرتفعة ، دون أن تأخذهم بهما شفقة . ولكى يتخلصا من هذه السهام ، ومن النظرات الحافلة بالسخرية ، فإن الضابطين يلوذان بركن قصى . إننا فى مصر ، فى تلك الأيام التى أعقبت الهزيمة ، عندما كان كبار قادة القوات المسلحة يجلسون فى قفص الاتهام ، لمسئوليتهم عما حاق بالجيش . وكنت تسمع فى كل مكان من يقول ، إن الجيش لم يعد تسليحه بعد ، ولم يقدم له الروس ما هو فى حاجة إليه .

وفى صالة تحرير مجلة الطليعة ، كنت تسمع من يقول صراحة ، إن الوقت قد حان للتخلص من « المؤسسة البيروقراطية العسكرية القديمة ، التى عرقلت دائماً من مسيرة الثورة . غير أن ناصراً عندما مات ، فإنه قام فى الوقت المناسب بالقضاء على آمال اليسار ، فى إحداث تغييرات عميقة فى التركيبات الاجتماعية فى البلاد .

ولو أن أحداً سأل عقب وفاته ، عمن يكون الذى استولى حقيقة على خلافته ، ومن الذى يتولى حقًّا القيادة فى مصر ، لجاءه الرد على الفور :

– المؤسسة العسكرية . .

ويقول رئيس التحرير : « إذا كانت عملية نقل السلطة من رئيس كان يمسك بين يديه كافة الأمور ، إلى نوع من الإدارة الجماعية قد تمت فى هدوء ، فإن ذلك يعود إلى أن المؤسسة قد صمدت » . وكانت هذه هى النظرية التى ينادون بها : فى اللحظة التى فطنوا فيها إلى احتمال حدوث فراغ فى السلطة ، وما تبين بعد وفاة أحد الرجال من نقص فى الهياكل الأساسية ، كان رد فعل الجماعة الحاكمة ، هو أنها ضمت صفوفها .

كانوا جميعاً متفقين إذن للوهلة الأولى : العسكريون الذين أصبحوا « ساسة » ، والعسكريون الذين تحولوا إلى « تكنوقراطيين » ، والعسكريون الذين ظلوا على حالهم « عسكريين » . لكن التوازن غير مستقر ، والسادات الذى تصورت جهات كثيرة أنه حل مؤقت ، لم يصبح بعد الرئيس الذى لا منازع له . فإلى جانبه شخصيات أخرى من تلك « المؤسسة » ، يفكر أصحابها فى إبراز ثقلهم ، فور أن تحين الساعة .

* * *

ولكن من الذى يشكل هذه « المؤسسة » فى النظام ، الذى سوف تجرى فيه الجولة الحاسمة ، بعد شهور قليلة من رحيل « الزعيم الخالد » ؟ إن هناك شعراوى جمعة الذى تولى وزارة الداخلية فى عام ١٩٦٦ . إنه ذلك الطراز من الضباط الذى ارتقى إلى منصب سياسى هام ، بعد أن مر على إدارة الأمن العسكرى ، أى المباحث العامة . وما كاد الزعيم « صاحب النعم » يتوارى من المسرح ، حتى بدت سلطة شعراوى جمعة التنفيذية حاسمة . فلقد كانت هناك عوامل كثيرة تعمل لصالحه ، وإذا كانت الأمور فى الدولة المصرية قد استمرت فى سيرها ، برغم الهزيمة فى حرب

لم تنته بعد ، وبرغم المدن المهجورة ، والشلل الذى أصاب كل حركة فى البلاد ، فإن جانباً كبيراً من الفضل يعود إلى النظام البيروقراطى فى مصر . ذلك أن المصريين ، وهم سلالة « الكتبة الجالسين القرفصاء » القدامى ، الذين كانوا يسجلون تحركات الفراعنة ، قد ورثوا النزعة البيروقراطية . من هنا فإن معجزة استمرار هذه البلاد إنما تعود كذلك إلى إجراءاتهم فى العمل ، التى تبدو أحياناً كأنها اللامبالاة إزاء ما يدور حولهم .

والبوليس المصرى آلة بيروقراطية رائعة . لقد تعلم على أيدى الإنجليز ، واستمر يعمل على نفس أسلوبهم ، فى عهد فاروق ، وفى عهد ناصر . وكانت هذه الآلة فى هذه الفترة ، موضوعة بين يدى وزير الداخلية ، الذى تصادف أنه شعراوى جمعة .

وسامى شرف كان من حيث الواقع رئيساً للمخابرات السرية . ولقد قيل إن ناصراً قد أنشأ ست إدارات سرية للمخابرات ، لكى تراقب كل منها الإدارة الأخرى . وكان على كل إدارة منها أن تقدم إليه تقريراً ، فيقارن هو كافة التقارير ببعضها . لكن سامى شرف كان على رأس مخابرات الرئاسة ، ولا يذكر أحد أى رحلة قام بها ناصر إلى الخارج ، ولم يأخذ فيها سامى شرف وراءه . فلما مات الرئيس ، سارع هذا بجمع الأمور بين يديه ، لكى تتم عملية نقل السلطة – كما قال – فى نظام تام .

وفى رئاسة الاتحاد الاشتراكى العربى ، كان يوجد رجل آخر هو عبد المحسن أبو النور ، تلك الصورة التى اعتبرت قليلة الأهمية . ولكن الحقيقة هى أن الزعيم الحقيقى لهذا الحزب ، هو على صبرى ، الذى أصبح نائباً لرئيس الجمهورية بعد أن استرد اعتباره . وبدلاً من أن يكون هذا الحزب أداة لمعرفة احتياجات الجماهير المصرية وفكرها ، جعل منه على

صبرى وسيلة للتمكين لسلطته الشخصية . إن على صبرى نوع من الأجهزة الضخمة ، المجردة من أى لمسة إنسانية . وعندما مات ناصر ، كان هو أول القادة المصريين الكبار الذى جرى إلى موسكو ، اعتقاداً منه أن ذلك يدعم شهرته ، كمؤيد لسياسة تقوم على تفاهم وثيق مع الاتحاد السوفييتى ، أى أنه فى اختصار « رجل الكرملين » ، ولو أن ذلك لم يمنع الماركسيين الجادين ، وكذلك المثقفين اليساريين المصريين ، من أن يروا فى على صبرى بالذات ، الرجل الذى حال دون الاتحاد الاشتراكى العربى ، من أن يصبح حقيقة واقعة ، ويقوم بدور تمثيل جماهير الشعب .

وفى شهر أكتوبر ١٩٧٠ ، وعندما كانت تجرى عملية نقل السلطة ، كان اسم على صبرى فى القائمة ليتولى رئاسة مجلس الوزراء . إلا أن رئيس تحرير الأهرام الذى كان فى ذلك الوقت لا يزال صاحب نفوذ ، عمل على أن يقطع عليه الطريق ، بأن مهد الطريق لترشيح محمود فوزى لهذا المنصب . وربما كان ما أضر بعلى صبرى فى هذه المناسبة ، هو ذلك التأييد المكشوف للغاية ، من جانب الاتحاد السوفييتى. ذلك أن كوسيجين رئيس الوزراء الروسى الذى جاء إلى القاهرة غداة وفاة ناصر ، قام بالفعل بضغط ، فى سبيل جعله يشكل الحكومة المصرية . لقد كان ذلك منه تكتيكاً خاطئاً ، بالنسبة لشعب خرج منذ عهد قريب من تبعية الاحتلال الأجنبى . وفضلا عن ذلك ، فإن المصريين كانوا يشعرون فى حياة ناصر ، أنهم فى حمى من الضغوط السوفييتية ، بفضل شخصية زعيمهم . أما بعد وفاته ، فإن ريبتهم فى الروس قد تفاقمت .

وأخيراً يجىء الجيش ، فى الصورة العامة للقوى التى يمكن أن تقول

كلمتها . فمنذ أعيد تسليحه ، فإنه قد رفع رأسه . لقد ساعد الروس فى تدريبه وتسليحه ، ومع ذلك فإن رؤساء هذا الجيش يكرهونهم من كل قلوبهم . إن ما يقرب من نصف ميزانية مصر ينفق عليه ، ولكن لا يستطيع أحد أن يجزم ، ما إذا كان قد أصبح مستعداً لخوض الحرب ، ولو أنه يعرف أنه يستند إلى داخلية البلاد ، على الأقل لموازنة الكفةالسياسية .

لقد تقرر تعيين السادات رئيساً للجمهورية نتيجة لاختيار ثلاثى ، تم بين قيادة الاتحاد الاشتراكى ، والجيش ، والبوليس . وفى كلمة واحدة ، كانت روح المحافظة على « المؤسسة » هى التى أدت إلى ذلك . إلا أنه عند هذا الحد ، كان كل شىء يحمل على الاعتقاد ، بأن السادات يتعين عليه أن يحل عقداً كثيرة ، قبل أن تصبح سلطته فعالة ، ويستطيع أن يتخلص من تسلط تلك القوى ، ومن تلك الشخصيات التى ترى أن اللعبة « لم تنته بعد » .

وفى الشهور الأولى من رئاسة السادات ، كان عليه أن يعمل حتى يضع حداً نهائياً لمؤامرات الآخرين ، الذين يزعمون أنهم ورثة الناصرية .

الفصل السابع

كيف يصبح الرجل رئيساً

جاء التحذير من حركة خفيفة خرجت من الساعة الموضوعة في معصم وليام روجرز وزير الخارجية الأمريكي ، فقال روجرز لأنور السادات :

— « إن أحداً يحاول أن يسجل مايدور بيننا الآن » . فلقد استطاع بذلك الجهاز المغناطيسي الذي ركب داخل ساعته ، أن يشعر بوجود مكبر للصوت مخبأٍ في مكتب الرئيس المصري . وهكذا عرف السادات أنه موضوع تحت المراقبة ، من أناس يعملون في مكتبه .

كان الكثيرون في القاهرة على استعداد لأن يقسموا على صحة هذه القصة الرومانسية ، التي إذا نحن استرجعناها الآن ، بدت وكأنها من نسج خيال شعب ، كثيراً ما يهوى الأحلام ، وتنطوي على ناحية أخلاقية — فقد كان ممثل أمريكا هو الذي أزال النقاب أمام السادات عن المؤامرة التي تحاك ضده — وتسبق التفاهم مع واشنطون ، الذي حدث في الأعوام

التى تلت ذلك . والأمر الذى له أهميته أن ذلك كان عام ١٩٧١ ، عندما لم يكن الحديث قد تردد بعد ، عن التسجيلات التى تتم فى القاعة البيضاوية بالبيت الأبيض .

والواقع أن جولة خلافة ناصر كانت لا تزال تجرى ، بعد سبعة أشهر من انتخاب السادات لرئاسة الجمهورية . فما الذى حدث فى القاهرة ، فى منتصف شهر مايو ١٩٧١ ؟ كان زاهدى وزير خارجية إيران ، يزور القاهرة فى ذلك الوقت ، وهى زيارة هامة ، لأنها تجئ بعد سنوات من القطيعة ، وأخذت العلاقات فيها تعود بين مصر والشاه . وعلى حين فجأة ، إذا بحفلات الاستقبال التى تقام لهذا الضيف الكبير ، لا تحضرها أى شخصية من ذوى الوزن فى مصر. فعلى صبرى ، ومحمد فوزى وزير الحربية ، وشعراوى جمعة وزير الداخلية ، وسامى شرف وزير شئون الجمهورية ورئيس إدارات المخابرات ، ومحمد فايق وزير الإعلام ، وغيرهم ، لا وجود لهم .

وفى نفس تلك الأيام ، جاء وفد برلمانى إيطالى يزور القاهرة ، ولكن المواعيد التى ارتبطوا بها قبل مجيئهم من روما للاجتماع مع مسئولين مصريين ، يحل الواحد منها بعد الآخر ، دون أن يجتمع بالضيوف أحد على الإطلاق . وخلال الأيام الأربعة التى قضاها هذا الوفد فى مصر ، كانوا يأخذونه من متحف إلى مسجد ، وذهبوا به عدة مرات لزيارة الأهرامات . كان هناك شيء من الغموض ، يجعل هذه اللقاءات السياسية لا تتم . واستولت الدهشة على الضيوف ، وراحوا يتساءلون فيما بينهم : أليس من المحتمل أن نكون قد أخطأنا الطريق ؟

وظهرت مقدمات تجربة القوة قبل ذلك بثلاثة أسابيع . فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، لم يحصل السادات على أغلبية

أصوات أعضائها عندما طرح مسألة الاتحاد الثلاثى بين مصر وسوريا وليبيا . لكن ذلك فى الواقع لم يكن إلا ذريعة لتفجير الصدام ، أما السبب الحقيق فهو أن أولئك الأعضاء رأوا أن سلطة السادات تتدعم وتقوى بأسرع مما قدروا ، الأمر الذى بعث فيهم القلق على ما لديهم من تطلعات للوصول إلى مراكز القيادة .

كان اتفاق بنغازى يقضى بأن تحتفظ كل دولة من دول الاتحاد الثلاث برئيسها وحكومتها وبرلمانها وبجيشها وبكل مؤسساتها الأخرى . وبالإضافة إلى ذلك يقوم مجلس رئاسى ، وجمعية تشريعية ، ومحكمة دستورية للجمهوريات الثلاث . وما حدث فى اللجنة التنفيذية هو أن على صبرى أخذ الكلمة ، وكان أول المتحدثين ، فألقى خطاباً غريباً ، راح فيه يشوه الحقائق ، ويتغاضى عن البنود الحقيقية للاتفاق . وفى نهاية كلمته تم التصويت ، وإذا بالنتيجة خمسة أصوات لصالحه ، وثلاثة أصوات للسادات . وكانت هذه النتيجة موضع دهشة الرئيس ، الذى قرر أن تستأنف المناقشة فيما بعد ، أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى .

وفى هذه اللجنة دارت المناقشات بصورة عاصفة ، واتضح أن هناك تياراً قوياً يعارض الخط الذى يسير فيه السادات ، الذى رأى أن يلجأ إلى آخر ورقة فى يده ، وهى استفتاء الشعب ، ليقول رأيه فى الاتحاد الثلاثى . لكن ذلك على وجه التحديد هو ما لم يكونوا يريدونه ، إذ كانوا يعرفون مقدماً كيف تكون نتيجته ، مما يقوى مركز السادات . ورداً على هذه المقدمة ، جاءت ضربة غير متوقعة ، تمثلت فى بيان موجز أشد الإيجاز ، يعلن إقالة على صبرى من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية .

كل ذلك كان يحدث ، بالترامن مع أحداث أخرى بالغة الأهمية

بالنسبة للشرق الأوسط . وقبل هذا جاء القرار المصرى بمد أجل اتفاقية وقف إطلاق النار فى منطقة قناة السويس ، الذى لم يكن قراراً هيناً ، إذ كانت مجموعة على صبرى قد طلبت من السادات أن يحدد تاريخاً ثابتاً ، يستأنف فيه الأعمال الحربية .

وعقب إعلان تنحية على صبرى مباشرة ، جاء إلى القاهرة وزير الخارجية روجرز ، حيث كان الجانب المصرى ينتظر أن يأتى ومعه مقترحات جديدة ملموسة من أجل الحل ، ولكنه جاء بوعود غامضة ، وبالكثير من الكلمات الطيبة . كل ما اعترف به ، هو أن مصر « لا يمكنها أن تفعل أكثر مما فعلت من أجل السلام » ! وهنا انتشر شعور بخيبة الأمل ، بينما راح الحزب الممالئ للروس يروج أول الشكوك فى السياسة التى ينتهجها السادات . فما الذى كان يقوله السادات وروجرز فى ذلك المساء ، بعد حفل العشاء الرسمى ، عندما انتحى كل منهما بالآخر بغير شهود ، واستمر لقاؤهما أكثر من ساعة ؟

إن روجرز ذهب من القاهرة إلى القدس ، ثم لم يعد إلى العاصمة المصرية ، ولكنه بعث إليها بنائبه جوزيف سيسكو ، الذى قدم مشروعاً إسرائيلياً ، يتلخص فى قيام إسرائيل بالانسحاب من القناة ، بصورة أكثر بعض الشىء من الانسحاب الرمزى . وقد امتعض من جراء ذلك بصفة خاصة أولئك المصريون ، الذين كان على صبرى قد وصفهم فى المقالات التى نشرتها له صحيفة (الجمهورية) ، بأنهم ضباط اتصال أمريكيون .

وهناك من يقول إن جواً من التوتر والانفعال ، كان يسود مصر فى تلك الأيام . ومن ذلك أن سامى شرف قد وضع أمامه على مكتبه صورة فوتوغرافية لناصر ، يتوجه إليها بين الحين والآخر باكياً . وكان محمد فوزى وزير الحربية ، وشعراوى جمعة وزير الداخلية وغيرهما ، يعقدون جلسات روحية

بالاستعانة بأستاذ من جامعة عين شمس متخصص فى علوم الوساطة ، وكانوا يزعمون أنهم يستحضرون روح ناصر ، ويسألونها عن شئون الدولة العليا ، كأن يستفسروا عن الوقت الذى يتعين فيه مهاجمة إسرائيل ، أو اليوم الذى سيصبح فيه شعراوى رئيساً للوزراء .

ثم عمدت هذه الجماعة ذات يوم ، إلى توزيع منشورات فى ضواحى القاهرة ، يهاجمون فيها السادات . ثم كانت قصة ضابط البوليس الذى تطوع بحمل بعض شرائط التسجيل ، وعليها أحاديث أفراد هذه الجماعة ، التى تثبت تآمرهم ، إلى بيت الرئيس .

والواقع أن هذه الشرائط كانت تحتوى على تسجيلات للمحادثات التليفونية التى كانت تدور بينهم ، وفيها يتحدثون عن أنباء الصدام الذى جرى فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، ويتفقون فما بينهم على الأعمال التى سيقومون بها ضد الرئيس ، ومن ذلك الطريقة التى كانوا سيسيطرون بها على الإذاعة ، لمنعه من إلقاء أى بيان فيها .

كان أول إجراء اتخذه السادات ، هو التأكد من ولاء الحرس الجمهورى ، ثم بعد ذلك ارتدى ثيابه العسكرية بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة ، كما فعل ديجول أيام التمرد الذى وقع فى فرنسا فى شهر مايو ، ثم قصد رأساً إلى جبهة السويس ، للقيام بجولة تفتيشية على القوات ، فالتقى بالقيادات ، واستمع إلى رغباتها .

ولقد كان العداء منتشراً فى الجيش فى ذلك الوقت لمحمد فوزى ، وزير الحربية ، الذى كان من بين الذين صوتوا ضد الرئيس فى الاتحاد الاشتراكى . كان لديه تفويض عام من عهد ناصر ، بأن يفعل ما يريده فى الجيش ، فتصور أنه عن طريق الظهور فى صورة القائد ذى اليد

الحديدية ، من شأنه أن يعيد النظام إليه . ولكن جميع العسكريين المصريين لم يعودوا يتحملونه . وهكذا عندما اجتمع الرئيس بهم ، وتحدث إليهم ، إذا الجيش كله يقف بقوة وراء رئيسه الأعلى .

وإذ تأكد السادات أن الجيش معه ، قرر أن يعمل على الفور ، وأن يضرب خصومه أعداء الشعب . لقد كان ما حدث حول الإذاعة ، من تآمر للحيلولة دونه والتوجه بخطابه إلى الأمة ، إحدى مسئوليات وزير الداخلية ، فكان لا بد أن يبدأ به ، فبعث إليه يبلغه أنه قبل استقالته ، وأمره بألا يتحرك من بيته .

واستدعى ممدوح سالم للعمل ، وكلفه بالتحفظ على رجال شعراوى جمعة . وفى نفس الوقت قام الحرس الجمهورى بمصادرة محتويات مكتب وزير الداخلية ، بما تضمه من تسجيلات للمحادثات التليفونية ، قبل أن يتمكن من تدميرها .

والواقع أن الأدلة على أن خصوم السادات كانوا يعدون للقيام بمحاولة قلب نظام الحكم ، كانت كثيرة . وقد عالجهم الرئيس على وجه السرعة ، وجعلهم بتصرفاته يكشفون أنفسهم . وعند ذلك فقط ، قرروا عندما أسقط فى أيديهم ، أن يقامروا بكل شيء ، وأن يعملوا على أن يتدهور الوضع فى البلاد . وقبل بضع دقائق من حلول موعد نشرة أخبار الساعة الحادية عشرة من تلك الليلة ، تلقى السادات نبأ استقالة خمسة من الوزراء ، هم وزير شئون رئاسة الجمهورية ، ووزير الحربية ، ووزير الإعلام ، ووزير الطاقة ، ووزير الإسكان . وكان الرئيس يعرف أن هناك استقالات أخرى فى الطريق ، وأن نبأ هذه الاستقالة الجماعية سيذاع فى نشرة الأخبار ، التى لم يبق عليها سوى بضع دقائق .

وتطلع السادات إلى الساعة . لقد كان مستعداً لكل شيء ، وبصفة خاصة لقبول هذه الاستقالات على الفور ، ولكن ما كان يقلقه ، هو تلك الحرية التي يستطيع بها هؤلاء أن يعلنوا عما يريدون فى الإذاعة ، فى الوقت الذى يشاءون . لكن هؤلاء الوزراء كانوا من السذاجة ، بحيث أقنعوا أنفسهم أنه بمجرد إعلان استقالاتهم ، فإن أزمة عنيفة سوف تقع فى البلاد . وقد تأكد أن وزير الإعلام ، وهو واحد من تلك الجماعة ، قد ظل ساهراً فى مكتبه بالإذاعة ، ليطمئن على أن النبأ قد انتقل على موجات الأثير . كما أنه أصدر أوامره أن تجرى إذاعة المارشات العسكرية ، بعد ذلك مباشرة ، وهو تقليد متبع فى الظروف الخطيرة .

ويقول الذين رأوا السادات فى تلك الليلة ، إنه كان ثابت الاعصاب ، يتصرف فى صفاء ذهن منقطع النظير . لقد قبل الاستقالات فى بساطة ، وكان كل شيء يدل على أنه يتمتع بثقة كافة القوى فى البلاد ، وفى مقدمتها قوات الحرس ، والجيش .

وعندما أسرع وزير الحربية إلى وزارته ، واثقاً من أنه يستطيع الاعتماد على قوات هذا الجيش ، ذهبت محاولاته أدراج الرياح ، عندما حاول إقناع القيادات بأن السادات يبيع البلاد للأمريكيين . وتصدى له الفريق محمد صادق الذى صدر قرار بتعيينه وزيراً ، ونصحه بأن من الأفضل له أن يعود إلى بيته ليستريح .

وفى اليوم التالى غصت شوارع القاهرة بالمواكب التى خرجت لتحية الرئيس المصرى ، وجاءت الوفود من الريف حاملة أعلام النصر ، مهنئة السادات على ما أعلنه من بدء حركة التصحيح .

وفى المساء تحدث السادات فى التليفزيون عن المؤامرة التى كانت تدبر ،

وللمرة الأولى كشف عن وجود « مراكز القوة » التى بدأت تتكون منذ عهد ناصر ، والتى كانت تهدف إلى السيطرة على كل شىء فى مصر . وتحدث عن الفظائع الأخلاقية ، وعن الميكروفونات السرية ، والتصنت على التليفونات . وفى خلال حفل عام ، حضر الرئيس بنفسه عملية حرق التسجيلات والأحاديث والملفات ، التى كان أعضاء تلك المراكز يهددون بها الناس .

* * *

لقد أعتبرت ثورة ١٥ مايو ١٩٧١ مرحلة حاسمة فى حكم السادات . والواقع أن الكثيرين من المصريين قد انفعلوا بأحداثها ، وهتفوا من أعماق قلوبهم فى نهايتها ، لانتهاء عهد الاستبداد والخوف . وقد عمت الاحتفالات بذلك فى كل مكان ، ولا سيما بين الطبقة المتوسطة .

وحتى أشد الناس شكوكاً وتطيراً ، لم يفتهم معنى هذه الأحداث . فلقد استطاع السادات أن يزيح من السلطة شخصيات كان الجميع يعتقدون أن قوتهم لا حدود لها ، وأنه وجه ضربات قاضية إلى الجهاز القديم فى أكثر كوادره رهبة ، وهى البوليس والمخابرات . ثم إنه قد تحدى أعمدة الاتحاد الاشتراكى ، الذى لم يمثل قط جماهير الشعب ، وإنما كان تنظيماً يتشكل من موظفين محترفين . ومن هنا ، بدا السادات على المسرح المصرى ، فى صورة الرئيس الجديد .

ولم يقتصر الشعور بالفرح على الطبقة البرجوازية ، سواء منها البرجوازية القديمة التى كان السادات قد وعد بتعويضها عما خسرته ، أو الجديدة التى تكونت من العسكريين الذين ارتقوا فى السلم الاجتماعى ، ومن البيروقراطيين من الدرجة المرتفعة . وفى هذه الأيام بدأ التبليغ عن أعمال

التعسف التى ارتكبت والاستغلال اللذين تسبب فيهما النظام الذى أقامه ناصر . وهكذا أصبح فى إمكان الصحافة أن تنطلق معبرة عن الويلات التى لقيها الشعب ، نتيجة لنظام التقارير السرية التى كان البوليس يزيفها ضد الأبرياء .

وقد كشف عن جرثومة خطيرة كانت تعيث فساداً فى الريف حيث تقضى على كافة المحاصيل الزراعية ، وأسماها الفلاحون « جرثومة الجمعة » . وكانت هذه التسمية اتهاماً مقنعاً ضد الاتحاد الاشتراكى . والواقع أن المواد الكيميائية المضادة للجراثيم كانت فى عهدة المسئول المحلى عن الاتحاد الاشتراكى ، الذى لم يكن يتواجد قط فى مكان عمله ، بسبب نشاطه السياسى . وكلما انتشرت الآفات الزراعية ، ثم قضت على المحاصيل ، كانت الحجة التى يسوقونها هى أن هذه الآفات هاجمت الزراعة يوم جمعة ، ولا عمل فى هذا اليوم .

وبفضل التنديد بالأساليب البوليسية ، استطاع المثقفون بدورهم أن يروا فى الخط الذى يسير فيه السادات ، مقدمة لاتجاه أكثر تحرراً وانفتاحاً .

وفى السياسة الخارجية ، لم يكن المعنى الذى انطوى عليه ١٥ مايو ، يقل عظمة عن ذلك . فلقد كان جميع المصريين يعلمون ، أن السادات قد انتزع السلطة من العملاء الموالين للسوفييت ، وأنه قد أمن البلاد شرهم بإلقائهم فى السجون . ولكن كيف كان رد فعل الاتحاد السوفييتى ، وهو يرى كل مظاهر الحكم تفلت من أيدى أولئك الذين كان يعتبرهم رجاله ؟ لقد عمد السادات بنفسه ، بعد ذلك الاجتماع الصاخب للجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى ، إلى إبلاغ السفير السوفييتى فى القاهرة ، وكان يومها فينوجرادوف ، بنيته فى إقالة على صبرى ، وقال له : « إننى أقول لك ذلك

لسبب ، هو أنهم سوف يؤكدون فى الغرب أن السادات يقوم بالقضاء على التيار الموالى للروس . ولكن ما حدث قرار داخلى » .

غير أن كثيرين حاولوا ، بعد الأحداث التى تتابعت ، البحث فى الصحف عن نبأ استقبال السادات للسفير السوفييتى ليقدم له تفسيراً بما وقع ، ولكن بدون جدوى . على أن الأمر كان منطقياً : فالروس كانوا لا يزالون يؤكدون أنهم يتولون الدفاع عسكرياً عن مصر ، أما المصادر المصرية فقد أعلنت أن فينوجرادوف لم يشاهد إلا مع نائب رئيس الوزراء وكان عزيز صدقى ، ومع وزير الخارجية وكان محمود رياض . وفضلاً عن ذلك ، فإن المتظاهرين الذين مروا أمام السفارة السوفييتية يهتفون للسادات ، كانوا يهتفون أيضاً « يسقط على صبرى وأسياده » . من هنا فإن موسكو كانت على حق فى أن تتطلع بشك ، إلى التطورات الجديدة فى السياسة المصرية .

وعند هذا الحد من سير الأحداث ، جاء كالصاعقة نبأ وصول نيقولاى بودجورنى ووزير الخارجية السوفييتى أندريه جروميكو إلى القاهرة ، على رأس وفد كبير العدد ، يتضمن مجموعة لا يستهان بها من الخبراء العسكريين والمستشارين القانونيين . وفى حقيبة أوراق بودجورنى ، كان يحمل نصاً كاملاً ومعداً « لمعاهدة صداقة وتعاون » مدتها خمسة عشر عاماً . وللمرة الأولى ، بعد وفاة ناصر ، كانت موسكو تبدى اهتماماً كبيراً بتكبيل مصر.

ومنذ البداية ، لم يخف بودجورنى عن السادات مخاوف الكرملين ، من التحول السياسى الذى يجرى فى القاهرة . ومما قاله فى هذا الشأن العبارة التالية : « إننا لم نعد نشعر بالاطمئنان على استثماراتنا السياسية والعسكرية فى مصر ، التى تزج بأصدقائنا فى السجون . لذلك تلزمنا ضمانات رسمية ،

لكى نبرر بها المساعدة التى نقدمها لكم » . ويقول الكثيرون إن أول بند فى هذه المعاهدة ، هو ذلك الذى يتضمن التزام الدولتين بالتعاون فيما بينهما ، فى حالة وقوع ما يعتبر تهديداً للسلام . وبذلك بدا كأنما يضع السوفييت المقدمات القانونية ، لحقهم فى التدخل فى مصر ، فى حالة الطوارئ . وقد تحدث البعض فى القاهرة عن خطر تطبيق ذلك المبدأ الذى وضعه بريجنيف فيما يتعلق « بالسيادة المحدودة » على ضفاف النيل . غير أن السادات ، بعد أن طرد فى ليلة واحدة ، كل الجناح الموالى للسوفييت ، وافق على عقد معاهدة الصداقة والتعاون مع الإتحاد السوفييتى !

الفصل الثامن

قوزاق النيل

عندما تولى السادات شئون البلاد ، كان فى مصر واحد وعشرون ألفاً من « قوزاق النيل » ، وهكذا كان الناس يسمون الخبراء والمدربين العسكريين السوفييت . كانت مصر على وشك أن تصبح « معسكراً سوفييتياً » . فعلى طول الساحل المصرى ، يصادف الناس ثلاثة حواجز للطرق عند مرسى مطروح . وقد أقيم الحاجز الأول للأجانب ، وأقيم الحاجز الثانى للمصريين . ولم يكن يستطيع أحد سوى سكان تلك المناطق ، الذين زودوا بتصريح خاص ، المرور إلى ما وراء هذين الحاجزين . ولكن حتى هؤلاء السكان ، كان يتعين أن يتوقفوا أمام الحاجز الثالث : ففيما وراءه كان يعسكر الروس .

وأمام أسوار ميناء الإسكندرية ، كان الجنود المصريون يفرغون كل يوم صناديق المؤن ، فيتسلمها بحارة شقر الرءوس ، يحملون النجمة الحمراء . لقد كانت للوحدات السوفييتية فى الميناء أرصفتها الخاصة ، التى ترسو فيها

سفنهم ، وعليها علامات مميزة . وكانت هناك مناطق فى مصر ، محظور دخولها على المصريين أنفسهم . وكان الطريق الصحراوى بين القاهرة والإسكندرية مغلقاً أمام الجميع ، مصريين وأجانب ، لأن أجزاء منه كان يستخدمها الروس كمهابط للطائرات .

وعندما تطرأ ظروف لأى مواطن تضطره إلى أن يقصد إلى إحدى هذه المناطق المحظورة ، كان عليه أن يقدم طلباً إلى مكتب مختص ، ملحق بالقنصلية السوڤييتية . وفى البداية كان العسكريون الروس يرتدون ثياباً مدنية ، عندما يخرجون من قواعدهم . إلا أنهم تلقوا فيما بعد التصريح بالظهور على الملأ حتى بثيابهم العسكرية ، بشرط عدم وضع علامات رتبهم ، للإيهام بأنهم هنا بوصفهم خبراء ومستشارين .

ولم يكن القوزاق يختلطون بالأهالى المصريين ، وكانوا يسكنون فى عمارات خاصة بهم ، ويترددون على نواديهم الخاصة ، وملاعبهم الرياضية المخصصة لهم . وحتى أولئك الذين كانوا يذهبون إلى نادى سبورتنج بالقاهرة ، كانوا يفضلون أن يجلسوا مع بعضهم ، ويشتركوا فى مباريات مقصورة عليهم . وفى واجهات حى الزمالك ، كانت تعرض بعض السلع وعليها كتابات باللغة الروسية .

وكان المصريون يلومون الروس على أنهم لم يقوموا بأى محاولة للتقرب إليهم ، أو الدخول فى صداقات معهم ، كما كان العمال الذين يؤدون لهم الخدمات يشكون من شحهم . ولم يكن سلوك البحارة السوڤييت فى ميناء الإسكندرية مقبولاً بأى حال من الأحوال ، فلم يكونوا يترددون على المحال التجارية ، أو الملاهى الليلية ، أو الحانات . وقد انتهى كل ذلك بقيام حاجز سميك بينهم وبين أهل البلاد . والعجيب أن الروس كانوا لا يستخدمون

وسائل المواصلات ، ويسيرون دائماً على أقدامهم .

ومن فوق برج القاهرة ، كان كل من يتردد على المطعم المقام على قمته ، يمكنه بشيء من قوة الملاحظة أن يحصى عدد منصات الصواريخ الروسية ، بينما رءوسها المدببة كأطراف مآذن قلعة محمد على ، موجهة نحو السماء فوق جبل المقطم ، وهو من المناطق المحرمة .

لقد كانت سلطات القاهرة تعلن رسمياً ، أن المطارات ، ومحطات الرادار ، وقواعد الصواريخ ، موضوعة تحت إشراف القيادات المصرية . ولكن الجميع كانوا يعرفون أن الأمر ليس كذلك . ومن طريق الكورنيش بالإسكندرية ، كان المرء يمكنه تمييز بطارية من صواريخ سام ، وقد استقرت فوق رصيف السلسلة . وفى تلك الأيام ، كان حتى الساقى الذى يحمل أقداح القهوة إلى العسكريين السوفييت ، جندياً روسياً .

كان ناصر قد قام برحلة عاجلة فى مطلع عام ١٩٧٠ إلى الاتحاد السوفييتى ، وهى رحلة ظلت لبعض الوقت سراً من الأسرار . ذلك أن وضع مصر كان قد أصبح فى غاية الخطورة ، بعد أن ابتدعت القيادات الإسرائيلية تكتيكاً جديداً ، هو الذى أسموه « الضرب فى العمق » . كانت الطائرات التى تحمل نجمة داود تطير على مستوى منخفض ، يكاد لا يزيد عن ارتفاع المآذن وأشجار النخيل ، حتى تفلت من شبكات الرادار ، ثم تقوم بغارات إجرامية مفاجئة على قلب مصر . وقد وصل الأمر بهذه الطائرات إلى حد ضرب ضواحى القاهرة مباشرة ، فنشرت الحداد والدمار فى الكثير من مراكز الدلتا . وقد قيل إن الطيارين الإسرائيليين كانوا يتمازحون فيما بينهم ، بأن يخترقوا مجال الصوت بطائراتهم التى تزيد سرعتها على سرعته ، فيهتز الزجاج فى بيت ناصر ، تحذيراً له .

كانت حكومة إسرائيل مقتنعة تمام الاقتناع ، بأن مصر لن تستمر طويلاً فى الصمود ، أمام تلك المظاهرة العملية التى جعلتها بيتاً مفتوحاً لرياح الهزيمة ، كما كان البعض يقول . وترتيباً على ذلك ، فإن مصر فى اعتقاد إسرائيل ، سوف تضطر إلى طلب الصلح ، بشروط فادحة . وهى بدلاً من أن تتيح للعرب بطريقة ما الحفاظ على كرامتهم ، تريد لهم المهانة والإذلال ، باعتبار أن ذلك سوف يعتبر بالنسبة لهم « درساً سوف يعونه لمدة ثلاثة أجيال على الأقل » . لكن إسرائيل فى الواقع كانت ترتكب بذلك خطأ فاحشاً ، جعلها فيما بعد تدفع فيه ثمناً باهظاً .

غير أن ناصراً كان مضطراً فى ذلك الوقت ، أن يدخل الطمأنينة على قلوب المصريين . ومن هنا طار إلى موسكو ، ليطلب من زعماء الكرملين أن يعطوه أسلحة متقدمة ، وبصفة خاصة صواريخ سام ٣ ، وهى الصواريخ القادرة على التعرض للطائرات التى تطير على ارتفاع منخفض . وحتى ذلك الوقت ، لم تكن هذه النماذج من الأسلحة المتقدمة قد أعطيت ، إلا لألمانيا الشرقية . بل إنها لم ترسل إلى فيتنام ، خوفاً من سقوطها بين أيدى الأمريكيين . ولم يرفض بريجنيف طلب ناصر ، ولكنه وضع لذلك شروطاً قاسية . فكل ما له اتصال باستخدام هذه الصواريخ من قريب أو من بعيد ، أو بأمن القواعد التى ستقام فيها ، يجب أن يعهد بـه إلى رجال من السوفييت ، على الأقل فى المرحلة الأولى . ولسوف يتعلم المصريون فيما بعد وبصفة تدريجية تشغيل هذه المعدات الحديثة ، ولكنهم فى ذلك الوقت لا سبيل أمامهم لاستخدامها .

كانت هذه بداية نزول « وحدات عضوية » من الجيش السوفييتى فى مصر . قبل ذلك كانوا يصلون حتى فى مجموعات كبيرة العدد ، بين مستشارين

أو بعض الخبراء العسكريين . لكنهم الآن أخذوا يهبطون من السفن ، ومعهم ورش صغيرة ، ومجموعات كاملة من المدفعية . كانت الصواريخ لكى تتولى حماية سماء مصر ، وكانت المدفعية لحماية القواعد والمنصات ، التى تقوم بدورها بالدفاع عن تلك المطارات ، حيث تربض طائرات الميج والسوخوى . وهكذا ، فإنه حدث فيما بين الشهور الأولى من عام ١٩٧٠ والصيف الذى تلاها ، انتقال روسى حقيقى إلى مصر .

وكان ميناء الإسكندرية مكتظًّا ، ولم يعد أحد يهتم بعد ذلك بإخفاء مرور العتاد الحربى السوفييتى الثمين فى طرق المدينة . وفى القاهرة ، كانت القوافل الطويلة تشاهد كل ليلة ، وهى تقطع شارع الهرم ، بينما ربضت تحت أغطية المشمع هياكل الصواريخ ، التى يسهل التعرف عليها .

واضطر ناصر أن يتنازل للبحرية الحربية السوفييتية عن « تسهيلات » فى ميناءى بورسعيد ومرسى مطروح . وقد وضع الروس أيديهم على بعض المطارات ، من بينها مطار جاناكليس القريب من الإسكندرية ، ومطار القاهرة غرب ، حيث لم يكن هناك أى ظل للسيادة المصرية . وكان معنى ذلك ، باختصار ، أن هناك مناطق كاملة مقتطعة من الأرض ، سمح للسوفييت أن يصبحوا سادة فيها .

وفى تلك الظروف ، كتب بعض المراقبين يقولون إن مصر ، التى خرجت لتوها من تحت سيطرة نوع من الاستعمار ، توشك أن تقع مرة أخرى تحت سيطرة نوع جديد منه . والواقع أن ذلك هو المخطط السياسى الاستراتيجى الذى اتخذه السوفييت مفهوماً لهم ، بينما كانوا آخذين فى الاستقرار فى صورة حماة مصر ، وذلك ما كان واضحاً أشد الوضوح .

* * *

إن النزاع العربى الإسرائيلى كان يفتح المزيد من الطريق أمام السوفييت فى الشرق الأوسط ، وترتيباً على ذلك فإن الكرملين لم يكن راغباً فى أكثر من أمر واحد ، هو الحفاظ على المكاسب التى حققها ، ولكن على شرط ألا يتعرض لأية أخطار . وكان يكفى قدر بسيط من الذكاء ، لإدراك أن السلام من شأنه فى نهاية الأمر أن يجعل الوجود السوفييتى فى مصر ، غير ذى جدوى . إلا أن اشتعال الحرب كان يمكن ، من ناحية أخرى ، أن يورط الجيش الروسى ، المرابط على ضفاف النيل . من أجل ذلك كانت مصلحة موسكو ، هى استبعاد الحلين النهائيين ، ألا وهما السلام والحرب . وعلى ذلك فإن حالة اللاحرب واللاسلم ، هى الحالة المثالية النموذجية التى يطلبها الروس . غير أن ذلك كان من شأنه أن يؤدى إلى نتيجة واحدة ، هى أن مصالح الاتحاد السوفييتى ومصالح مصر ، يسيران فى طريق سوف ينتهى حتماً إلى التصادم فيما بينهما .

ولدى وفاة ناصر ، جاء فى دراسة وضعها المعهد الاستراتيجى البريطانى فى لندن ، أن السوفييت قدموا لمصر مساعدات عسكرية تقدر قيمتها بأربعة مليارات ونصف من الدولارات ، وأنهم يضعون تحت إشرافهم المباشر ستة مطارات ، وحوالى ثمانين قاعدة من قواعد إطلاق الصواريخ سام ٣ ، فى كل قاعدة منها أربع منصات للإطلاق ، على حين يقوم طياروهم وميكانيكيوهم بمائة وخمسين طلعة طيران يومياً ، بواسطة طائرات الميج ٢٣ . وكان هذا النظام الدفاعى هو الذى يؤمن الاستقرار لنظام الحكم ، الذى قدر للسادات أن يرثه .

* * *

لقد كان الافتتاح الرسمى للسد العالى فى أسوان ، هو المناسبة الكبرى

التى أتيحت للسادات ، لكى يظهر فى صورة الرئيس الذى اختارته مصر. ومن موسكو جاء رئيس السوفييت الأعلى بودجورنى ، وفى خلال مروره ، استقبلته الجماهير العريضة فى القاهرة وهى تصيح : « نريد أن نحارب » . فكان الرد الوحيد الذى قاله بودجورنى ، هو أن وعد بأن يعمل الاتحاد السوفييتى على إدخال الكهرباء ، الناتجة عن السد العالى المصرى ، إلى عدد من القرى المتناثرة على طول نهر النيل . وفى اليوم التالى والذى يليه ، وقفت الجماهير صامتة فى كل من الإسكندرية وأسوان ، وقد غلبتها خيبة الأمل ، وهى تتطلع إلى موكب السيارات الطويل ، الذى كان يحمله عائداً إلى بلاده .

وبرغم كل ذلك ، فإن أول رحلة إلى الخارج يقوم بها السادات ، بوصفه رئيساً للدولة ، إنما كانت إلى الاتحاد السوفييتى . لقد كانت تدور فى نفسه مطالب ثلاثة ، يريد أن يتقدم بها إلى المسئولين السوفييت ، أولها العمل على تنسيق استراتيجية سياسية وعسكرية مشتركة ، والثانى تمكين مصر من أن تصبح على نفس مستوى تسليح إسرائيل ، أما المطلب الثالث فيتعلق باستمرار تسليم الأسلحة التى يتم التعاقد عليها . وكان بريجنيف ورفاقه من المسئولين فى الكرملين على استعداد للحديث طويلاً فى موضوع شحنات الأسلحة ، غير أنهم لم يكونوا على العكس من ذلك مستعدين لأن يأخذوا على عاتقهم أى التزام ، بشأن الاستراتيجية المشتركة . أى أنهم فى اختصار يريدون ، طالما ظلوا على أرض مصر بجنودهم وعتادهم ، أن يستبعدوا أصابع المصريين العصبية ، عن زناد الأسلحة الجديدة .

وشعر السادات بالامتعاض ، ولم يلبث أن قال فى غضب : « لقد كنا نتصور أن الإسرائيليين يضربون قلب مصر بالقنابل . . فهل ترى يتعين علينا انتظار الحصول على تصريح من موسكو ، قبل أن نرد عليهم ؟ إننى بوصفى

رئيساً لدولة لها استقلالها ، سوف يضعنى هذا الموقف فى وضع لا يمكن الدفاع عنه » . غير أن بريجنيف طلب منـــه ألاَ يأخذ الأمور على هذه الصورة الدرامية ، ثم وعده بأن يلتقى معه فيما سماه « منتصف الطريق » . إلا أن هذه المصارحة ، كان من شأنها أن تفتح عينى السادات جيداً .

وعلى مر الأيام ، كان لا بد أن يتكون لدى السادات اقتناع ، بأن السوفييت ليست لديهم أدنى نية فى تعديل وضع اللاحرب واللاسلم ، من حيث أنه كان يتيح للاتحاد السوفييتى أن يدعم جذوره فى مصر ، بدون أن يتعرض لأية أخطار . أى أن موسكو كانت تقدم حمايتها لمصر ، ولكنها فى ذات الوقت تهتم اهتماماً كبيراً بأن تقيد يديها جيداً . غير أن السادات قبل أن يتوصل إلى هذه النتيجة ، قام بعدة رحلات إلى الاتحاد السوفييتى ، للوقوف على ما فى أعماق الزعماء الروس . وذات مرة قال لبريجنيف : « لقد وعدتم فى شهر أكتوبر الماضى بشحنات لم تصل ، وشحنات أخرى وعدنى بها بودجورنى فى شهر يونية ، ولكنها بدورها لم تصل ، وهناك وعود ثالثة قدمها بونوماريف بشحنات فى شهر يوليو ، وحتى هذه لم تصل . فما معنى هذا التأخير ؟ » . ولم يخف بريجنيف أن القرار قد اتخذه هو ، وليس أى أحد آخر . وقد كشف بذلك عن شىء لم يكن معروفا .

وكما لو أن كل ذلك غير كاف ، إذ نشأت بين المصريين والسوفييت فى ذلك الوقت أسباب أخرى للصدام . كان العسكريون السوفييت يتصورون أنهم قد هبطوا فى وادى النيل « لكى يجعلوا من المصريين جنوداً أشداء » . ولذلك كانوا يفرغون كل ما فى المحـــال المصرية ، ويشترون الذهب والأشياء الثمينة ، ويرفضون أن يخضعوا للرقابة الجمركية عندما يغادرون البلاد . والأدهى من ذلك أن « المدربين » كانوا يبدون صراحة عدم تقدير للروح

القتالية لدى « تلاميذهم » . وخلال إحدى الرحلات التى قام بها السادات إلى موسكو ، قال له جريشكو وزير الدفاع السوفييتى إنه لخوض الحرب ، لا بد من توافر ثلاثة شروط هى « التسليح ، والتدريب ، والرغبة فى القتال » . ثم أضاف : « أما الشرطان الأولان ، فقد قدمناهما لكم ، ولكن فيما يتعلق بالشرط الثالث ، فإن عليكم أن تسألوا ضميركم فيه » .

وفى نفس الوقت ، منحت السلطات السوفييتية عدداً متزايداً من تصاريح هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتى إلى إسرائيل ، إذ الواقع أن أغلبية هؤلاء اليهود متى وصلوا إلى الغرب ، اتجهوا فوراً إلى الدولة اليهودية ، حتى ولو كان بعضهم يعود ولا يستقر فيها . وكان المصريون يوجهون اللوم إلى المسئولين فى الكرملين ، على أنهم يدعمون بذلك ، الطاقة البشرية للعدو ، ويقولون إن اليهود الجدد الذين يصلون إلى إسرائيل من الاتحاد السوفييتى ، هم الذين يوضعون فى الأراضى العربية المحتلة ، مما يغير من طابعها الأصلى .

وحتى فى أيام ناصر ، كانت حكومة القاهرة دائمة الاعتراض على محاولات التغلغل السياسى والأيديولوجى للاتحاد السوفييتى فى مصر ، وأكثر من مرة كان ذلك سبباً فى مشاجرات بين ناصر وخروشوف . فلما جاء السادات ، تبين أنه أكثر تشدداً من سلفه فى هذه النقطة ، ويعترض تماماً على أى تسلل شيوعى فى العالم العربى .

لقد قام الدليل على ذلك ، بعد شهرين من توقيعه مع بودجورنى على معاهدة الصداقة ، التى كانت تتضمن بين بنودها التزاماً متبادلاً بالعمل على « الحفاظ على المكاسب الاشتراكية فى الدولتين » . ففى شهر يوليو ١٩٧١ استطاع الرئيس السودانى جعفر نميرى سحق محاولة قام بها اليسار ، بمافيهم الشيوعيون ، من أجل الاستيلاء على الحكم . وكانت مصر والسودان وليبيا

فى ذلك الوقت مرتبطة فيما بينها بميثاق اتحادى ، فقام السادات بدور حاسم فى إحباط محاولة الانقلاب ، إذ أعاد على وجه السرعة إلى السودان ذلك اللواء السودانى الممتاز ، الذى كان مرابطاً على جبهة السويس ، الأمر الذى كان من أسباب انتصار نميرى ، الذى أنزل الهزيمة بالقوات المتمردة . وبعد ذلك وقف نميرى ليشيد علناً بهذا التعاون فقال : « إن انتصارنا دليل على أن الاتحاد العربى الجديد ، له أسنان قاطعة » .

وقد ترتب على ذلك نشوء جفوة مفاجئة فى العلاقات بين الخرطوم والاتحاد السوفييتى . وكان نميرى قد طرد من السودان السفير البلغارى وموظفاً آخر من السفارة السوفييتية ، متهماً موسكو بالتدخل . وقام بعد ذلك بتنفيذ حكم الإعدام شنقاً فى كل من زعيم الحزب الشيوعى السودانى وأحد رؤساء النقابات . عند ذلك جاء من موسكو نداء إلى السادات ، لكى يتدخل لدى نميرى ، لإنقاذ حياة هذين الاثنين ، والواقع أن الرئيس المصرى قام بمسعى فى هذا الشأن ، ولكنه لم يحقق هدفه ، فاتهمه المسئولون السوفييت ، بأنه لم يبذل كل جهده فى هذه المناسبة . فما الذى جعلهم يعتقدون ذلك ؟ لقد تبين فيما بعد ، أنهم عن طريق أجهزة التصنت التى أقاموها فى مصر ، استطاعوا أن يستمعوا إلى الحديث التليفونى الذى جرى بين السادات ونميرى ، عندما طلب منه العفو عن الرجلين .

فماذا كان يمكن أن تكون مشاعر السادات ، فى تلك الفترة ، نحو أولئك الذين زعموا أنهم حماة مصر؟ لقد أسربها ذات يوم إلى كمال أدهم ، « الذراع الأيمن » للملك فيصل . وكان من بين ما قال إنه يصبر على بقاء الروس فى مصر ، ولكنه لم يفعل أى شىء فى سبيل الدفاع عنهم ، ولو أنه استطاع أن يجعل إسرائيل تنسحب من سيناء ، لطلب من السوفييت الرحيل .

وقد سمح السادات لكمال أدهم أن ينقل ذلك ، إذا شاء ، إلى واشنطون . ومنها انتقل النبأ إلى إسرائيل ، التى لم تتردد فى إذاعته على أوسع نطاق ، بهدف بذر بذور الشقاق بين المصريين والسوفييت ، ولو أن ذلك لم يمنع السادات من أن يتناول موضوع الوجود السوفييتى فى مصر . فى اجتماع للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، لاحظ البعض أن الخبراء السوفييت يحدون من حرية العمل المصرى ، فرد عليه السادات قائلاً : « وهل تعتقد أنى مرتاح لبقائهم هنا ؟ ربما نكون فى حاجة إليهم للحيلولة دون وقوع غارات على قلب البلاد ، ولكنهم مع ذلك يمثلون عبئاً كبيراً ، لأننا مضطرون أن ندفع لهم أجورهم بالعملات الصعبة » . ولقد بلغت هذه العبارة مسامع بريجنيف فغضب منها ، وبعث رسالة إلى السادات يسأله فيها عما إذا كان يعتقد أن السوفييت من « المرتزقة » .

على أن الزيارة التى قام بها ريتشارد نيكسون إلى موسكو فى ربيع عام ١٩٧٢ هى التى أسرعت بتدهور الأمور ، وأزالت لدى السادات آخر ما كان هناك من أوهام بشأن نوايا السوفييت فى مساعدته على استعادة الأراضى المصرية المحتلة . لقد تكون الاعتقاد لدى الرئيس المصرى ، بأن نيكسون وبريجنيف قد اتفقا فيما بينهما على ميثاق ، يقرران بموجبه إبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه فى كثير من المناطق الجغرافية ، ومن بينها الشرق الأوسط . وأن الذى سوف يدفع ثمن ذلك هى مصر ، من حيث إنها لن تستطيع بعد ذلك أن تتحرك من وضعها الحالى . وعند هذا الحد وصل السادات إلى قرار هام ، هو أن عليه أن يخرج نفسه من هذا الطريق المسدود ، الذى أوصله إليه الوفاق الأمريكى السوفييتى . لقد رأى أن عليه أن يخرج الروس ، ويبدأ التعامل مع هؤلاء الأمريكيين ، على اعتبار

أنهم يمتلكون فى أيديهم مفاتيح الموقف .

وفى ذلك الوقت لم تكن هناك علاقات رسمية بين مصر والولايات المتحدة ، إلا أن ذلك لم يحل دون وجود ما يشبه السفارة الأمريكية فى القاهرة ، تحت علم إسبانيا التى كانت تتولى الإشراف على مصالح الولايات المتحدة . ولم تكن الآراء التى تكونت لدى الموظفين الأمريكيين مختلفة كثيراً ، عن رأى السادات . لقد كان أولئك الذين يمثلون الولايات المتحدة يرون بطريقة واقعية ، أنه كلما زاد الوجود السوفييتى فى مصر ، ازداد الاتحاد السوفييتى رغبة فى عدم نشوب أى حرب فى المنطقة ، إذ لم يكن يريد أن ينزلق إلى أىّ مغامرات .

وهنا لم يكن فى استطاعة السادات ، إلا أن يضع جميع أوراقه فوق المائدة . فى أول يونية من ذلك العام ، بعث برسالة إلى بريجنيف ، تتضمن سبعة أسئلة . لقد كان فى اختصار يريد أن يعرف ما إذا كان المسئولون الروس على استعداد لكى يقدموا إلى مصر الأسلحة ، التى كانوا قد كرروا الوعد بتقديمها ، ولكنهم لم يرسلوا منها قط المقادير اللازمة . ولأن تلك الأسئلة كانت صريحة ودقيقة وواضحة ، لم يصبح أمام السوفييت هذه المرة ، إلا أن يجيبوا عليها بنعم أو لا . والواقع أنه كان عليهم أن يعلنوا فى لغة لا غموض فيها ، ما هى سياستهم فى هذا الجزء من العالم ، وهذا هو ما كان ينتظره السادات .

إلا أن أسبوعين مضيا ، دون أن يتلقى أى رد . وهنا جدد الرئيس المصرى رسالته ، وأضاف إليها عبارات تفيد « أن هناك الشىء الكثير الذى يتوقف على الموقف الذى سوف يتخذه الاتحاد السوفييتى » . وأخيراً أبلغوا الرئيس المصرى يوم ٧ يوليو ، أن السفير السوفييتى ڤينوجرادوف يطلب مقابلته

على وجه السرعة ، فما كان من السادات إلا أن استقبله فى استراحته بالقناطر ، بحضور كبار معاونيه . وقال له السفير إن رد موسكو قد وصل ، تتضمنه رسالة من ثلاث صفحات مكتوبة باللغة العربية . وبينما أحد مساعدى الرئيس يقرأ الرسالة ، أخذ هو رأسه بين يديه ، لكى يركز على كل كلمة فيها .

فماذا كانت محتويات الرسالة ؟

إن الصفحة الأولى منها كانت تتكلم طويلا عن ذلك الطابع « الودّى الحار » الذى تتسم به العلاقات السوڤييتية المصرية ، ثم زعمت أن مما يعتبر نجاحاً هائلاً للقضية العربية ، ما استطاع الجانب السوڤييتى أثناء المحادثات التى جرت فى موسكو بين نيكسون وبريجينيف أن يحققه ، عندما أدخل فى البيان المشترك الذى صدر بعدها عبارة بشأن القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة ومهمة يارنج . أما الصفحة الثانية ، فكانت تحتوى على هجوم على رئيس تحرير إحدى الصحف اليومية المصرية ، واتهامه بأنه يعمل على تدمير العلاقات بين موسكو والقاهرة ، وأما الصفحة الأخيرة ، التى كانت فى الحقيقة نصف صفحة فقط ، فإنها لم تزد على كونها ترديداً مكرراً ومعتاداً لنظرية ضرورة الإعداد النفسى والأدبى للحرب .

ويقول الرئيس السادات فى ذلك : « كان ما فى الرسالة هو بالضبط ذلك النوع من الحديث الذى تسبب فى قتل ناصر ، فلم أعد قادراً على احتماله . فرفعت رأسى وطلبت من السفير الرد على الموضوعات التى أثرتها فى أسئلتى ، فظهر الحرج على ڤينوجرادوف ، وأجاب بأن ما ورد بهذه الرسالة ، هو كل ما تلقاه من موسكو . وعند ذلك أحسست بالغضب ، ورأيت أن الوقت قد حان ، لكى أعامل السوڤييت بطريقة تجعلهم

يشعرون بصدمة كهربائية » .

والواقع أن السادات راح يعدد للسفير السوفييتى المرات التى كذب فيها رؤساؤه فى موسكو عليه ، ثم أملى على معاونيه عدة أوامر ، أولها : إن على الخبراء العسكريين السوفييت أن يغادروا مصر خلال عشرة أيام ، وثانيها : أن تنتقل جميع القواعد العسكرية السوفييتية إلى الإشراف المصرى ، وثالثها : أن جميع العتاد السوفييتى يجب أن يباع لمصر أو أن يصادر ، ورابعها : إن أى تعامل بين مصر والإتحاد السوفييتى فى المستقبل يجب أن يتم فى القاهرة وليس فى أى مكان آخر ، وخامسها إن على وزير الحربية المصرى أن ينفذ هذه الأوامر على الفور .

وفى خلال الأيام القليلة التى تلت ذلك ، وقعت التطورات التالية : سافر فينوجرادوف مباشرة إلى موسكو ، وطلب زعماء الكرملين إلى الرئيس حافظ الأسد القيام بمهمة عاجلة لدى القاهرة ، بهدف رأب الصدع . وفى نفس الوقت طلبوا أن يجئ إلى العاصمة السوفييتية وفد مصرى على مستوى عال ، فبعث إليهم السادات برئيس وزرائه عزيز صدقى ، الذى كان عليه أن يبذل جهداً أخيراً للحصول على طائرات الميج ٢٣ . ولكن كل ذلك لم يكن له أى جدوى .

إلا أن قلائل أولئك الذين كانوا على مجرى أمر آخر حدث فى ذلك الوقت . فى اليوم السابق للحديث الذى جرى بين السادات والسفير فينوجرادوف ، وصلت إلى القاهرة رسالة من واشنطون ، تبدى فيها الولايات المتحدة استعدادها للمشاركة فى حل قضية الشرق الأوسط ، فرأى السادات فى ذلك باباً جديداً انفتح ، من شأنه تحريك الموقف . غير أن الشىء المؤكد ، هو أن الأمريكيين لم يكونوا يعرفون شيئاً على الإطلاق ، عن ذلك القرار

الذى كان ينضج لدى الرئيس المصرى ، ويقضى بطرد الروس من البلاد . فلما صدر القرار بالفعل ، أصيبوا بدورهم بالدهشة ، وقد اكتفوا بإبداء سرورهم لذلك ، ولكن بغير أن يلتزموا بشيء .

إن البعض قد أخذ على السادات فيما بعد ، أنه لم يحط واشنطون علماً فيما يتعلق بنواياه ، وذهب أحد كبار المسئولين فى وزارة الخارجية الأمريكية إلى حد أنه قال : « لو أن الرئيس المصرى قد حاول أن يفاوضنا بشأن الحركة التى كان ينوى القيام بها ، لما كنا قد عرفنا ما هو الشيء الذى نقدمه إليه فى مقابل ذلك » .

على أى حال ، فإن السادات قد أخذ على عاتقه المسئولية ، عندما كان عليه أن يتخذ قراره بمبادرة منه . وكل ما فعله أنه قدم إلى شعبه التفسير التالى : « لقد أخرجت الروس ، لأن موسكو أنكرت علينا الأسلحة التى نحن فى حاجة إليها ، لطرد إسرائيل من وطننا » . ثم لم يلبث أن أضاف فى اعتداد : « لسوف نخوض حربنا بمفردنا » . لقد كان هذا التفسير يبدو غريباً ، ولكن مصر كلها تلقت النبأ بارتياح . فبعد الكثير من العبارات الرنانة التى تنطوى على التهديد ، ثم أسفرت عن لا شيء ، ها هو السادات يقوم بعمل لا يقوم به إلا « رجل قوى » . وكل ما استطاع أعداؤه أن يقولوه ، هو أنه قام بهذا العمل ضد حلفائه ، وليس ضد الأعداء .

لكن هذا العمل بدا فى مصر خطوة كبيرة ، جعلت من السادات محرراً للوطن ، فقد بدأت مصر مرحلة تحريرية جديدة ، إذ أزاحت عن كاهلها أولئك الذين كانوا يزعمون أنهم يتولون حمايتها . والحقيقة هى أن السادات قد أزال أول عقبة من الطريق الذى كان يسير فيه نحو اليوم السادس من أكتوبر ١٩٧٣ ، وهو يوم عبور القناة .

الفصل التاسع

ضباب فوق سيناء

لقد كان لمصر – طوال فترة اللاحرب واللاسلم – وجهان مختلفان ، فهناك جيش قوامه نحو ثلثمائة ألف رجل يقف على جبهة قناة السويس فى حالة تأهب مستمر ، وكانت مدن القناة الثلاث – وهى بورسعيد والسويس والإسماعيلية – قبل ذلك بفضل التجارة والعلاقات مع العالم الخارجى من أكثر المدن نشاطاً فى مصر ، ولكنها أصبحت فى تلك الفترة مدناً لا حياة فيها منذ تهدم الجانب الأكبر من بيوتها ، منذ رحل سكانها عنها . وهكذا تحولت كل المنطقة التى وراء الجبهة حتى أبواب القاهرة منطقة مغلقة لا يمكن دخولها إلا بتصاريح خاصة .

غير أن الجو السائد فى العاصمة المصرية كان مختلفاً عن ذلك . فنى الليل كان الطريق المؤدى من الأهرام حتى المدينة يتلألأ بالأضواء ، ويبرق بالإعلانات المثيرة المتعددة الألوان . وقبل ذلك ببعض الوقت لم يكن

فى هذا الطريق الطويل سوى ملهى ليلى واحد ، هو الأوبرج ، وفيه كانت تقدم عروض فخمة ، ويقضى فيه الملك فاروق أكثر سهراته ، أما الآن فإن الملاهى الليلية لا تحصى ولا تعد ، وإن كان مستواها قد هبط كثيراً ، وأما الذين يترددون عليها فهم الليبيون الذين يجيئون من بلاد القذافى ، وغيرهم من بلاد الخليج ، وبعض الأثرياء الجدد من المصريين .

ولكن ماذا عن الحرب ؟

لقد كانت بعض الطوابير من العربات العسكرية تمر فى الشوارع بين الحين والآخر مما يعيد إلى الذاكرة أن الحرب قريبة ، ويمكن القول بأنها تدق أبواب القاهرة . لقد أصبح على دور السينما والمسارح أن تغلق أبوابها فى الحادية عشرة مساء ، وقد اتخذ السادات هذا الإجراء ، كأنما ليقول للرأى العام الوطنى : إن مصر لم تستسلم للهزيمة ، وإن الحرب لم تنته بعد . وكذلك حالة الإظلام ؛ فقد ظلت قائمة . وكان الكثيرون من سائقى السيارات الذين (يتجولون) بها ليلاً يجدون من يوقفهم بين الحين والآخر من رجال البوليس ؛ لكى يطلوا لهم مصابيح سياراتهم بطبقة من اللون الأزرق .

لقد كان هناك من سارع بالتساؤل عقب حرب الأيام الستة مباشرة : هل كانت مصر تستطيع أن تقوم بدعاية من أجل السياحة ؟ بل إن بعضاً قد فسر ذلك على أنه دليل على أن المصريين لم يعودوا راغبين فى القتال ، وأنهم تخلوا عن فكرة استعادة الأراضى التى ضاعت منهم فى سيناء ؛ لكن مصر لم تكن تستطيع أن يضيع منها هذا المصدر من الدخل بالعملات الصعبة بعد أن فقدت دخل قناة السويس ؛ ولهذا السبب أخذت مصر تعود بالتدريج إلى دائرة السياحة الدولية ، فعادت الفنادق تمتلئ من جديد ، ولو شعر غير

قليل من الزائرين بخيبة أمل وهم يرون أن أكثر قاعات المتحف المصرى قد أخليت من كنوزها .

كانت القاهرة تميز ، بين الوقت والآخر ، من بين الضجيج الذى يسودها بوصفها مدينة عالمية ، ذلك الصوت الذى ينبعث من صفارات الإنذار : فهل كان ذلك نذيراً بالخطر ، أو أنه مجرد تدريب عادى ؟ لقد كان الناس يستمرون فى اهتماماتهم ومشاغلهم الخاصة بغير أن يعبئوا بهذا الصوت كثيراً أو قليلاً . أما الراديو والتليفزيون فكانا ماضيين فى الحديث بغير انقطاع عن تلك المعركة التى لن تلبث أن تحدث . وهناك من يقول : إن فى الجيش من يؤكد وجود نوع من الامتعاض من ذلك المظهر المصطنع السائد فى جزء من مصر ، واحتجاج على الحياة العامة التى تمضى فى غير مبالاة ،على حين أن الجنود فى الصحراء ينتظرون مواجهة لاتجىء !

إن السادات واقع بين نارين : إن عليه أولاً أن يقدم إلى الشعب بعض الترضيات المادية ، وعليه أن يخفف بعض الشىء من عبء التضحيات التى ترزح تحتها جماهير الشعب التى أصبحت لا تكاد تجد القوت الضرورى ، غير أنه فى ذات الوقت لا يستطيع أن يجعل الرأى العام ينسى الالتزام بطرد الإسرائيليين من الضفة الشرقية لقناة السويس ، فلقد كان السادات أول من يعلم أن المصريين الذين يحاولون هم أنفسهم أن يسترخوا وينسوا مرارة الحرب — هم الذين سوف يوجهون إليه الاتهام غداً — بأنه قد انتهج سياسة انهزامية غير كريمة !

لم يكن الرئيس الجديد يجهل أن المصريين يتطلعون إلى أن يعيشوا حياة أفضل ، ولكنه يعرف كذلك أنه — وخاصة بعد أن أزاح جانباً تلك الطغمة اليسارية التى كان يتزعمها على صبرى — هو رجل « السلام ».من أجل

ذلك كان مضطرًا إلى أن يسير على سياسة مزدوجة : فهو من ناحية يتحدث عن « الانفتاح » ، ولكنه يتحدث بين الحين والآخر كذلك عن « تعبئة البلاد » ، كما يلجأ إلى استخدام لهجة قوية فيها نبرة الحرب !
لقد بدأ السادات رياسته بأن خفض أسعار بعض السلع ذات الاستهلاك الكبير، معلناً أن حالة الحرب يجب ألاَّ تحول دون مصر والمضى فى أهدافها التقدمية ، ولكن بعد عام من ذلك اضطر إلى أن يحد بعض الشيء من الاستهلاك ، ويعلن اقتصاد الحرب .

كان ناصر أيام الهوان قد وعد المصريين بأنه لابد أن يعمل لإزالة نتائج تلك الهزيمة ، الأمر الذى جعل السادات لا يستطيع الظهور فى صورة تقل عن ذلك تشدداً ، فكأنما كان يتحتم عليه أن يتحدث عن الحرب .
لقد كانت هناك عبارة تتردد فى مصر : بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة ؛ فكانت شعاراً موفقاً أراح الكثيرين .

غير أن الأمر لم يكن كذلك مع السادات — عندما أعلن بعد أن استتب له الأمر — أن عام ١٩٧١ سيكون عام الحسم ؛ ذلك أن الظروف لم تكن قد نضجت بعد ، لا للقيام بمبادرات على المستوى الحربى ، ولا على المستوى الدبلوماسى ، وهذا هو السبب فى أن عام ١٩٧١ قد مر بأكمله دون أن يحدث جديد . وبعد أن جعل العالم كله يقف موقف الترقب ، إذا به يضطر إلى أن يقدم مبررات عدم إقدامه على ما وعد ، وذلك فى مطلع عام ١٩٧٢ . وقد فعل ذلك فى خطاب له وجهه إلى الشعب ، وبدلاً من أن يحدث أثراً ملطفاً ، إذا به يزيد الوضع توتراً !

وقد قال فى تلك المناسبة : « إن جميع الاستعدادات قد اتخذت للقيام بالهجوم » ، فلماذا عاد وتخلى عن مشروعاته ؟ كان السبب يتمثل فى الحرب

التى قامت بين الهند وباكستان ؛ إذ أن تلك الحرب قد غيرت الإطار العالمى ، كما أن الروس قد حولوا فجأة إلى الهند جانباً كبيراً من العتاد الحربى الذى كان مرسلاً أصلاً إلى مصر ، فكان التوقيت غير ملائم له .

وقد ساق السادات خلال خطابه هذا سابقة مماثلة حدثت أيام ناصر ، كان من شأنها أن جعلته بدوره يتراجع عن خطة كان قد وضعها : فى شهر يوليو ١٩٦٧ كان قد خطط لهجوم واسع النطاق ، فاحتشد سلاح الطيران المصرى كله ، واستعد للتحليق . غير أن الجو تبدل فجأة ، وارتفع فوق سيناء ضباب كثيف جعل الرؤية غير واضحة ، فما كان من ناصر إلا أن أمر بإلغاء العملية .

لقد اعتاد المصريون منذ قديم الزمان أن ينظروا إلى رؤسائهم بأكبر قدر من الاحترام ، ويأخذوا أى كلمة تأتى من مكانهم السامى مأخذ التصديق التام ، غير أن قصة الضباب هذه – فى صميم الصيف – بدت للكثيرين شيئاً يصعب تصديقه ؛ ومن هنا كانت تلك المظاهرات التى قامت فى اليوم التالى للخطاب فى القاهرة ، وكان أغلبها يتكون من الطلبة . ولم تكن السلطات تتوقع ذلك كرد فعل ؛ ولذلك فإنها تغاضت فى البداية عن ذلك الذى يحدث ، وهنا كرر الطلبة محاولاتهم ، وأخذوا يرفعون لافتات عليها عبارات ساخرة ، وهم يصيحون : « فليسقط الضباب » .

وقد بدا لأعداء السادات أنه وضع نفسه فى مأزق ، وتصوروا أن مكانته قد هوت إلى الحضيض ، فراحوا ينشرون الشائعات ، ومن بينها أن رئيساً عربياً قال عبارته المشهورة : «إننى زعيم بلا شعب ، ومصر شعب بلا زعيم ! » .

لكن السادات كان مطمئناً كل الاطمئنان ، ولا يدور فى ذهنه أبداً أنه رجل قد انتهى ، بل إنه كان ماضياً فى الهدف الذى رسمه بكل قوة وثقة .

وفى ذلك الوقت تقريباً كتب شارلس دوجلاس هيوم فى صحيفة التايمز البريطانية يقول : إن السادات لم يعد أمامه سوى طريق من ثلاثة :

« الطريق الأول أن يعود إلى حرب شاملة يدخلها ضد إسرائيل ، على أمل أن يستعيد بها كل سيناء المحتلة أو جزءاً منها ، أو أن يسقط وهو يقاتل .

والطريق الثانى هو أن يقبل الهزيمة ، وأن يتفاوض من أجل الصلح أو من أجل اتفاقية مؤقتة مباشرة أو عن طريق وسيط .

والطريق الثالث أن يعترف بعجز مصر عن استعادة سيناء ، وفى نفس الوقت يرفض الاعتراف بحق إسرائيل فى احتلالها ، كما فعل الصينيون مع فرموزا » .

غير أن السادات كان يحاول بكل طاقته أن يتجنب أى واحد من هذه الطرق الثلاثة موجهاً اهتمامه نحو « عامل آخر » : كان ناصر قد حاول عدة مرات بعد حرب يونية ١٩٦٧ – الدخول فى حوار مع أمريكا التى سبق من حيث الواقع أن أنقذته فى حرب ١٩٥٦ ، ومع أن السادات لم يسبق له التعامل مع الولايات المتحدة ، كانت لديه إمكانات أكبر للمناورة فى الغرب .

ورأى السادات بثاقب نظره أن الورقة الأمريكية تعود الآن وتصبح من جديد ذات فائدة ؛ فلقد لمس نافذة تفتح من خلال رأى أبداه نيكسون فى مؤتمر صحفى عقده فى أوائل عام ١٩٧١ ، وقد تمثل ذلك فى تصريح لرئيس الولايات المتحدة قال فيه : « إذا كان السوفييت لا يقدمون السلاح للعرب ، وعمد العرب إلى التفاهم مع أمريكا ، فإن فى الإمكان العمل لحل مشكلة الشرق الأوسط » . إنها عبارة فيها انفتاح تجاه مصر ، وقد رأى السادات أن عليه أن يرد عليها ؛ فعندما كان يتحدث بعد مرور شهر على التصريح

الأمريكى – خلال اجتماع لمجلس الشعب المصرى – أعلن أن مصر قد تقوم بمبادرة تتعرف بها على النوايا الأمريكية .

وفى تلك الأيام كان يحين موعد الاتفاقية لوقف إطلاق النار فى منطقة القناة ، وهى الاتفاقية التى أوقفت حرب الاستنزاف . وفى هذه المناسبة كتب السادات إلى نيكسون يقول له : « إن كل خطوة إلى الأمام تقوم بها أمريكا، ستكون هناك خطوة مماثلة لها من جانب مصر » . وأضاف إلى ذلك أن السبب الوحيد للصدام بين مصر والولايات المتحدة هو التأييد الذى تقدمه إلى إسرائيل ، ثم اختتم رسالته قائلاً : « إنك تقول : إنك تريد السلام ، حتى إسرائيل تزعم أنها تريد السلام ، وإنما العرب هم الذين لا يريدونه . حسناً : إن مصر راغبة فى السلام ، غير أن اتفاق السلام ليس قضية جانب واحد » .

كان واضحاً أن السادات يضع الولايات المتحدة موضع الاختبار ، ومن أجل ذلك قدم مشروعاً يتضمن جدولاً زمنياً لحل سلمى يتم على مراحل يتعين فيه على إسرائيل أن تقوم بالخطوة الأولى ، فتنسحب مسافة معينة داخل سيناء بحيث يتيح ذلك للقوات المصرية أن تعود إلى الضفة الشرقية من القناة . وسوف يقوم المصريون من جانبهم لإثبات حسن نواياهم فى السلام بإصلاح هذا الممر المائى الدولى وإعادة الملاحة فيه . وتضمن المشروع كذلك أن تتخذ قوات من الأمم المتحدة مواقع لها بين الجانبين ، وذلك لفترة ستة أشهر . وكتب السادات يقول : « فإذا انقضت هذه الفترة دون التوصل إلى حل فسوف نكون أحراراً فى أن نمضى فى طريقنا لتحرير أراضينا . إن مصر تريد سلاماً قائماً على العدل ، وليس على القرصنة ! » .

وكان للاقتراح المصرى وقع عظيم فى أمريكا ، ومع ذلك فإن الرد

الذى بعث به نيكسون لم يلق إلا ارتياحاً جزئيًّا لدى المصريين ؛ ذلك أن رئيس الولايات المتحدة طلب من السادات أن يعطيه « بعض الوقت » ، على حين أن السادات يريد الإسراع بتحريك الأمور . وكان الجانب الإيجابى فى رسالة نيكسون من وجهة نظر القاهرة ، هو أن نيكسون يعلن للمرة الأولى بكل وضوح أنه يؤيد الانسحاب الإسرائيلى الكامل إلى الحدود الدولية التى كانت قائمة قبل حرب ١٩٦٧ .

وعندما وصل وزير الخارجية روجرز إلى القاهرة بعد مرور شهرين على تبادل هذه الرسائل ، كان أول ما قاله للسادات : إنه « لم يأت ليطلب من مصر أى شيء ؛ لأنها قد فعلت كل ما كان يمكن أن يطالبها به ! » .

كان الأمر عند هذا الحد هو حمل إسرائيل على أن تضع أوراقها على المائدة . غير أن محاولة روجرز فى القدس قد انتهت إلى لاشيء من حيث الواقع : ذلك أن جولدا مائير كانت تشعر أنها فى مركز القوة ، وعند ذلك لم يسع الجانب المصرى إخفاء شعوره بخيبة الأمل ، ولو أن الذى حدث نتيجة لهذا الاتصال هو أن الجليد قد تحطم بين مصر والولايات المتحدة . وقد وضح للمراقبين فى ذلك الوقت أن الجو قد صفا تماماً بين الرئيس المصرى والرئيس الأمريكى .

وبعد هذا الاتصال الأول جاءت مرحلة طويلة تالية ، ترددت بين الارتفاع والهبوط . ومنذ ذلك الوقت تكوّن لدى السادات الاقتناع بأن مفتاح مشكلة الشرق الأوسط فى أيدى الولايات المتحدة ، فهو يرى أن أمريكا يتعين عليها ألاّ تكون منحازة لأى من الجانبين المتنازعين ، ثم تضع حلاً عادلاً مع ما لها من سلطة الدولة الكبرى الأولى فى العالم . كان كل ما يطلبه السادات هو أن تنتهج أمريكا سياسة غير منحازة ؛ غير أن فكرة كانت

تلح على الرئيس المصرى ، هى الخوف من أن تكون الولايات المتحدة « تتلاعب معه » بعد أن أبدى كل هذا الانفتاح نحوها .

إن نيكسون قد أحاطه علماً بأن هناك استعداداً معيناً من الجانب الأمريكى لتغيير موقفه ، لكن حكومة واشنطون قد عـادت والترمت الصمت ، بعد كل هذه الإشارات المشجعة . إن واشنطون – مثلها فى ذلك مثل موسكو – ليست فى عجلة من أمرها لتحريك الأمور ، وكان ذلك بالنسبة للسادات أمراً غير محتمل ؛ لأنه فى مصلحة المحتل الإسرائيلى ، ويدعم موقفه مع مرور الزمن .

ولم يترك السادات كذلك التركيز على ورقة التنافس بين الدولتين العظميين فى جولة الشرق الأوسط ؛ ومن أجل ذلك فإنه أعلن فى خريف عام ١٩٧١ – ذلك الذى أسماه عام الحسم – أنه سيقوم على الفور بزيارة للاتحاد السوفيتى . وكما توقع ، فإن واشنطون لم تلبث أن ظهرت على المسرح ، ومعها اقتراح إجراء ما أسمته « المفاوضات المقربة » . فما معنى ذلك ؟ معناه أن تبعث كل من حكومتى القاهرة وتل أبيب إلى العاصمة الأمريكية مندوباً مفوضاً لها ، حيث يقوم وكيل وزارة الخارجية الأمريكية جوزيف سيسكو بدور الوسيط بينهما ، وأوضح نيكسون فى هذا الصدد أن مهمة أمريكا ستكون بمثابة دور الوسيط فى التفاعل الكيميائى . وراودت السادات الشكوك فى أن تكون هذه حركة توصل إلى إجراء نوع من « المفاوضات المباشرة » بين الجانبين ، وهى نظرية يرفضها الرأى العام فى مصر . لقد كان يرى أن أمريكا لا يمكن أن تكتفى بدور الوسيط البسيط ؛ وإنما عليها أن تقوم بعمل إيجابى ، وهكذا قدر لهذه المبادرة بدورها أن تسفر عن لا شىء

وقد استعادت حكومة واشنطون بعد ذلك مشروع السادات الذى يقوم على حل على مراحل ، وأعلنت فكرة « الحل الجزئى » . إلا أن خلافات نشأت عند أساس وجهتى النظر : فبالنسبة لحكومة القاهرة كانت ترى أن الاقتراح الأمريكى تنقصه الضمانات اللازمة ؛ حتى تتم بعد القيام بالخطوة الأولى وهى إعادة فتح القناة للملاحة ، الخطوات الأخرى لاستعادة مصر أراضيها كافة ؛ فلقد كان السادات يخشى أنه بعد أن (يتنازل) بإعادة فتح القناة يكون قد ضحى بورقة رابحة ، فلا يستطيع أن يؤيد بها حقوقه فى سيناء كلها .

يضاف إلى ذلك أن إسرائيل راحت تطلق شائعات كثيرة تهدف إلى تخريب العلاقات الأمريكية المصرية الجديدة ؛ ففى مطلع عام ١٩٧٢ قامت جولدا مائير بزيارة للولايات المتحدة ، وفى نهاية هذه الزيارة كتبت الصحف الأمريكية بغزارة عن الاتفاقيات التى تمت لبيع طائرات فانتوم جديدة لإسرائيل ، وقد شاء الجانب المصرى أن يرى فى ذلك نوعاً متعمداً من « تسريب » الأنباء ، الغرض منه تعكير المياه بين القاهرة وواشنطون .

وبرغم كل هذه العقبات لم يغب عن بال السادات مشروعه الخاص الذى يقضى بإجبار الولايات المتحدة على الدخول بنشاط كعنصر سلام فى المنطقة . وبعد أن تسببت المظاهرات الطلابية التى قامت فى شهر يناير ١٩٧٢ فى خلق صعوبة داخلية جديدة أمامه عاد وراح يطرق باب موسكو ، ولكنه لم يحصل إلا على الرد المعتاد ! وفى شهر يوليو التالى قرر طرد العسكريين السوفييت .

وأجرى الرئيس المصرى بعد ذلك حديثاً مع آرنو دى بورشجراف مبعوث مجلة نيوزويك الأمريكية ، قال فيه : « إن أحداً لا يستطيع أن يتخيل

كيف كانت حياتى منذ أصبحت رئيساً ؟ فلم يمر يوم إلا ويقع خلاف بينى وبين الروس ، إنهم لا يثقون فى ، ويقولون : إنى ممالئ لأمريكا ! وأقنعوا (على صبرى) أنى أبيع مصر لأمريكا ! لقد جف لسانى حين كنا نتناقش معاً » . وأورد السادات بعد هذا الكثير من التفاصيل : منها كيف أن الزعماء السوفييت قد أبطئوا دائماً من شحنات الأسلحة ، وخاصة طائرات الميج ٢٣ التى يمكن أن تعترض طائرات الفانتوم ، ثم ندد بأنهم لا يريدون أن يعهدوا بالأجهزة المتقدمة إلى المصريين ، وروى كيف أن توقيع معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفييتى قد فرض عليه من جانب بودجورنى الذى لم يعطه حتى الوقت الكافى لمراجعة نصها ! وكان ذلك بدوره إشارة توجه إلى واشنطون ، ولكن هذه – لكى تتحرك – كان لا بد لها من وقائع أخرى لها دوى وطابع مأساوى .

الفصل العاشر

القذافى

وقع فى ليلة الأول من سبتمبر عام ١٩٦٩ فى ليبيا انقلاب عسكرى أسقط النظام الملكى الذى كان يرأسه السنوسى ، وكان الملك إدريس – وهو أول ملك لهذه البلاد بعد حصولها على الاستقلال – فى تلك الأيام فى تركيا ، حيث كان يقضى فترة إجازة واستجمام . ولم يكن إدريس شاباً ، وبرغم أن القلائل فى ليبيا كانوا يجرءون فى ذلك الوقت على الحديث عن مسألة من الذى يخلف الملك ؟ فإن هذه المسألة كانت تشغله إلى حد كبير ؛ إذ أن الأمير (حسن رضا) ولى عهده لم يكن الشخص الذى يوثق فيه .

ولقد ظلت ليبيا حتى عام ١٩٥٩ عندما انبثق البترول فى منطقة (زلتن) الواقعة جنوب خليج سرته الكبير مملكة غاية فى الفقر ، فيها أقل دخل فردى فى العالم بأسره ، وإن كان سكانها لا يكادون يبلغون المليونين . وكان الإيطاليون الذين استعمروها عملياً لمدة تقل عن العشرين عاماً قد أطلقوا

عليها تسمية غربية هى « عربة الرمل » : أى البلاد التى لا قيمة لها ولا وزن !
ثم على حين فجأة ، جاءت الثروة .

كان هذا المجىء مفاجئاً إلى أبعد الحدود ، بحيث إن الشركات البترولية الكبرى المعروفة باسم « الشقيقات السبع » — وهو الاسم الذى أطلقه عليها رجل البترول الإيطالى إنريكو ماتى — أخذت على غرة ؛ إذ أن البترول الليبى كان معناه فى البداية الثروة الضخمة لبعض الشركات الصغرى .

وكان النظام الذى أقامه الملك إدريس نظاماً رجعياً تحيط به المخاوف والشكوك ، ونادراً ما كان الملك يذهب إلى طرابلس مفضلاً عليها البقاء فى برقة حيث أقام فى (البيضاء) عاصمته الإدارية . وفى هذه المملكة التى تعيش فى ظلام القرون الوسطى ، كان السياح لا يجدون أى تشجيع للمرور عليها ؛ كما كان على الصحفيين أن ينتظروا وقتاً طويلاً قبل أن يحصلوا على تأشيرة بدخولها . ولم يكن هناك من تفتح له أبوابها على مصراعيها فى ذلك الوقت سوى رجال الأعمال ، ومندوبى شركات البترول .

ولم يكن للملك إدريس ثقة برجال جيشه الخاص الذى أشير إلى أن فيه عدداً من الضباط الشبان الذين اعتادوا إثارة الشغب ؛ ومن أجل ذلك فإنه رأى أن يجعل البوليس متفوقاً عليه من حيث العدد والعدة . وعند أبواب طرابلس حيث كان يجرى سباق السيارات الذى أعد له الإيطاليون ساحة كبيرة فى بقعة تسمى المحلة ، أنشأ الأمريكيون قاعدة من أضخم قواعدهم العسكرية فى حوض البحر الأبيض المتوسط هى قاعدة هويلس ، أما الإنجليز فقد احتفظوا بدورهم بقاعدتهم الجوية والبحرية فى طبرق .

وفى شهر يونية عام ١٩٦٧ ، فى الوقت الذى وقعت فيه حرب الأيام الستة ، امتنع الليبيون عن ضخ البترول الخام إلى الناقلات علامة على التضامن

مع قضية الإخوة العرب ، وعقاباً للغرب . غير أن هذا الإجراء لم يستمر سوى أيام قليلة .

وفى طرابلس وبنغازى تفجرت حركات شعبية عنيفة وقعت خسائرها بصفة خاصة على الجاليات اليهودية . ويقال إن السلطات الليبية سمحت بهذه الحركات ، لكى تخلق بذلك متنفساً لانفعالات الجماهير . ولم يكن هناك أى رجل أعمال إلا ويشكو من الفساد الذى انتشر بين الطبقة البيروقراطية الليبية ، وكما يحدث عادة فى كل مكان يظهر البترول فيه ، فإن الثروة الجديدة أوجدت جواً مهيأ للالتهاب .

من هنا كان عهد ما بعد إدريس يمثل شيئاً مجهولاً ، وكانت هناك حتى فى ظلال العرش الليبى مجموعات مختلفة تعد نفسها لهذا اليوم . وبينما كان جانب محدود من البلاد يتمتع بحالة الثراء الفاحش التى نشأت نتيجة لمجىء الذهب الأسود ، كانت إدارات المخابرات الأجنبية منهمكة فى العمل ، وهى ترقب وتتوقع الحلول المحتملة لهذه الموقف .

لقد كان الانقلاب العسكرى الليبى مفاجئا ، لا لشىء إلا لأن الذين قاموا به كانوا جماعة مجهولة . ولبضعة أيام بعد ذلك الإعلان الذى صدر صباح اليوم الأول من سبتمبر وجاء فيه : إن الملكية قد سقطت وقامت بدلها جمهورية « اشتراكية عربية » ، لم يكن فى استطاعة أحد أن يقدم تعريفاً سياسيًّا لتلك المجموعة الجديدة التى تحكم ليبيا ، وكان أول من أرسل للاتصال بهذه المجموعة من مصر هو محمد حسنين هيكل رئيس تحرير صحيفة الأهرام .

وأعلن زعماء الثورة الليبية إنهم تلاميذ لجمال عبد الناصر ، وعندما وصل مبعوث مصرى إلى بنغازى وجد نفسه إزاء ضابط فى صدر شبابه يفترح

عليه بمجرد أن جلس معه إقامة اتحاد بين ليبيا ومصر فقال له : « بلغ الرئيس عبد الناصر أننا قمنا بهذه الثورة من أجله ، وفى استطاعته أن يأخذ كل ما لدينا ، ويضعه فى خدمة المعركة . إن لدينا الأموال ، ولدينا المطارات ، ونسيطر على آلاف الكيلومترات من ساحل البحر المتوسط » .

كان معمر القذافى هو الذى تولى من بنغازى قيادة الحركة الثورية . ولقد كشف على الفور أنه رجل متأجج العاطفة ، وعلى أنه يدعو إلى التعصب وإلى التزمت : لقد ولد فى صحراء سرته الكبرى عام ١٩٤٢ عندما كان الإيطاليون والألمان فى العلمين . وقد درس بعض الوقت فى كلية ساندهرست العسكرية البريطانية ، ولو أن إقامته القصيرة فى إنجلترا لم تغير شيئاً من طريقة تفكيره ، إن لم تكن قد زادت من تزمته . لقد وصل به الأمر إلى أن رفض أن يزور لندن ، تلك المدينة الفاسدة كما كان يقول . إن القذافى كان يتباهى بأنه رجل بدوى ، وأن أباه جمّال فقير لا يزال يعيش فى خيمة فى الصحراء ، لم يصل إليه شيء من الثروة التى تساقطت على البلاد عندما اكتشف فيها البترول .

ولم تكن لزعيم الثورة الليبية الشاب أى رؤية سياسية إلا ما فى رأسه من تأثير قراءاته الأولى للقرآن ؛ ومن هنا راح يوجه الاتهامات ذات اليمين وذات اليسار : أى إلى النظام الرأسمالى الغربى ، وإلى النظام الشيوعى الشرقى ، ويرميهما معاً بالمادية المعاصرة . لقد كان متناقضا منذ البداية ؛ فهو يعلن الحرب على الاستعمار والإمبريالية ، ويرفض أى اتصال أيديولوجى بالفكر الماركسى ، ثم أقنع نفسه بأنه توصل إلى فلسفة خاصة به ، هى النظرية « الثالثة » فى العالم . ولم يتورع القذافى عن أن يعلن ذات يوم أن « حل جميع مشكلات الدنيا بما فيها المشكلات التى قامت فى العالم

بعد اكتشاف القنابل الذرية والطاقة النووية ، إنما يكمن فى نظريته » .

لقد استولى القذافى على الحكم فى ليبيا فى وقت كانت فيه الأمة العربية يائسة ممزقة ، لا تعرف كيف تتماسك بعد هزيمة عام ١٩٦٧ . وكان الوضع فى مجال البترول أن المشترين هم الذين يملون إرادتهم ؛ وكانت كل من العربية السعودية وإيران وهما أكبر دولتين فى إنتاج البترول فى الشرق الأوسط يتباريان معا فى استخراج هذا السائل الثمين الذى لم يزد سعره فى تلك الفترة على دولارين لكل برميل . وكانت قناة السويس مغلقة ، وبين الحين والآخر تقع عملية تخريب فى خطوط أنابيب التابلاين . وهو ذلك الخط الذى يحمل البترول الخام من منطقة الخليج إلى البحر المتوسط ؛ من هنا كان شراء البترول من ليبيا يوفر الكثير فى نفقات النقل ، ولكن الشركات كانت ترفض الاعتراف بهذه الميزة ، ولا تدفع سعراً إضافياً للبترول الليبي .

* * *

كانت أول مبادرة سياسية يقوم بها النظام الثورى الجديد فى ليبيا هى وضع الشركات البترولية وظهرها إلى الحائط ؛ فقد سارع مجلس الثورة وعين رئيسا للوزراء « سليمان مغربى » الذى كان موظفا فى شركة (إكسون) ، ثم فصلته هذه الشركة لسلوكه السياسى ؛ ومن هنا كان يشعر أن هناك حسابا يتعين تصفيته .وعلى ذلك كانت المعركة بين النظام الليبي الوليد وبين الشركات البترولية منذ البداية ضاريا لا يخلو من أعمال عنيفة : وبدلا من أن يمسك القذافى بخناق عمالقة الصناعة البترولية ، بدأ بمهاجمة الشركات الصغرى ، الأمر الذى تفككت له جبهة المعارضين .

وفى نهاية الأمر استسلم المشترون ، وكان السلوك الليبي بداية انقلاب فى العلاقات التى تقوم على القوة . وفى خلال سنوات قلائل انتقل الحال

مما كان يسمى « سوق الشراء » إلى « سوق البيع » . ومن المرجح أن ذلك كان سوف يحدث حتما ذات يوم بقوة سير الأمور ، حتى من غير القذافى . إلا أنه ليس هناك من شك فى أن القذافى بدا فى صورة بطل جديد ، فى الدفاع عن مصالح العرب .

وبغير أن يلقى أى مقاومة تذكر استطاع بعد ذلك أن يخرج الأمريكيين من قاعدة هويلس والإنجليز من برقة ، ولم يكد يمضى عام على وصول القذافى إلى السلطة حتى اتخذ قراراً آخر مدوياً ، تمثل فى مصادرة جميع ممتلكات الإيطاليين الذين كانوا يعيشون فى ليبيا . كان هؤلاء قد اشتغلوا كثيراً فى ليبيا ، فاستصلحوا مساحات كبيرة من الأرض الصحراوية ، وزرعوا فيها الكروم والزيتون ، وأصبحوا يسيطرون على جانب كبير من النشاط التجارى ؛ فلما صدر قراره بطردهم ، كانت هذه الحركة الديماجوجية هى التى أكسبته شعبية لا يستهان بها .

غير أن القذافى سرعان ما تبين لناصر أنه حليف يسبب الكثير من الحرج ، وذلك بسبب حماسه وانعدام الخبرة لديه ! فلقد تعلم ناصر من تجربته مع سوريا أن من أصعب الأمور إقامة الوحدة فى العالم العربى ؛ لكن القذافى كان يؤيد بدون قيد ولا شرط أى مشروع للوحدة أو للاندماج بين الدول العربية ، ويوم توقف ناصر فى طرابلس فى أثناء عودته من مؤتمر القمة العربى السيئ الحظ فى الرباط فى شهر ديسمبر ١٩٦٩ ، وكانت الثورة الليبية لا تزال لم يمض عليها سوى بضعة أشهر ، نجح القذافى فى أن ينتزع منه موافقة على إقامة اتحاد فيدرالى بين مصر وليبيا والسودان . وكان يقول فى ذلك : « إن ليبيا لديها الوسائل المالية ، ومصر لديها الأيدى العاملة ، والسودان لديها الأرض ، فلنصنع من كل ذلك اتحادا كاملا » .

غير أنه لم يمض وقت طويل على ذلك حتى توقف الحديث عن اشتراك السودان فى هذا المشروع الاتحادى ، وأخذت مكانها فيه سوريا .

لم يكن القذافى يتردد فى تصور مشروعات خيالية : ومن ذلك أنه بعث برئيس وزرائه إلى الصين الشعبية ، حيث طلب من شواين لاى أن يقدم إليه هدية من نوع خاص ، هى إحدى القنابل الذرية ، وقال له : « يكفى أن تعطونا قنبلة نووية صغيرة واحدة ! » .

وفى مرة أخرى أصدر أمراً إلى قائد إحدى الغواصات المصرية لكى ينسف ويغرق السفينة البريطانية (الملكة اليزابث) ، لأنها كانت تقل بعض اليهود فى طريقهم إلى إسرائيل . وعندما لم يجد آذاناً مصغية لدى هذا القائد المصرى راح يرغى ويزبد ، ويهدد بإثارة أزمة ضخمة على مستوى العلاقات العربية ، وكان يكتفى فى بعض الأحوال الأخرى بتقديم استقالته تعبيراً عن احتجاجه على عدم الانصياع لمشروعاته الفجة !

ولما توفى جمال عبد الناصر ، كان القذافى مقتنعاً تمام الاقتناع بأنه هو الوريث السياسى المنتظر ، ولم يكن ناصر بالنسبة للقذافى مجرد نموذج للزعيم ؛ وإنما كان كذلك نموذجاً إنسانياً من حيث التقليد وحياة التقشف ، وتكريس نفسه لقضية العرب . وفى الأيام الأولى لوصول القذافى إلى الحكم فى بلاده كان يقول لكل من يقترب منه « إننى قد تزوجت الثورة » ، إلا أن ذلك لم يمنعه خلال فترة قصيرة من أن يتزوج ، ثم يطلق زوجته ، ثم يعود فيتزوج من جديد .

إن القذافى حتى بعد أن أصبح رئيساً ، عاش فترة طويلة من حياته على الطريقة التى كان يعيشها أهل إسبرطة ، وذلك فى أحد معسكرات طرابلس ، وقد نقل معه زوجته ؛ لكى يضرب المثل على الترفع عن النعم المادية ،

وقد تسبب فى إحدى المرات فى إحراج رجال البروتوكول والأمن فى مصر عندما وصل فجأة وبدون سابق إعلام إلى القاهرة ، ثم ذهب ونزل فى أحد فنادق الدرجة الثالثة !

ولا يدرى أحد ما الدوافع الحقيقية التى تحرك القذافى ؟ على أنه كثيرا ما يروى للمحيطين به أن ما حمله على القيام بالثورة هو مشاهد الفساد والانحلال التى عاشت فيها الطبقة الليبية الحاكمة التى أثرت فجأة نتيجة لظهور البترول أيام الملك إدريس الإقطاعى ؛ ومن أجل هذا السبب فإنه ما كاد يصل إلى الحكم حتى أصدر مجموعة كبيرة من القوانين الرادعة : فحظر الخمور حظراً تاماً ، وأغلق مطارح اللهو ولعب الميسر . وفى أيامه الأولى كان يعمد إلى (التجول) ليلا فى المدينة ؛ ليراقب ويفتش ، ويرى : هل القوانين التى أصدرها تتبع بدقة ؟ .

ثم أصدر القذافى أمراً بمنع النساء من ارتداء الثياب القصيرة أو أردية الاستحمام التى من قطعتين ؛ كما أغلق حوانيت مصففى شعر النساء ؛ لأنه خرج بتفسير للقرآن يقول : إن الرجال يجب ألا يؤدوا خدمات للنساء . إن القذافى يحب أن يقال عنه : إنه يعمل على وحدة الدول العربية واندماجها بعضها فى بعض ، لكنه يهوى أكثر من ذلك أن يقال عنه : إنه « فيلسوف إسلامى » على حين ينكر على الملوك العرب الذين يقيمون نظم الحكم فى بلادهم على أساس إسلامى ، أنهم مسلمون حقيقيون ، وإنما هم فى رأيه محافظون رجعيون . وهو يقول فى ذلك : إن جميع أولئك الذين يدعون الإسلام تبريراً لسلطانهم ليسوا على حق ، وإنما يتعين عليهم ليكونوا كذلك أن يرجعوا إلى أصول الدين ، وإلى الأحاديث النبوية ، فيحكموا بموجبها . وكثيراً ما راح ينذد بالحكام العرب الذين يبتعدون فى رأيه عن أصول

الدين ، وقد ثار ثورة عارمة ذات يوم عندما شهد أحد رجال ملك المغرب وهو ينحني ويقبل يده .

ويقول القذافي إنه توصل إلى أن القرآن كتاب « ثوري » ، بل إنه أكثر الكتب السماوية المنزلة ثورية على الإطلاق ؛ ولذلك فإنه حارب في وقت واحد الإخوان المسلمين ، والثوار العلمانيين الماديين ، وأيضاً الماركسيين والوجوديين . ومنذ ظهر القذافي على المسرح السياسي في ليبيا أعلن صراحة أنه يعادي الشيوعية ، ويكن نفس الدرجة من العداء لكل من الدولتين العظميين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي .

ولقد كانت له مناقشات طويلة في هذا الصدد مع ناصر ؛ فعندما كان رئيس الوزراء السوفييتي كوسيجين يقوم ذات مرة بزيارة لمصر ، أعلن القذافي الرأي التالي : « ليس هناك أي فارق بين كوسيجين وكيسنجر ، فكلاهما عدو للعرب » . وراح ناصر يعلمه كيف يتعرف على الفارق بين الرجلين ، فقال له : إن الاتحاد السوفييتي حتى إن كان دولة ملحدة ، يقدم المساعدات إلى العرب ، على حين أن الولايات المتحدة وإن كانت دولة تؤمن بالمسيحية ، تعاون إسرائيل ! غير أن القذافي لم يقتنع بهذه الطريقة في التمييز بين الدول ، ومضى في طريقته التي يضع بها أمريكا وروسيا في مستوى واحد .

ولما كان ناصر في ذلك الوقت لا يريد أن تسوء العلاقات بينه وبين موسكو ، فإنه هدد القذافي بأنه لن يظهر معه علناً إذا هو استمر في الهجوم على الاتحاد السوفييتي ؛ وكانت النتيجة أن وعد القذافي بأن يصمت ، ولو أنه لم يغير من رأيه .

وبينما كان يستقبل ذات يوم سفير تشيكوسلوفاكيا قال له في صراحة قائلة : « إنني أشفق عليك ؛ لأنك تنتمي إلى دولة مستعبدة » . وفي الخطاب

الذى ألقاه فى مؤتمر عدم الانحياز الذى عقد فى الجزائر عام ١٩٧٣ ، اصطدم القذافى وفيديل كاسترو لسياسة هذا الأخير الموالية للسوفييت ، ووجه الاتهام إلى كل من الكتلتين العسكريتين ، وطالب أساطيل الدولتين بمبارحة البحر الأبيض المتوسط على الفور . وقد هاجمته على ذلك صحيفة البرافدا ، برغم أنه كان قد أصدر قبل ذلك بيومين قراراً بتأميم حقول البترول الهامة وانتزعها من أيدى الشركات الغربية .

إن الرؤية السياسية لدى القذافى غاية فى البساطة : فهو يرى أن على جميع العرب أن يتحدوا معا ، وأن يجمعوا كل ما لديهم من مال ورجال بغرض أن يحاربوا إسرائيل . وهو فى نفس الوقت يساعد بالأموال الحركات الفلسطينية ، وخاصة المتطرفة منها مثل الجبهة الشعبية التى يرأسها جورج حبش ، أو القيادة العامة التى يرأسها أحمد جبريل ؛ وإلى جانب ذلك يوزع المساعدات على حركات ثورية أخرى فى أماكن بعيدة فى العالم : مثل آيرلندا الشمالية والفلبين . ولقد كان هو الذى دفع مبالغ كبيرة لأوغندا ، حتى يطرد (عيدى أمين) الإسرائيليين من بلاده ، ثم يقف مع غيره من البلاد الأفريقية مع الجانب العربى . وهناك فضلا على ذلك عدد من الشكوك فى أنه هو الذى يمول حركات القرصنة الجوية فى العالم !

* * *

وبالنسبة للرئيس السادات فإن القذافى لم يكن فى أى يوم من الأيام جار حدود معقولاً : ففى الوقت الذى كانت فيه مصر وليبيا تكونان من حيث الاسم اتحاداً فيدرالياً ، كان القذافى يوجه اللوم إلى السادات على أنه لا يفرض على مصر نفس قوانين الحياة القاسية المتقشفة التى ابتدعها هو فى بلاده ، وكانت القاهرة تبدو فى نظر القذافى مدينة للخطيئة والشر

والانحلال . ولأن فى العاصمة المصرية عدداً من الملاهى الليلية التى يبيعون فيها الخمور ، وترقص فيها بعض النساء ، ويلعب فيها بعض الناس الميسر ، فإن القذافى كان يرى فى ذلك فضيحة من الفضائح الكبرى ، وتحدياً ضد الدين والأخلاق الكريمة ، وتعارضاً مع مبادئ الإسلام التى رفع هو أعلامها .

وفى لقاء جرى فى بنغازى فى أغسطس ١٩٧٢ بينه وبين السادات – استطاع القذافى أن يقنعه بأن يجعلا من بلديهما دولة واحدة فى عام من الزمان . وكان السادات قد فرغ لتوه من طرد المستشارين العسكريين السوفييت من مصر ، وفى تلك الأيام كان يبدو أن الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية ، وبصفة خاصة لسيناء سوف يطول إلى ما لا نهاية ، وأن مصر وحلفاءها ليست لديهم الوسائل الكفيلة بتغيير هذا الوضع ؛ ومن هنا كانت هناك حاجة إلى مبادرات معينة من أجل تحريك الرأى العام ، وفتح أفق جديد أمام المصريين .

وقال القذافى : إنه مستعد لأن (يتنازل) للسادات عن مقعده كرئيس للدولة الليبية ، وإنه يقنع بأن يكون نائباً لرئيس الدولة الاتحادية ، وطالب بأن تتم الوحدة الاندماجية على جميع المستويات السياسية والإدارية خلال الاثنى عشر شهراً التالية ، ثم بعد ذلك يجرى استفتاء شعبى للموافقة عليها فى الأول من سبتمبر عام ١٩٧٣ فى مناسبة الذكرى الرابعة لقيام الثورة الليبية .

كانت ليبيا فى ذلك الوقت ، وقبل أن ترتفع أسعار البترول ذلك الارتفاع الجنونى ، تحصل على دخل سنوى قدره ملياران من الدولارات نتيجة لصادراتها منه . وعلى ذلك فإن تلك الوحدة كانت بالنسبة لمصر عملية ناجحة نظراً إلى أن الدخل سوف يصب فى خزينة واحدة ؛ والأكثر من ذلك أن ليبيا كان يمكن أن تجتذب جانباً من الزيادة السكانية فى مصر ، ومن

الناحية الأخرى كانت ليبيا قد أعدت مشروعات ضخمة ينقصها التنفيذ فى القطاعات كافة : صناعية وزراعية وتعليمية وغير ذلك ؛ فهى إذن فى حاجة إلى البيروقراطيين الذين يتولون تكوين الهياكل العامة ، وإلى المدرسين للمدارس الجديدة المتوقع إنشاؤها ، وحتى إلى الفلاحين البسطاء الذين يزرعون الحقول . وقد وصلت بالفعل من مصر مجموعات من مدربى قوات الشرطة اللازمة لنظام الحكم فى طرابلس .

ورأى الكثيرون من المراقبين لدى إعلان نبأ الوحدة المنتظرة بين مصر وليبيا ، أن إمكاناً ملموساً سوف يفتح للمرة الأولى أمام مصر للتخفيف من صعوبة مشاكلها الداخلية ؛ وسرعان ما بدأت عملية انتقال أعداد كبيرة من المصريين للعمل فى ليبيا ، وفى خلال ثمانية أشهر وصل عددهم إلى حوالى ثلاثمائة ألف نسمة .

على أن هذه الحركة لم تمض فى جميع الأحوال فى سهولة ؛ إذ وقعت خلالها اشتباكات بين الأيدى العاملة المصرية وبين الأهالى الليبيين الذين تصوروا أن المصريين جاءوا يحتلون بلادهم ، ويستولون على ثرواتهم .

وهكذا نشأت معارضة داخل ليبيا لمشروع الوحدة الذى وضعه القذافى ، وكان هؤلاء المعارضون يدفعون بأن من الصعب توحيد شعبين تختلف دخول كل منهما اختلافاً كبيراً . والواقع أن الأرقام كانت بليغة فى ذاتها : فبينما كان متوسط الدخل الفردى للمليونين من السكان الليبيين حوالى ألفى دولار فى العام ، لم يكن متوسط الدخل فى مصر بسكانها الثمانية والثلاثين مليونا يصل إلى مائتى دولار فى العام . لقد كان هذا الاندماج المالى من شأنه أن يزيد فى دخل الفرد المصرى مائة دولار كل عام ، ولكنه يخفض دخل الفرد الليبي من ألفين إلى ثلثمائة دولار .

غير أن القذافى كان مع ذلك مصمماً على المضى فى مشروعه حتى النهاية ، على حين أن السادات عاد وتغاضى بعد الدراسة العميقة عن هذا المشروع ؛ فقد تبين من تجاربه مع القذافى ، أنه لا يصدر فى تصرفاته عن عقل متزن ، وأن إقامة وحدة بين دولتين يجب ألا تتوقف على مزاج شخصى .

وهنا راح القذافى يقاتل بكل طاقته للتوصل إلى ما كان يعتقد أنه هدف كل وطنى عربى ، ألا وهو الوحدة بأى ثمن ، ولما كانت الوحدة بين مصر وليبيا لا تزال فى ذلك الوقت تخطو خطواتها الأولى ، فإن القذافى حاول الضغط على السادات بطرقه الخاصة ، وقام من أجل ذلك بعدة رحلات إلى القاهرة ، وكانت هناك لجان مشتركة لدراسة هذه الوحدة ، فراح يستحثها ويتهمها بأنها لا تعمل بسرعة وحماس . لقد كان بادى القلق ، فخيل إليه أن البيروقراطية المصرية تعمل على عرقلة المشروع .

وفى هذه الأيام بالذات وقعت حادثة الطائرة من طراز بوينج المدنية التى تعمل على الخطوط الجوية الليبية ، والتى أسقطتها طائرات الميراج الإسرائيلية على حين كانت فى طريقها إلى الهبوط فى القاهرة ، لأنها توغلت بعض الشىء فى سماء سيناء . وقد راح ضحية هذا الحادث مائة وثمانية أشخاص من بينهم صالح بويصير وزير خارجية ليبيا ؛ وهنا تعرضت العلاقات بين الدولتين اللتين توشكان أن تتحدا معا لتجربة قاسية : فهل كان فى الإمكان أن يترك المصريون مثل هذا العمل يمر على خطورته دون أن يعمدوا إلى الانتقام ؟ لقد أحس الليبيون أن سلوك مصر يستحق الاستنكار .

وإزاء كل هذه الأمور لم يكن القذافى يخفى عدم ارتياحه . إن مصر لا تشن أى حرب ، ومشروع الاتحاد لا يتقدم . وبوصفه رجلا يتخذ

قراراته فوراً وبنت الساعة ، ويخضع لمزاجه الشخصى فيلجأ إلى الأعمال الانفعالية ، فإنه استخدم أسلوبه المعتاد فى تقديم استقالته التى اجتمع مجلس قيادة الثورة الليبي ورفضها ، بل إن هذا المجلس تمكن من عدم الإعلان عن نبأ هذه الاستقالة بعض الوقت ، وعند ذلك قام القذافى بطبع منشورات راح هو بنفسه يوزعها فى شوارع طرابلس . وهكذا عرف الناس أن القذافى غير مسرور من سير الأمور .

وقرر بعد ذلك أن يتغيب بعض الوقت عن ليبيا ، فاستقل إلى القاهرة طائرة وضع عليها والدته وزوجته وابنه الوليد وكتبه الخاصة وكل حاجاته ، وفى القاهرة لم يكن من شأن هذا الوصول المفاجئ والمثير إلا أن يسبب الكثير من الحرج للسادات . وفكر السادات : ماذا يصنع بهذا الصديق والعدو معا ؟ وأخيرا نصح له بأن يقوم بنفسه بجولة فى البلاد ، لكى يبشر لقضية الوحدة .

وتشبث القذافى بهذه الدعوة ، إلا أن الحملة التى قام بها لشرح قضيته باءت بالفشل . فقد اصطدم فى بدايتها ووفدٌ نسائى مصرى ، إذراح يدافع عن نظرية قديمة حول دور المرأة فى المجتمع ، فكان رأيه أن المرأة لا تساوى شيئاً بجانب الرجل ؛ وراح يضرب أمثالا كثيرة وساذجة على ذلك . منها أن المرأة لاتستطيع أن تقفز بالمظلة الواقية من الطائرة وهى تحمل فى يدها السلاح ، وكانت هذه الطريقة من التفكير سببا فى إثارة سخرية الحاضرات .

لقد دلت أحاديث القذافى على أن الليبيين والمصريين إنما يتحدثان بلغتين مختلفتين. ولو أن ذلك لا يكفى ، بل إن القذافى ابتدع فى ليبيا بعد ذلك بقليل ثورة ثقافية خاصة به ، وهكذا أنشأ فى كل مكان من الإدارة العامة وفى أماكن العمل والجامعات وغيرها نوعا من اللجان الشعبية ، مهمتها القيام

بعمليات تطهير سواء بين الأفراد أو فى الآراء ؛ وقد جرت كذلك عمليات إشعال الحرائق فى كتب معينة ، وأصر القذافى على الذهاب إلى أقصى مدى فى ثورته الاندماجية التى أخذت على عاتقها رفض جميع النماذج الخارجية ، والأيديولوجيات المستوردة ، والفلسفات الحديثة ، والتقاليد المتعارف عليها .

ولكن هذه التصرفات لم تكن لتحدث فى مصر سوى الشك وعدم الثقة ؛ إذ كانت هى ماضية فى طريق مناقض لذلك تماما : فبدلا من عهد الخوف الذى كان سائداً أيام ناصر جاءت مرحلة اتسع فيها نطاق الحرية ؛ فلقد رفع السادات شعار « ثورة التصحيح » ، وإزالة الكثير من أخطاء الماضى . وفى عهده أصبح أعضاء الطبقة البرجوازية القديمة — وكذلك الطبقة البرجوازية الجديدة — آمنين على يومهم وغدهم ، فكان من الطبيعى ألا ينظر أحد فى مصر بارتياح إلى امتداد ما يفعله القذافى إلى بلادهم . وهكذا عندما كان الموعد المحدد لإعلان الوحدة الليبية المصرية يقترب ، كان المصريون يزدادون فتورا لتقبل هذا المشروع . وقد فطن القذافى إلى ذلك ؛ ولكنه لم يكن قد قال كلمته الأخيرة بعد .

وجاء شهر يوليو ، وفيه حاول القيام بأكبر جهد للإسراع بسير الأحداث . وكان فى هذا الوقت قد عاد إلى وطنه من منفاه الاختيارى فى مصر ، ومن هناك أطلق تلك المسيرة الكبرى التى ضمت أربعين ألف ليبي تحركوا من بنغازى فى طريقهم للوصول إلى القاهرة ، وفى نيتهم التجمع تحت نوافذ قصر عابدين ، ومطالبة السادات بالعمل على إزالة جميع العقبات التى كانت فى رأيهم تحول دون إتمام الوحدة .

وقد أدرك السادات على الفور الأخطار التى تنطوى عليها مثل هذه

المظاهرة ، وربما دار فى ذهنه فى البداية أن القذافى سيتراجع إزاء الصعاب الفنية التى ستلقاها هذه المسيرة فى الطريق ، وقد يكون هذا هو السبب فى أن مصر تركت الليبيين يدخلون أراضيها ، ويصلون حتى السلوم . ولكن هل كان فى استطاعة أحد أن يستخدم السلاح حتى لو كان للاعتراض على غزو سلمى يقوم به أشقاء عرب ؟ وبعد أن اجتاز الليبيون الأربعون ألفا الحدود قررت السلطات المصرية اللجوء إلى الوسائل كافة ، ما عدا استخدام السلاح لإيقافهم . ومن أجل ذلك وضعت قطارا عند مرسى مطروح يقطع المرور ، ثم أشيع أن بقية الطريق ملغوم لِثَنْىِ المسيرة عن التقدم .

وبينما كان الطابور الليبى يتقدم فى طريقه كان السادات والقذافى يتبادلان برقيات شديدة اللهجة ، فقد اتهم السادات القذافى بالتدخل فى دائرة اختصاص الحكومة المصرية ، ورد القذافى بأن القرار لم يكن قراره ؛ إذ أنه ما زال يعتبر نفسه مستقيلاً ؛ وإنما الذى قرر المسيرة هو الشعب الليبى . وفى القاهرة انتشرت حالة من الذعر ؛ إذ كان هناك خوف من أن يعمد الليبيون متى وصلوا إلى تدمير معالم القاهرة .

وذهب إلى مرسى مطروح عدد من كبار أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى ، فجرت بين الجانبين مفاوضات تقرر فى نهايتها السماح لوفد يتكون من أربعين ليبياً يحمل إلى الرئيس المصرى عريضة مكتوبة بالدم تطالب بإتمام الوحدة على الفور .

وعندما استقبل السادات هذا الوفد فى القاهرة تحدث فيهم بأسلوبه العاطفى الذى يتميز بقوة إقناع ناجحة . ولقد بكى الليبيون وهم ينصتون إلى كلمات السادات التى انبعثت من أعماق قلبه ، وإلى الآمال التى يعلقها على أن يرى الوحدة العربية الحقيقية وقد قامت ، غير أنهم لم يحصلوا منه على

وعود . والواقع أن السادات استطاع التخلص من ضغط القذافى الذى جاء مرة أخـرى إلى القاهرة بدون دعوة من أحـد كعادته ، غير أنه لم ينجح فى زحزحة الرئيس المصرى عن رأيه ؛ وكل ما هناك أنه تم الاتفاق على أن يتم فى أول سبتمبر التالى إعلان آخر للنيات تلزمه ثلاثة أشهر أخرى لكى يصبح نافذا .

لقد قيل إن السادات قد كسب بعض الوقت ؛ ولكنه فى الحقيقة كان يقوم باختيار سياسى أساسى لمصلحة بلاده . ذلك أن الرئيس المصرى كان فى هذه الأيام بالذات منصرفا بكل طاقته إلى خطة سياسية من شأنها أن تحول جميع الأوضاع فى الشرق الأوسط ؛ فلقد كان يعمل بدأب ؛ لكى يجعل العربية السعودية وكل ذلك الجزء الفسيح من العالم العربى الممتد إلى الخليج يقفان إلى جانب مصر فى المعركة التى هى مقبلة عليها مع إسرائيل .

وقد أدرك السادات أنه يستحيل الجمع بين الملك فيصل والقذافى لاختلاف الرؤية السياسية لدى الاثنين ، ولأنه لمس أن القذافى رجل غير جاد لا يعتمد عليه ؛ فقد تيقن تماما أنه إذا سايره فى مشروع الوحدة الليبية المصرية لن يحقق من وراء ذلك شيئا نافعا ، وما استطاع أن يحصل على تأييد الملك السعودى الذى يحظى بثقة العالم : من هنا فإنه وضع جانبا محاولات القذافى التى لا تقوم على أى أساس ، ووثق علاقاته بالسعودية والعالم العربى المتزن . والواقع أنه بذلك إنما كان يعد العدة لتحركه العظيم .

القسم الثاني

عملية الشرارة

الفصل الحادى عشر

الورقة الرابحة

كانت أولى محاولة لتجربة القوة تقوم بها حكومة فى الشرق الأوسط منتجة للبترول قد انتهت بالفشل : فعندما تولى محمد مصدق فى عام ١٩٥١ رئاسة الحكومة فى إيران كان قد جاوز السبعين من عمره ، كما أن صحته لم تكن على ما يرام ؛ ولم يكن الرجل ثائرا ، بل إن أفكاره وآراءه كان فيها الكثير من الطابع المحافظ المستقر فيه ؛ لكنه كان رجلا ملتهب الوطنية ؛ ولذلك فإنه عندما رأى نفسه وقد وضع أمام خلاف حاد يتعلق بتقسيم دخل البترول بين الدولة الإيرانية والشركة التى تستخرجه - كان هو الذى قرر بثبات وعن عمد تأميم منشآت هذه الشركة كافة .

غير أنه لم يكد يمضى على ذلك عامان حتى هوت صادرات البترول الإيرانى إلى أدنى معدل لها ؛ إذ انخفضت من ٥٤ مليون طن فى العام . إلى ١٣٢ ألف طن فقط ! وقد أدرك الشاه محمد رضا بهلوى فى أعقاب ذلك

أن الخطأ الذى وقع فيه مصدق كان ينحصر فى أنه اعتقد أن فى إمكانه أن يبيع بترول إيران بغير المعونة الأجنبية؛ والواقع أن إيران لم تكن تمتلك فى ذلك الوقت ناقلة بترول واحدة ، كما لم تكن هناك أى منظمة تتولى تنسيق شئون البترول . وهكذا اضطرت إيران فى عام ١٩٥٤ إلى أن تتفق مع الشركات الأجنبية على أن تظل من الناحية الشكلية مسيطرة على البترول القابع فى باطن أراضيها ، ولكن تسويقه ينتقل إلى أيدى مجموعة من الشركات الدولية .

كان ذلك هو مجرد بداية لذلك التحدى الذى دار حوله الحديث طويلا . إلا أن هذا الربع الأخير من القرن العشرين وقعت فيه ومازالت تحولات على أكبر جانب من الأهمية : فمناجم الفحم الذى كان هو أساس الاقتصاد فى القرن الثامن عشر قد أغلقت تدريجياً أو قل عددها ، كما أن جميع إمكانات مصادر المياه التى يمكن أن تنتج الكهرباء فى الدول الصناعية للحصول على الطاقة ، قد استغلت بالكامل . أما الطاقة النووية فلا تزال هدفاً بعيد المنال حافلاً باحتمالات مجهولة وأخطار سواء بالنسبة لسلامة البشر أو للبيئة التى يعيشون فيها حتى تكاليفها الاقتصادية فإنها تثير تحفظات شديدة ، أما البترول فقد ظل أعواما طويلة وهو يباع بأسعار رخيصة ، ولا شىء فيه يدعو إلى القلق . وكان ذلك ما جعل منه مصدرا للطاقة مناسبا ومفضلا من جميع وجهات النظر . والنتيجه هى أنه أصبح محرك الحضارة الإنسانية بأكملها وعمادها .

وبعد حرب السويس عام ١٩٥٦ التى كانت بمثابة ناقوس الخطر اتجهت أنظار العالم المتقدم إلى فكرة التزود المبكر بالبترول ، وهكذا نشطت عمليات استخراجه ، وزاد معدلها زيادة هائلة ، ولأسباب تتعلق

بالأمن والسيادة عمدت الدولتان العظميان إلى دفع عمليات التنقيب فى أراضيهما إلى أقصى حد ممكن . وقد خفضت الولايات المتحدة وارداتها من البترول ، ورأت أن فى إمكانها لعدة سنوات أن تكفى نفسها بنفسها منه .

ثم وقع أمر آخر ، فقد أضيفت إلى مصادر البترول فى الشرق الأوسط ، وبصورة مفاجئة الاكتشافات الجديدة فى ليبيا. لقد قفز الإنتاج فى ليبيا من ستة آلاف برميل فى اليوم عام ١٩٦١ إلى ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف برميل يوميا فى عام ١٩٦٩ ، وهو العام الذى وقعت فيه الثورة . وفضلا على هذا الفيض من البترول المعروض فى الأسواق جاء عون آخر تمثل فى أول الكشوف التى ظهرت فى روسيا ، وجعلتها تعرض للتصدير مقادير هائلة ، وكان هذا هو الوضع الذى أطلق عليه اسم « سوق المشترين » .

غير أن هذا النوع من علاقة القوة الذى اعتمدت عليه الكثير من الدول وبصفة خاصة الدول الأوربية لم يكن من المقدر أن يستمر طويلا : أولاً لأن زيادة استهلاك البترول كان من شأنها أن تخلق على المدى البعيد تبعية جميع الدول التى ليست فيها مصادر للطاقة خاصة بها للدول التى تبيع البترول . وعندما أمم ناصر قناة السويس ، ولم تكن هناك سوى خطوة واحدة وتنشب الحرب العالمية الثالثة خوفا على التزود بالبترول لم يكن هذا البترول يمثل بالنسبة لأوربا سوى عشرة فى المائة من احتياجاتها من الطاقة ، لكنه ظل يرتفع حتى أصبح فى مطلع السبعينات يشكل أكثر من ستين فى المائة من احتياجات السوق الأوربية المشتركة . وقد ارتفع استهلاكها من البترول بواقع ثمانية فى المائة كل عام ، وكان معنى هذا أن هذا الاستهلاك يتضاعف كل تسع سنوات .

كانت أوربا الغربية هى العميل التقليدى لبترول الشرق الأوسط ، ثم انضمت إليها اليابان التى ليست فى كل مجالها الإقليمى قطرة واحدة من البترول تواجه بها احتياجاتها باعتبارها العملاق الثالث فى الاقتصاد العالمى ، ثم إن أمريكا لم تعد قادرة على أن تكفى نفسها ذاتياً ، وكل الحسابات تشير إلى أنها سوف تكـون مضطرة حوالى عـام ١٩٨٠ إلى أن تستورد من الخارج كمية مماثلة للبترول الذى تنتجه فى الداخل . صحيح أن الولايات المتحدة قد اكتشفت حقولا جديدة واسعة فى ألاسكا ، ولكن استغلال هذه الحقول تقوم دونه عقبات هائلة ، أهمها الخوف من الأخطار التى تتعرض لها البيئة ، والمشاكل المتعلقة بالنقل .

وعندما كانت أسواق البترول لا تزال تحت سيطرة المشترين انخفضت أسعار الخام مرتين فى عام ١٩٥٩ ثم فى عام ١٩٦٠ ،أى السعرالذى تحصل عليه الدول المنتجة للبترول ؛ وانهمكت كل من إيران والعربية السعودية – وهما أكبر دولتين مصدرتين للبترول فى الشرق الأوسط – فى نوع من السباق فيما بينهما من أجل أن تتفوق إحداهما على الأخرى فى المقادير التى تستخرجها . وفى نفس الوقت ، كانت كل العملات الرئيسة فى العالم تتعرض لسلسلة من تخفيض قيمتها ، فى حين أخذت تصعد أسعار المنتجات الصناعية التى تبيعها الدول المتقدمة إلى دول العالم الثالث .

وعند هذا الحد لجأت الدول المنتجة للبترول إلى ما يقيها الأخطار : ففى عام ١٩٦٠ قامت خمس من بين أكبر الدول التى تستخرج البترول ، بتأسيس « منظمة الدول المصدرة للبترول » المعروفة باسم الأوبيك ، وهى بمثابة مجموعة تقف أمام تلك المجموعة التى أنشأتها الشركات المعروفة باسم « الشقيقات السبع » . وهذه الدول الخمس – هى العربية السعودية ،

وإيران ، والعراق ، والكويت . وفنزويلا – لم تكن مرتبطة بأغراض سياسية ، ولكن المصلحة المشتركة بينها هي رفع قيمة البترول . وأن تحصل منه على أكبر ميزة يمكن أن تساعد على تطورها .

غير أن الآثار التي ترتبت على قيام هذه المنظمة البترولية التي لم تلبث أن انضمت إليها دول أخرى أصبحت مع مرور الزمن لها وطأتها ، وخاصة أن الوضع السياسي أخذ يتغير بصورة عميقة ، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط ، ولم يكد عام ١٩٧١ يلوح حتى فطنت الحكومات المصدرة للبترول إلى أنها أصبحت تمسك السكين من يدها لا من نصلها . لقد كانت الشركات عندما أمم مصدق آبار بترول إيران قد استطاعت أن تدافع عن نفسها وتوقع خصمها على الأرض بأن زادت من إنتاج دول أخرى ، وباللجوء إلى الحقول الاحتياطية ، أما الآن فإن إنشاء منظمة الأوبيك قد أتاح لهذه الحكومات أن تشكل فيما بينها جبهة مشتركة .

إن مشكلة تزود العالم المتقدم بالطاقة لم تعد قابلة للحل على المستوى التكنولوجي والتنظيم التجاري وحدهما كما كانت الشركات تفعل لسنوات طويلة ؛ فعند أساس الطريقة الجديدة التي تبدو بها قام الآن واقع تاريخي ، وعلاقات سياسية جديدة . لقد كان تطور المجتمع في عصر الفحم يجري في المناطق التي بها مصدر الطاقة ، أما في عصر البترول فإن مراكز التطور الصناعي والطاقة تبين في كثير من الأحوال أنهما متباعدان ومنفصلان . ولقد ترتب على ذلك أن نشأت ظروف جديدة . فلقد بدأ يظهر مفهوم جديد هو ما أطلق عليه اسم التكافل . أي تجاوز أطراف كثيرة عن استقلالها الخاص من أجل التكاتف معا ؛ وكانت البلاد التي يحتوي باطن الأرض فيها موادَّ الوقود ولم تستفد من التطور الصناعي ترى أن أمامها الآن فرصة

ذهبية تمر تحت بصرها . فى هذا الجو ، لم يكن ما تقدمه الشركات التى زعمت أنها إنما تقوم بأعمال بسيطة لا دخل فيها للواقع السياسى مما يعتبر كافيا .

كان العالم فى كل سنوات الستينات قد استهلك من البترول ، أكثر من جميع ما استهلكه منه فى الدورة الزمنية التى سبقت ذلك . ولو أن النمو الصناعى فى العالم استمر بنفس المعدل لكانت عشر سنوات أخرى كافية لكى تصدمه مأساة نقص الطاقة . وراحت القيادات العليا فى الشركات تجرى عمليات حسابية تبين منها أن عام ١٩٨٠ سيحدث فيه نقص مقداره مليار طن من البترول ؛ حتى يمكن السير بنفس معدل التنمية الحالية . ولم يتردد خبير فى هذه الشئون هو جون ن . إيرفنج وكيل وزارة الخارجية الأمريكية فى التعبير عن ذلك بقوله : « إننى مقتنع تمام الاقتناع بأنه قبل أن ينتهى هذا العقد فإن الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية فى العالم سوف يتعين عليها أن تواجه نقصا فى الطاقة ربما يكون نقصا خطيرا » . لقد كان الكثيرون من الخبراء الاقتصاديين العالميين يخامرهم الشك فى أن سوق رءوس الأموال قادرة على تقديم الأموال الضخمة اللازمة لتمويل برامج عمليات التنقيب الجديدة . وفى تقرير لبنك تشيز مانهاتن أن احتياجات الصناعة البترولية قدرت فى السبعينات بأكثر من خمسمائة ألف مليون دولار .

وعلى ذلك فإن البترول فيه نقص ، أو أنه لن يلبث أن ينقص فى العالم . فكيف يمكن إقناع الحكومات المصدرة التى أصبحت تضمها منظمة جديدة بأن الوقت لم يعد هو صميم « سوق البائع » ؟ فالحالة تقتضى أن يشرح لها أنه ليس من الملائم حتى لها أن تجذب الحبل على آخره . غير أن ذلك ليس

بالأمر الهين نظراً للظروف السياسية . لقد استطاعت الدول المنتجة للبترول فى الخليج فى قول آخر فى مطلع عام ١٩٧١ عنـــدما اجتمعت فى طهران أن تجعل الشركات الدولية توافق على إعادة نظر واسعــة فى العقود السارية . وقد أحصيت الزيادة الجديدة فى دخل هذه الدول نتيجة للاتفاق الجديد بحوالىبحوالى عشرة آلاف مليون دولار فى خلال خمس سنوات . ولقد يبدو هذا الرقم كبيراً ، ولكن ذلك كان مجرد بداية .

وقــد حدث ذات يوم من شهر مايو أن كان أحـــد الجرارات السورية يقوم بما وصف أنه مناورة خاطئة ، فإذا به يعطـل العمل فى خط أنابيب التابلاين ، أى ذلك الخط الذى يستطيع أن ينقل ٢٥ مليون طــن من الخام فى العام من آبار العربية السعودية إلى ميناء صيدا اللبنانى الواقع على البحر المتوسط . هذا الحادث البسيط الذى لم يكن له أى معنى لو أنه وقع فى الأحوال العادية ، كانت له على العكس من ذلك دلالة فى غاية الأهمية . وما يدل على أن الحادث لم يكن مصادفة أن حكومة دمشق قد تلكأت فى إعطاء تصريح لإصلاح العطب تسعة أشهر كاملة .

بذلك جاء الوقت على الدول البترولية فى البحر الأبيض المتوسط لكى تحصل على أفضل شروط بالنسبة لتلك التى حصلت عليها دول الخليج . وكان من شأن إغلاق قناة السويس التى مر منها فى العام الذى سبق هذا الإغلاق ١٦٠ مليون طن من الخام ، أن يرفع قيمة بترول البحر المتوسط إلى عنان السماء نظرا إلى أنه يتمتع بميزة قلة تكاليف نقله : فالناقلة التى تحمل مائتى ألف طن يمكنها أن تنقل من ليبيا إلى أوربا أربعة ملايين طن من البترول الخام فى العام ، فى حين أنها تنقل ما لا يزيد عن مليون واحد من الخليج إذا هى دارت حول رأس الرجـــاء الصالح . ومع عجز

مصانع بناء السفن عن مواجهة الطلبات التى تكاثرت لبناء ناقلات عملاقة ، ومع تكاليف الشحن الباهظة . أصبحت ليبيا والجزائر فى مركز القوة المطلقة .

ودخل بعد ذلك عامل جديد ضاعف من رفع الأسعار : ففى شهر يوليو ١٩٧٠ ، أوقفت الجزائر اتفاقياتها مع باريس ، ورفعت من جانب واحد أسعار بترولها من ٢,٠٣ إلى ٢,٨٥ من الدولار للبرميل الواحد . وفى خلال الأشهر الأربعة التالية طالبت الحكومة الليبية الشركات بزيادة الأسعار أربع مرات : ففى بداية شهر سبتمبر وافقت شركة أوكسيدنتال الأمريكية على رفع السعر من ٢,٢٥ إلى ٢,٥٥ من الدولار للبرميل ، إلى جانب زيادة معدل الضريبة من ٥٠ إلى ٥٥ فى المائة . ولكن ما إن جاء شهر يناير حتى كان الأمر كله معروضا للمناقشة ، وفى البداية طلبت حكومة القذافى من شركتين – من بينهما شركة أوكسيدنتال – زيادة السعر الأصلى إلى ٣,٢٤ من الدولار مع رفع الضريبة إلى ٦٣ فى المائة . ولكنها مع مرور الأيام زادت فى مطالبها إلى أن وافقت الشركات على سعر ٣,٤٥ من الدولار للبرميل .

غير أن المعركة الكبرى بدأت فى هذا الوقت فقط : فمن ناحية كانت هناك فى البلاد التى فيها مصادر الوقود فكرة الربط بين مزايا هذه الثروة ، وبين برامج انطلاقة سريعة فى الاقتصاد وفى المجتمع ، فلقد كان عسيرا أن ينتزع من رءوس أصحاب الذهب الأسود أن بين أيديهم ورقة قوية يمكن أن يظلوا يلعبون بها حتى يجىء عام ٢٠٠٠ عندما يحتمل أن يكون العالم قد اكتشف مصادر طاقة جديدة .

وهكذا نشأت مشروعات مغرقة فى الطموح جرى التعبير عنها فى

صيغة تقول بضرورة « إدماج صناعة الوقود فى اقتصاديات الدول المنتجة لها » . ويقول نيقولا سركيس صاحب هذه النظرية العربية فى البترول : « لقد ظلت صناعة الوقود فى أغلب الأحوال عامل شلل لاقتصاديات الدول العربية بدلا من أن يكون لها الدور الرئيس الذى من شأنه أن ينمى هذه الاقتصاديات » . أما شاه إيران فقد أعلن بدوره أن بلاده سوف تصبح قبل نهاية هذا القرن من بين الدول الخمس الكبرى فى العالم ، وذلك بصفة خاصة بفضل البترول .

وفى شهر يونية سنة ١٩٧٢ أممت الحكومة العراقية منشآت شركة البترول العاملة فى منطقة كركوك ، وكانت هذه إشارة البدء فى سباق التأميمات التى انتشرت هنا وهناك فى جميع أرجاء المنطقة بصرف النظر عن احتمال أنها تحت حكم الثوار أو المحافظين .

غير أنه من ناحية أخرى كان هناك أيضاً الطابع السياسى الذى كان المعسكر العربى يريد أن يضفيه على مسألة البترول وربطه بالحرب فى الشرق الأوسط . إن الدعاية العربية كثيرا ما خلطت بين وجهى المعركة البترولية : فعندما توقف العمل فى خط أنابيب التابلاين الذى يمر فى سوريا عرضت هذه الدعاية الأمر على أنه عمل من أعمال الحرب ، وانتقام من الغرب المذنب بتقديم العون لإسرائيل . وكائنا ما كان الأمر فإن استمرار النزاع العربى الإسرائيلى كان يفاقم من ظروف الضعف فى أوربا وفى الغرب بأسره إزاء مطالب الدول المنتجة للبترول ؛ إذ أن أغلبية هذه الدول تنتمى إلى العالم العربى .

الفصل الثانى عشر

فيصل

فى شهر أبريل عام ١٩٧٣ كتب جيمس آ كينز الذى يعتبر واحداً من أكبر المتخصصين فى الشئون البترولية فى وزارة الخارجية الأمريكية فى مجلة « فورين أفيرز» مقالاً أحدث دوياً واسعاً ، وكان هذا المقال يحمل عنواناً غريباً هو : « لقد حان وقت الذئاب ! » .

وبعد ذلك ببضعة أشهر ، عشية حرب أكتوبر تقريباً ، أجرت إحدى محطات التليفزيون الأمريكى حديثاً طويلاً مع الملك فيصل ملك العربية السعودية وقتئذ استغرقت إذاعته ساعتين كاملتين ، وفى هذه المناسبة قال العاهل العربى : إنه إذا لم تقم إسرائيل بإعادة الأراضى العربية لأصحابها فإنه عازم على استخدام سلاح البترول .

وحتى فى عام ١٩٦٧ بينما كانت حرب الأيام الستة دائرة تداولت حكومات الجامعة العربية فى وقف شحنات البترول إلى الغرب عقابا له

على مساندته للصهاينة . وفى ليبيا حيث كان الملك إدريس هو الذى لا يزال يحكم ، وكانت أمريكا قد دعمت أقدامها فى قاعدة هويلس ، توقف ضخ البترول الخام إلى الناقلات عند المحطات النهائية . إلا أنه بعد انقضاء بضعة أيام ، عاد كل شىء إلى حالته الطبيعية بغير أن يفطن العالم المتقدم إلى أى نقص فى البترول . لكن الموقف قد تغير كما رأينا خلال أعوام قليلة ، وكان تغييراً جذرياً .

لقد أدرك الرأى العام العالمى فى صيف عام ١٩٧٣ فقط أن التهديد باستخدام البترول كسلاح سياسى كان تهديداً جاداً ؛ فقد وقعت عدة عمليات لقطع أنابيب البترول بفعل فدائيي الحركة الفلسطينيـة ، غير أن « ياسر عرفات » زعيم منظمة التحرير الفلسطينية عندما تحـدث عن مقاطعة تصدير شحنات البترول إلى البلاد التى تورد السلاح إلى إسرائيل ، اكتفى المتحدث باسم البيت الأبيض الأمريكى على أن يرد بالعبارة التالية : « لم يثبت أن السيد عرفات يمتلك آباراً للبترول ! » . وفى شهر مايو التالى أصدر القذافى أمراً بوقف عمليات شحن السفن يوماً واحداً من قبيل الإعلان عن نواياه .

لكن التحذير الذى أعلنه فيصل كان أكثر خطورة ، ليس فقط لأنه كان يصدر عن رئيس بلد عربى يرتبط بعلاقات وثيقة بالولايات المتحدة ، وتكمن تحت صحاريه التى تترامى إلى مسافات شاسعة الأطراف احتياطيات الذهب الأسود لآماد طويلة من الزمن ، وإنما تصادف صدوره مع ظهور توازن سياسى جديد فى العالم العربى : ذلك أن السادات الذى كان قد قرر عدم السير فى مشروع الاتحاد مع ليبيا القذافى ، قرر من ناحية أخرى التركيز على سياسة صداقة وثيقة مع فيصل ؛ وهكذا قام تفاهم وطيد

الأركان بين القاهرة والرياض أصبح فى أيدى السادات ورقة قوية كبيرة عندما قرر أن يخوض الحرب .

يقول ديفيد هولدن ، وهو أحد الإنجليز المتخصصين فى الشئون العربية ، عن الملك فيصل : إنه « حاكم محافظ راديكالى يقود شعبه إلى الوراء فى المستقبل ! » ، وذلك وصف غير دقيق . كان فيصل من الناحية الرسمية ملكاً على العربية السعودية منذ أقل من عشر سنوات ، ولكنه من حيث الواقع كان كما لو أنه يتولى الملك من قبل ذلك بكثير ؛ وليس هناك جدال فى أنه إذا كانت الجدارة وكذلك الصفات الشخصية هى التى يؤخذ بها – لكان هو الخليفة المباشر للملك عبد العزيز بن سعود العظيم منذ توفى فى عام ١٩٥٣ ، إلا أن وراثة العرش فى العربية السعودية ليست تلقائية ومن حق أكبر أبناء العاهل السابق ، وإنما يتم اختيار الملك الجديد داخل الأسرة المالكة ، وباتفاق جميع أعضائها فضلاً على الرؤساء الدينيين ، وممثلى القبائل .

وكان مؤسس هذه المملكة هو عبد العزيز بن سعود . وقد فعل ذلك بفتوح حربية ، وفرض قوته على السلاطين والشيوخ ، وانتزع ولاية مكة من أسرة الهاشميين التى تقول : إنها من سلالة النبي ، والتى اكتفت بإمارة « شرق الأردن » . ولقد ولد فيصل عام ١٩٠٤ فى رواية ، وفى عام ١٩٠٦ فى رواية أخرى ، وذلك فور قيام ابن سعود ورجاله الأربعين بالهجوم على أسوار الرياض التى لم تكن فى ذلك الوقت سوى مجموعة من الأكواخ التى تقوم وسط الصحراء . وفى ذلك المكان بالذات أعلن ابن سعود نفسه ملكاً باسم طائفة الوهابيين الذين ينحدرون من صلب ذلك المفكر الإسلامى المتشدد الذى كان يعيش فى القرن الثامن عشر ، وهو محمد بن

عبد الوهاب الذى اعتنقت أسرته من الأمراء السعوديين مذهبه . وبعد ذلك راح الملك عبد العزيز يوحد أجزاء البلاد .

إن هناك إجماعاً على أن ابن سعود كان ملكاً أسطورياً ، ولا يزال شعبه حتى اليوم يتناقل ذكريات قوته الروحية والجسدية : ومن ذلك ما يروونه عن إصابته ذات مرة فى معركة حربية بجراح خطيرة ظن رجاله معها أنه لن يبرأ منها ، فراحوا يبكون لقرب فقد رئيسهم . غير أن ابن سعود لم يكن يشعر على الإطلاق بأى قلق برغم خطورة جروحه ، ولكى ينشر هذه الطمأنينة بينهم طلب أن تجرى الاستعدادات لكى يتروج عروساً جديدة .

ومنذ كان فيصل صبياً ، وهو الابن الثانى للملك عبد العزيز ، كان يعتبر عوناً كبيراً لأبيه : فقد اشترك فى أول هجوم للفرسان ممتطياً جواده وهو لا يزال فى الثالثة عشرة من عمره . وعندما تم فتح إقليم الحجاز الذى يضم مراكز كل من جدة ومكة والمدينة ، وكان فيصل قد أبلى فى ذلك بلاء حسناً ، عينه والده نائباً له على تلك الولاية ، وفيما بعد أصبح مسئولاً عن السياسة الخارجية للمملكة ، وبصفته هذه اشترك فى تأسيس الأمم المتحدة فى احتفالات سان فرنسيسكو . ومع كل ذلك فإن الملك ابن سعود أشار وهو على فراش الموت إلى ابنه البكر سعود ، ليكون وريثاً من بعده للعرش . وقد جعل (فيصل) يقسم أمامه ليس فقط على أن يعمل على تسهيل اختيار أخيه ملكاً أمام مجلس الأسرة ، وإنما أيضاً على أن يمنحه كل تعاونه وإخلاصه .

لكن (سعود) لم يكن له صلابة أبيه ولا صفات أخيه ، ففى خزائن الدولة كانت قد بدأت تتكون احتياطيات الذهب التى لو كانت قد تركت

وشأنها لأصبحت اليوم جبالاً : ذلك أن سلسلة الآبار المتناثرة على طول الخليج والتى عهد بها إلى شركة أمريكية هى (أرامكو) لاستغلالها حتى من قبل أن تصبح الولايات المتحدة قوة سياسية وعسكرية أعظم فى المنطقة – بدأت تضخ البترول بمئات ألوف البراميل كل يوم .

لقد كان ابن سعود قد منح أول امتياز لشركة (سوكال) وهو الاسم القديم لشركة أرامكو فى مقابل ثلاثين ألف جنيه مجيدى . وجاء سعود فاكتشف نعمة العائدات فى بلاد كان يمكن للثروة فيها أن تتركز فى أيد معدودة ، وسرعان ما تبين أنه رجل مسرف من الدرجة الأولى ، فقد راح ينفق ببذخ لا مثيل له فى أى مملكة عريضة الثراء ، حتى أوشكت خزائن الدولة أن تفلس .

وكان فيصل فى البداية هو رئيس وزرائه المخلص ، ولكنه عندما رأى أنه غير مستطيع كبح جماح إسراف أخيه قدم إليه استقالته ، وكان أفراد الأسرة الآخرون ومعهم زعماء القبائل ورجال الدين هم الذين طالبوا فى شهر ربيع عام ١٩٦٤ بعودته إلى رياسة الحكومة ، ولكن الملك (سعود) الذى كانت صحته قد تدهورت أعلن نزوله عن العرش يوم ٢ نوفمبر من ذلك العام ، فانتقل الملك إلى فيصل .

ويوم صعد فيصل إلى العرش كانت له سمعة الرجل « التقدمى » قياساً إلى المفاهيم السارية فى العربية السعودية . وفى الأعوام التى سبقت ذلك كان الكثيرون ينسبون إليه أنه يكن عطفاً شديداً تجاه ناصر ، برغم أن هذا كان لا يفتأ يعلن أنه عازم على تصدير ثورته إلى جميع أرجاء العالم العربى ، ويبعث بالتهديد تلو التهديد إلى الأنظمة الملكية القديمة . والواقع أن (فيصل) عندما كان مسئولاً عن السياسة الخارجية للعربية السعودية قد

ساند ناصراً أيام أزمة السويس عام ١٩٥٦ . إلا أن العلاقات قد ساءت بين الرجلين بعد أن أصبح فيصل ملكاً ، عندما سير ناصر حملته المشهورة فى اليمن ، وما حدث بين البلدين خلال تلك الحرب .

لقد كان طبيعياً ألا يقبل فيصل ما يحدث فى اليمن ، ومن هنا نشأت الخصومة بين الرجلين التى استمرت إلى أن عادت المياه إلى مجاريها بعد حرب الأيام الستة ، وانسحاب القوات المصرية من اليمن ، ومبادرة العربية السعودية إلى الإسهام فى تعويض مصر عن مصدر تمويلها من القناة لتصحيح أوضاعها الاقتصادية . ومنذ ذلك الوقت أصبحت لفيصل مكانة كبيرة فى العالم العربى .

إن الكثيرين قد رأوا فى فيصل بعض الملامح من « أمير » ماكيافيللى ، لا لشىء إلا لأن كل حركة منه دقيقة ومحسوبة مقدماً ، ولكن سلوكه جدير بأن يحتذى بوصفه ملكاً يحكم بلاده بالسيف والقرآن .

ولم يكن يفوت فيصلاً فى أى حديث له ذكر اسم الله ، كما كانت له نظرية لا يفتأ يذكرها فى كل مناسبة ، وهى أن الصهيونية والشيوعية شىء واحد لا فارق بينهما ؛ فقد كان يرى أن هذه وتلك مذاهب مستوردة تقوم على نكران الإيمان الحقيقى يحاول العالم المادى الملحد فرضها بالقوة ، ومن أجل ذلك كان يؤيد إعلان الجهاد على الكفرة الذين يحتلون القدس والأماكن المقدسة ، وفى نفس الوقت كان عازماً على محاربة المظاهر الدخيلة فى أنظمة الحكم العربية .

على أن ذلك لم يحل دون العربية السعودية فى عهد فيصل من أن تقطع خطوات واسعة من التقدم مرت عبر ثورة تكنولوجية . لقد كانت هذه البلاد التى تبلغ مساحة أراضيها مليونين ومائتى كيلو متر مربع — وهو

ما يعادل مساحة دولة مثل إيطاليا سبع مرات ليس فيها إلى بداية النصف الأخير من هذا القرن كيلو متر واحد من الطرق المعبدة ، ولم تكن فيها خطوط تليفونية ، أو أوراق مالية ، وكان رجال الأعمال الذين يعملون فى هذه البلاد يسافرون من مكان إلى مكان حاملين الصناديق المملوءة بالريالات الفضية .

ويعود الفضل إلى فيصل فى البدء فى استخدام الثروات العريضة للبلاد التى تكدست بفضل البترول . وحيث لم يكن هناك أثر إلا لمسارات قوافل الجمال سرعان ما امتدت آلاف الكيلو مترات من الطرق المعبدة التى استطالت عبر الصحراء ، وقامت كذلك الجسور والسدود التى أنشئت بين الجبال الصخرية المقفرة لجمع المياه القليلة التى تأتى بها الأمطار ، وبهدف تحويل جانب من القبائل البدوية التى دأبت على التنقل والترحال ، تمت العمليات الأولى لاستصلاح أراضى الصحراء وجعلها صالحة للزراعة .

وقد بدأ فى عام ١٩٧٠ أول مشروع للسنوات الخمس من شأنه تنويع مصادر الدخل القومى ، حتى لا تقتصر البلاد على عائدات البترول ، وإن كانت ضخمة هائلة . إنهم يفكرون فى مضاعفة قدرتهم على تكرير البترول عدة مرات ، وإنشاء صناعة للحديد والصلب ، وإقامة مصانع ضخمة للصناعات البتروكيمائية .

وفيصل – وإن كان مؤمناً بأن القرآن يحتوى على كل ما يقيم الدولة – عمل على إزالة الفكرة التى كانت تقول : إن العربية السعودية تعادى الحضارة العصرية فى مجال العلوم ، فلقد ركز الجهود على التعليم وعلى الصحة ، وأتاحهما لجميع السعوديين . وفى هذه البلاد التى كانت نسبة الأمية فيها تصل إلى تسعين فى المائة ، أصبحت المدارس تقام بواقع واحدة

كل ثلاثة أيام ، بحيث انتقل عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية من أقل من أربعين ألفاً إلى سبعمائة ألف تلميذ . وقد افتتح فيصل جامعات كبيرة ، ومعاهد فنية انتشرت فى المدن الرئيسة ، وأحضر لها عدداً كبيراً من الأساتذة من البلاد كافة ، ولا يقف الأمر عند جعل التعليم بكل مراحله مجانياً للجميع ، بل إن الدولة تدفع لكل طالب مرتباً يصل إلى ستين دولاراً شهرياً .

ويتمتع السعوديون بنظام تأمين صحى شامل ، وجميع أنواع العلاج ، بما فى ذلك تقديم الأدوية بدون مقابل ، وكذلك العلاج خارج المملكة .

ولقد وصف دانا آدامز الصحفى الأمريكى الذى عرف الكثيرين من الرؤساء العرب عن قرب – الملك (فيصل) فقال : « إن (فيصل) ليس رجلاً حالماً ، ولا هو ممن يدعون أن لهم رؤية خاصة ، ولا يزعم أنه ثورى. . إنه لا يدين بمذهب إلا بالقرآن ، والإصلاحات التى قام بها كانت من النوع العملى البراجماتى : أى تلك التى تتم خطوة بعد خطوة » .

ويضاف إلى ذلك أنه كثيراً ما اضطر إلى أن يتغلب على مقاومة بعض الدوائر الدينية المترمتة : ومن ذلك أنه عندما فكر فى تعليم البنات فى بلاده واجه معارضة قوية من الدوائر المحافظة ، فمازال بها حتى أقنع أصحابها بالتخلى عنها .

ولقد حارب فيصل فى جبهتين فى وقت واحد : الأولى : تغلغل الأفكار التى توصف بالتقدمية ولكنها تقوم على الإلحاد ، والأخرى : الترمت الدينى الذى كانت تتمسك به بعض الدوائر ، والتى كانت ترى فيه رجلاً « عصرياً »

وفى إيجاز فإنه كان يقيم العربية السعودية على دعامتين : القرآن ، والبترول . وإذا كان البترول هو الذى يتيح تطوير البلاد ، وتنمية اقتصادياتها والارتقاء بمجتمعها – فإن القرآن هو الذى يشرع ذلك الإطار العام الذى كان ينبغى أن يتم التحول المنشود فى حدوده .

الفصل الثالث عشر

طريق البترول

لقد كانت هناك أمنية عزيزة على الملك فيصل أعلنها فى الآونة الأخيرة ، هى أن يصلى فى المسجد الأقصى بمدينة القدس قبل أن يموت . إن العربية السعودية قد أطلت فى عهد فيصل على العالم العربى بوصفها الدولة التى تقوم بدور البطولة على مسرحه . فنى مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى الخرطوم فى شهر أغسطس ١٩٦٧ ، بعد ثلاثة أشهر من حرب الأيام الستة ، وقبل ذلك بما لا يزيد على عشرسنوات ، كان يبدو أن العربية السعودية مقدر لها أن تظل قابعة فى مكانها القصى بمنأى عن كل بلاد العالم ؛ وكانت هناك قلة ترى أنه لا سبيل إلى خروجها من ذلك الجمود إلا عن طريق أحد أمرين : فإما ثورة ، وإما انقلاب من الطراز الناصرى . غير أن أصحاب هذا الرأى كانوا يعجزون عن التكهن بما هو أكثر من ذلك ، ولا يعرفون من الذى يمكن أن يقوم بأى من هذين البديلين . ؟

وفى عام ١٩٦٢ عندما انهار عرش إمام اليمن ، كان هناك عداء حاد بين ناصر والملك سعود إلى حد قيل معه : إن الأخير دفع مليونين من الجنيهات الإسترلينية لمدير البوليس السرى السورى من أجل أن يضع قنبلة فى طائرة ناصر ، لكن الخصومة التى كانت قائمة بين ناصر وفيصل لم تكن من هذا النوع ، وإنما كان مبعثها التدخل العسكرى المصرى فى اليمن مساندة للنظام الجمهورى الذى قام فيها . وقد انتهت هذه الخصومة فى الغالب عندما سحبت مصر قواتها من تلك المنطقة بعد هزيمة ١٩٦٧ .

وعندما أبدى فيصل استعداده لدعم اقتصاديات دول المواجهة العربية بعد حرب يونية ١٩٦٧ ، وهو الدعم الذى تقرر فى مؤتمر الخرطوم فإنه استطاع أن يعلى من شأن بلاده فى العالم العربى ؛ فلقد كانت العربية السعودية هى التى ظلت أطول فترة تدفع أكبر مبلغ لتعويض ما أصاب اقتصاد دول المواجهة دون سائر الدول العربية الأخرى باعتبار أنها أكثرها ثراء ؛ ومن ذلك اليوم راح فيصل يقدم العون إلى جهات كثيرة منها حركات المقاومة الفلسطينية ، وحكومة السودان بعد ذلك الانقلاب الفاشل فى صيف ١٩٧١ .

وهكذا أصبح فيصل من حيث الواقع دعامة للعالم العربى ، وباتت السياسة العربية لابد أن تمر بالرياض ؛ وكان من جراء ذلك أن (ناصرا) غير سياسته تغييراً كاملا فى الفترة بين عامى ١٩٦٧ ، ١٩٧٠ تجاه السعودية ، وتوقفت بين الدولتين الحملات الإذاعية العنيفة . إلا أنه مع وفاة ناصر ومجىء السادات واستتباب الأمور له انقلبت تماماً تلك الصورة للعلاقات القديمة بين مصر والسعودية التى كانت قائمة على العداء بين الحكومتين .

ولقد كانت ورقة العربية السعودية بالغة الأهمية فى الخطة التى يعدها السادات ، وليس ذلك فقط من أجل الدعم الذى تقدمه ويبلغ مائة مليون جنيه إسترليني كل عام ، ويعوض مصر بعض الشيء عن دخلها الذى فقدته نتيجة لإغلاق قناة السويس ، ولا لأن العالم بأسره بدأ يتطلع إلى فيصل باعتباره شخصية بارزة بين تلك الشخصيات التى تضع أيديها على صمام البترول ؛ وإنما لأن سياسة التفاهم بين مصر والعربية السعودية تساعد على انتهاج سياسة الانفتاح على الغرب ، وكذلك على الولايات المتحدة ، وهى السياسة التى قرر السادات السير فيها بعد خيبة الأمل الكبرى التى أسفرت عنها العلاقات مع الاتحاد السوفييتى .

لقد كان كل شيء مرتبطاً بعضه ببعض : فثورة التصحيح التى بدأت يوم ١٥ مايو عام ١٩٧١ عندما استبعد فى القاهرة ذلك التيار اليسارى ، كان من شأنها أن ارتفعت قيمة الرئيس المصرى فى نظر العاهل السعودى . فلما كان طرد العشرين ألفاً من الخبراء العسكريين السوفييت من مصر فى العام الذى تلا ذلك ، زالت جميع العقبات الأخرى التى كانت تواجه السادات . والواقع أنه لم يعد هناك منذ ذلك الوقت أى سبب يحمل الرجل الجالس على العرش فى الرياض على أن يتطلع إلى نظام الحكم فى مصر بالريبة ؛ وأهم من كل ذلك أن السادات مسلم صالح يسعى إلى الارتقاء ببلاده عن طريق ثورة تقوم على العلم والإيمان معاً .

وهكذا بعد أن اختار السادات طريقه ، رأى أنه فى حاجة إلى تأييد فيصل ، فقرر أن يمضى قدماً فى دعم علاقات الصداقة والأخوة مع العربية السعودية فى نطاق العلاقات التى تربط العالم العربى بأسره . وكما رأينا من قبل فإنه من أجل عدم تعريض هذه الصداقة للاضطراب

تخلى السادات عن مشروع الوحدة الاندماجية مع ليبيا ، وإن كان فيها بعض المزايا لمصر .

ولكن (فيصل) بدوره رأى أن من غير المستطاع الآن التفكير فى الدفاع عن العربية السعودية بمجرد الالتزام بتلك العزلة الجميلة القديمة . إن أموراً كثيرة قد تغيرت ، وهى فى سبيل التغيير أيضاً فى تلك المملكة : ففى عام ١٩٧١ در البترول على خزائن السعودية ملياراً وخمسمائة مليون دولار ، وهو مبلغ فى غاية التواضع إذا فكرنا فى أنه لم تكد تنقضى على ذلك ثلاث سنوات حتى ارتفع هذا الدخل إلى خمسة وعشرين ملياراً كل عام . غير أن ذلك كان كافياً فى ذاته لبدء عملية التحول فى تلك البلاد ، أما قبل ذلك فقد كانت السلطة السياسية والاقتصادية كلها مركزة فى أيدى الأسرة الملكية الكبيرة العدد ، التى كانت تتقاسم فيما بينها كل مهام الدولة .

أما الآن وبأموال البترول والسياسة النشيطة التى انتهجها فيصل فقد بدأت تظهر طبقة اجتماعية جديدة . ولكى نضرب مجرد مثل على هذه الطبقة نشير إلى رجل لامع هو أحمد زكى اليمانى وزير البترول الذى تخرج فى جامعة هارفارد ولا علاقة قرابة تربطه بالملك ! لقد كان المجتمع السعودى الجديد يمثل أكثر من وجه ، وكانت الشيوعية لها تأثيرها فى عادات الحياة ، كما كانت تلاحظ اندفاعات متناقضة بين ذلك الاتجاه الذى لدى أولئك الذين تجتذبهم تقاليد الغرب ، وبين القوى المحافظة ، التى كانت تدعى أنها تدافع عن القيم التقليدية .

كان كل شىء من هذه الناحية محظوراً : فالخمر شربها محظور ، والنساء محظور عليهن أن يظهرن بغير حجاب ! غير أن كثيرين كانوا يعبون الخمر بعيداً عن الأنظار ، كما أن الثياب القصيرة دخلت البلاد ،

وعند أبواب جدة ناد خاص حصل على تصريح بعرض فيلم سينمائى ثلاث مرات فى الأسبوع ، ويمتلئ بالناس فى ليالى العرض .

وبدأت المدن تغير من مظهرها : فالرياض لم تعد مجموعات من الأكواخ المبنية بالطين التى فتحها عبد العزيز بن سعود والد فيصل ، ومعه حفنة من رجاله ذات ليلة . إنما هناك مشروع لجعلها عاصمة تليق بدولة من الدول الكبرى ؛ وجدة — وهى الميناء الرئيسى والعاصمة الدبلوماسية — كانت فى الماضى القديم مدينة مزدهرة . ثم جاء العثمانيون فتدهورت أحوالها ، وتحولت إلى ملجأ للقراصنة الذين كانوا يعيثون فى تلك المنطقة فساداً ، فيقتلون الحجاج الذاهبين إلى مكة. إلا أنها عادت فى الأعوام الأخيرة لتنمو من جديد ، وقفز عدد سكانها من خمسين ألفاً إلى نصف المليون ، ولم يبق من طابعها التقليدى القديم شىء يذكر .

ومنذ اليوم الذى قامت فيه الثورة فى اليمن الشمالية قامت حركات ثورية أخرى فى شبه الجزيرة العربية : فالمستعمرة البريطانية فى عدن أصبحت مستقلة بعد صراع دموى ، واتخذت لها اسماً هو جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وفيها قام نظام الحكم الوحيد فى العالم العربى الذى يعلن أنه ماركسى . وعلى الحدود بين اليمن والعربية السعودية فى إقليم ظفار الذى يعتبر جزءاً من سلطنة عمان وقع تمرد مناهض للنظام الملكى ، واتخذ صورة تقدمية . وقد انسحبت بريطانيا من ساحل القراصنة القديم حيث كانت تقوم دول ساحل المهادنة ، تاركة دولة جديدة هى اتحاد الإمارات العربية التى بدت فى وقت ما دولة ضعيفة بالرغم من الثروات البترولية التى بدأت تظهر فيها .

ولقد اتخذ شاه إيران لنفسه دور حامى النظام وحرية الملاحة فى الخليج

الذى كان قد أصبح نتيجة للبترول الشريان الهام , لاقتصاد العالم . وفى خريف عام ١٩٧١ ، احتلت البحرية الإيرانية التى قويت فى عهد الشاه الجزر الثلاث الصغيرة الشبيهة بالمهجورة فى تلك المنطقة ، وهى جزر تومب الكبرى ، وتومب الصغرى ، وأبو موسى ، وكلها فى وسط مضيق هرمز ، ولا أهمية لها إلا من حيث إنها تتيح مراقبة مدخل الخليج . وقبل ذلك كانت هذه الجزر تحت سيطرة أمير رأس الخيمة ، وبرغم الاحتجاجات التى علت على احتلال إيران لها فإن العالم العربى قبل الأمر الواقع حتى بعد أن عبر الجيش الإيرانى الخليج تأييداً لعرش سلطان عمان الذى هدده التمرد الذى وقع فى ظفار .

لقد كان فى قيام قوة إمبراطورية الطاووس بالنسبة للمملكة السعودية ما يمثل دون شك ضماناً مناهضاً للثورة ، وعاملاً على الاستقرار فى المنطقة ؛ ولكنه يمثل كذلك تهديداً للتوازن الإقليمى . ولقد كان من شأن الأهمية التى اتخذها البترول والتوتر الذى يعود فى أغلبه إلى الحرب فى الشرق الأوسط ، أن انتقلت العربية السعودية من صميم العصور الوسطى إلى قلب العصر التاريخى المعاصر . وكان على فيصل بفضل المنزلة التى أصبحت له فى العالم العربى أن يتخذ بالضرورة عدداً من المبادرات ؛ إذ أنه لم يكن يستطيع أن تجرى الأحداث فى مجراها دون أن يكون له دور فيها .

إن فيصلا كان مضطراً لمراقبة التحول فى الداخل ، وفى نفس الوقت كان عليه ألا يترك نفسه لكى تودى به أى أزمة دولية ، ومن هنا كان تفاهمه مع مصر فى عهد السادات أمراً ضرورياً ومفيداً له ، كما كان مفيداً للناحية الأخرى ، فلم يكن مقبولاً بعد الآن ألاَّ يكون للعربية السعودية دور فى

المعركة ضد عدو العرب ، وكان هذا بالذات نفس رأى السادات .

فما الذى كان يستطيع فيصل أن يسهم به فى الحرب إلى جانب المعونة الاقتصادية التى كان يقدمها ؟ لقد ظل فيصل وقتاً طويلاً وهو الذى له علاقات وثيقة بأمريكا يعارض استخدام سلاح البترول من أجل ممارسة أى ضغط على الغرب ، وكان لا يوافق صراحة على أعمال التخريب ، وعلى قطع أنابيب البترول الذى من شأنه الإضرار بأموال بلاده ، إذ كان يرى أن بيع المزيد من البترول إلى الغرب معناه مزيد من الأموال التى يمكن أن تشترى بها الأسلحة اللازمة للمعركة .

غير أنه قد وقع فى عام ١٩٧٣ تغيير ملموس فى رؤية فيصل . ففى خلال لقاء جرى بينه وبين السادات ، قال له إنه إذا وقعت حرب جديدة فإنه عازم تماماً على وقف شحنات البترول كسلاح سياسى وعسكرى . غير أنه وضع شرطاً واحداً لذلك هو أن هذه الحرب الجديدة يجب ألا تتوقف بعد يومين أو ثلاثة ، وإنما يتعين إعطاء الرأى العام العالمى فسحة من الوقت لكى يعبئ نفسه .

وكانت هذه على وجه التحديد نفس الطريقة التى يفكر بها السادات ، ومن هنا نشأ بين القاهرة والرياض ذلك التحالف الذى سيكون أحد عوامل الحسم فى حرب أكتوبر .

الفصل الرابع عشر

مقدمات القرار

فى الأيام الأولى من عام ١٩٧٣، قرر السادات أن يقوم بالمحاولة الأخيرة من أجل الخروج من ذلك الموقف الذى وجدت مصر نفسها فيه بغير أن يلجأ إلى الحرب . كانت آمال السادات يدور بعض منها منذ زمن حول أمريكا ، ولذلك رأى أن يبعث إلى واشنطون – لإجراء حديث مباشر مع نيكسون – رجلا من أقرب معاونيه فى السياسة الخارجية ، وهو حافظ إسماعيل . ولم تكن العلاقات قد عادت فى ذلك الوقت بين مصر والولايات المتحدة بصفة رسمية ، ولو أن السفارة الأمريكية فى القاهرة كانت من الناحية العملية تقوم بوظيفتها تحت العلم الإسبانى .

وحافظ إسماعيل ضابط سابق ، وقد مثل بلاده قبل ذلك فى كل من باريس وروما . وبرغم الأعوام الكثيرة التى أمضاها فى العمل الدبلوماسى فإنه يبـــدو رجلاً ثابت الجنـــان ، قليـل الكلام . ويكن السادات

له تقديراً كبيراً ، وسبق أن عهد إليه بعدة مهام دقيقة . وقد لقبه البعض فى القاهرة ، وظهر ذلك فى الصحف ، باسم « كيسنجر المصرى » من أجل انضباطه وتحفظه ، ومن أجل شهرته كشخصية لها وزنها فى السياسة الخارجية .

وفى القاهرة نشأت خيالات كثيرة حول نتائج المهمة التى يقوم بها حافظ إسماعيل فى واشنطون ، غير أن هذه المهمة لم يكتب لها النجاح ؛ فلقد أصغى نيكسون إلى الزائر المصرى الكبير ، ولكنه لم يقدم إليه أى ضمان بأن أمريكا سوف تسارع بالقيام بمبادرة ملموسة لحمل إسرائيل على الانسحاب من ضفة قناة السويس ، وكانت حسابات الدوائر المصرية تقوم على أن الولايات المتحدة بعد أن أنهت باتفاقيات باريس حرب فيتنام سوف تأخذ على عاتقها كذلك عملية حل تلك العقدة الكأداء ، وهى مشكلة الشرق الأوسط . ومن المرجح أن كلا من نيكسون وكيسنجر كانا يريان المشكلة فى تلك الآونة بنفس هذه الطريقة ، ولكن كل ما هناك أنهما كانا فى حاجة للبدء فى العمل إلى وقت أطول مما كان يمكن للقاهرة أن تتيحه لهما .

وكائناً ما كان الأمر، فإن رحلة حافظ إسماعيل إلى أمريكا كانت لها عدة فوائد ، إذ أنها أسهمت فى إيضاح الكثير من الأمور ، وجعلت السادات يمضى قدماً فيما اعتزم القيام به . ولقد أدرك أنه إذا كان يريد أن يتعجل تحرك الدبلوماسية الأمريكية فإن عليه أن يأخذ بين يديه بزمام المبادرة ، فيجبر واشنطون على العمل ؛إذ يضعها أمام واقع جديد وخطير يصبح تدخلها معه أمراً ضرورياً . وبمعنى آخر لم تكن هناك طرق مختصرة أو حلول سهلة من شأنها أن تتيح لمصر أن تفرض على إسرائيل نوعاً من التفاوض من غير وضع المهزوم . لقد كان لابد من المرور عبر جولة

عسكرية جديدة ، حتى لو كانت قصيرة تصحح صورة العرب التى أصابها الضرر من جراء هزيمة ١٩٦٧ . وكما عبرت بحق إحدى صحف القاهرة ، فقد كان يتعين قبل أن يجلس مصريون فى مواجهة إسرائيليين على مائدة للمفاوضات ، أن ينزل جيش مصرى هزيمة ساحقة بجيش إسرائيلى .

وفى تلك الأيام كانت إسرائيل سادرة فى غرورها ، فلم تكن لديها أى رغبة فى أن تحفظ مصر ماء وجهها : لقد كانت مقتنعة تمام الاقتناع بأن الأمر سوف ينتهى بها إلى أن تجعل العرب يركعون أمامها باستخدام طريقة واحدة ، هى ألا تترك أى مناسبة إلا تضربهم وتذلهم ، ولم تكن تدرك أن ذلك الإذلال قد أحدث واقعاً ظل سنوات طويلة ويكاد يكون غير منتظر ولا متوقع ، ألا وهو أن الوحدة بين العرب «من المحيط إلى الخليج» ، إنما تعلو على أى انقسام .

وكان المسئولون الإسرائيليون لا يتركون أى فرصة تمر إلا يعلنون عن استعدادهم للالتقاء مع ممثلين للحكومات العربية فى أى مكان وبدون أى شروط . وكانوا يضيفون أنهم فى مثل هذا اللقاء فقط مستعدون للكشف عن آرائهم ، وعن أى (تنازلات) يمكن أن يقدموها من أجل الوصول إلى وضع سلمى فى المنطقة . وكانت هذه طريقة اعتقد البعض أنها بارعة حتى تظل إسرائيل لا تكشف عن أوراقها قبل المباحثات ، أما أكثر العرب اعتدالا فكانوا يرفضون بدورهم التقدم لمثل هذه المفاوضات بغير أن تكون لديهم بعض الضمانات الواضحة ، لأنهم كانوا يرون أنه بغير ذلك يكون الأمر كأنه استسلام من جانبهم . وكان بعضهم يقول : «إن الورقة الوحيدة الموجودة فى أيدينا ، هى رفض الاعتراف بإسرائيل . فإذا نحن تخلينا عن هذه الورقة بغير مقابل فلن يبقى لدينا شىء !» .

لقد كانت الدبلوماسية تبدو عاجزة عن تخطى هذه العقبة ، وقد تصور الوسيط الذى أرسلته الأمم المتحدة ، وهو السفير السويدى جونار يارنج أن فى استطاعته أن يدور حولها . وذلك بأن يقدم إلى الجانبين « استجواباً » ، لكن حكومة تل أبيب تملصت من الإجابة عن أكثر الأسئلة أهمية . وقد استقبلنى الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة فى أوائل شهر مايو لإجراء حديث صحفى معه ، فى مقره بقرطاج . وكان الرئيس التونسى قد ظهر قبل ذلك بوصفه زعيماً لحزب الحمائم فى العالم العربى ، إذ كان يرى أن إسرائيل أصبحت بالفعل تشكل « واقعاً » .

وقال بورقيبة : « إننى لا أرى من ناحيتى أن من غير المناسب إجراء لقاء بينى وبين رجل إسرائيلى ، أو يهودى إسرائيلى يدرك ضرورة السلام مع البلاد العربية ، ولست أريد الحديث عن نوع من الوساطة ، فهناك خطر أنْ يصدر على الجانبين حكم سيئ . ولكن من الناحية العملية ، فإنه فيما يتعلق بلقاء محتمل بين هذا الشخص أوذاك سواء فى روما أوأثينا أومالطة أوأى مكان آخر قد يمكن مناقشة الأمر والاتفاق عليه بسهولة . والشيء الجوهرى هو أن نكون على استعداد للحوار وأن نستخدم لغة العقل » .

وخيل إلى الكثيرين حينئذ أن هذه الكلمات الصادرة عن بورقيبة إنما تفتح نافذة أمل ، وعلى الفور تناقلتها عنه مختلف الصحف الأجنبية ، وكان الإسرائيليون هم أول من اهتموا بها ، وطلبوا إيضاحات حول هذا الحديث . فترى ما الذى كانت تتصوره حكومة تل أبيب ؟ وما الذى كان فى نيتها أن ترد به على ما كان يبدو أنه مبادرة عربية ؟ وبينما كنت ذات يوم فى لندن اتصلت بى السفارة الإسرائيلية لكى تبلغنى أن آبا إيبان وزير الخارجية مستعد لإيضاح وجهة نظر حكومته . وعند ذلك أخذت

أول طائرة . وقال إيبان : « إننا مستعدون لتقديم (تنازلات) جوهرية للعرب فيما يتعلق بالأراضى المحتلة ، ولكن الوقت لم يحن بعد لكى نرسم خطوطاً على الخريطة الجغرافية . إن ما نطلبه هو أن نتمكن من اللقاء وجهاً لوجه مع الممثلين العرب ، وسوف يجىء الباقى فيما بعد ، إننا على استعداد لكى نلتقى نحن والجميع ولا يهم أين مع إخطار يسبق بأربع وعشرين ساعة ، ولكن ليس بزعماء ما يقال لها المنظمة الفلسطينية التى نعتبر أعضاءها من الإرهابيين والخارجين على القانون » .

لقد عاد كل شىء إلى نقطة البداية . إن إسرائيل كانت لا تزال مقتنعة بأنها هى الأقوى عسكرياً ، فتظاهر زعماؤها بأنهم لا يشعرون بما يشار إليه من احتمال استخدام العرب لسلاح البترول . ولكن السادات لم يكن فى استطاعته إزاء حالة عدم الصبر فى داخل بلاده ؛ والمشكلات الملموسة التى كانت تتضاعف بالنسبة لمصر نتيجة لاستمرار حالة الحرب أن ينتظر أكثر من ذلك . فلما كان عيد المولد النبوى وقف يخطب فقال : « عندما نحتفل بعون الله فى العام القادم بذكرى مولد الرسول ، فإن الذى سيتحرر لن تكون سيناء فقط ، وإنما القدس كذلك . وسوف يهزم الإسرائيليون ويذوقون الذل ، وهذا هو المصير الذى هم جديرون به » .

على أن السادات كان يدرك أن الوعود لم تكن تكفى ، ومن هنا فإنه كان ماضياً فى تهيئة الظروف للعمل . لقد كانت العلاقات بين القاهرة وموسكو بعد استبعاد المساعدين السوفييت قد طرأ عليها الكثير من الفتور ، حتى وإن كان الجانبان لأسباب مختلفة يعملان من أجل إنقاذ المظاهر . وعلى كل حال فإن السادات استطاع فى شهر مايو عام ١٩٧٣ أن ينتزع شيئاً من النجاح ؛ فقد تضمن البيان المشترك الذى صدر فى موسكو

فى ختام اجتماع عقد بين جروميكو والزيات وزيرى خارجية مصر والاتحاد السوفييتى – تضمن أن هذا الأخير يعد بتقديم كل مساندة إلى مصر « فى الجهود التى تقوم بها لإزالة آثار العدوان » : أى من أجل استعادة الأراضى المفقودة . وبالتوازى مع ذلك تمكن السادات كذلك من الحصول على شحنات أخرى من الأسلحة ، ولو أنها لم تكن كل ما يريد ، وبعد أن أبلغ السوفييت أن الوضع الحالى لا يمكن أن يستمر إلى الأبد .

وفى الصيف التالى أخذت الأمور تتقرر : فبعد أن كان هنرى كيسنجر يوجه عملياً اتجاهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، إذا به بعد إن لم تكن له الصفة الرسمية يحل بدلا من وليام روجرز وزيراً للخارجية . وكيسنجر رجل متخصص فى العمل فى الظروف « الساخنة » ، كما كانت الحال بالنسبة لفيتنام . وقد قيل عنه : إنه « مساير لاتجاه التاريخ ، وعلى استعداد لتقبل كل ما يأتى به من نكبات ، ويرى أن الدبلوماسية تصبح لديها إمكانات إن الدرس الذى خرج به الكثيرون هو أنه ينبغى تصعيد خطورة موقف ما إلى أقصى درجة حتى يصبح للدولة العظمى ليس فقط الحق بل القدرة على إظهار كل ثقلها باسم مسئولياتها فى العالم » .

وفى عشية انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة قام كيسنجر بأول عمل له بوصفه الرئيس الرسمى للدبلوماسية الأمريكية ، فدعا إلى مأدبة غداء ممثلى جميع الدول العربية الموجودين فى نيويورك ، بما فيهم ممثلو الدول التى ليست لها علاقات رسمية بالولايات المتحدة . وكانت هناك أقلية منهم رفضت الدعوة ، ولكن الباقين ذهبوا إلى الموعد . وقد ألمح البعض إلى نظرية تقول إن أمريكا عمدت ، تحت تأثير التهديد بإحداث أزمة بترولية بدأ الحديث عنها إلى التفكير فى تغيير الجواد الذى تستخدمه فى

الشرق الأوسط : أى أنها تعد العدة للتخلى تماماً عن إسرائيل ، وتختار بدلا منها العرب . غير أن هذه فى حقيقة الأمر كانت نظرية غير واقعية ؛ ومع ذلك فإن الحركة التى قام بها كيسنجر كانت تشير إلى أن هناك نوعاً من التقارب قد حدث . وبمعنى آخر فإن رغبة قد ظهرت بوجود نية على أن تقوم الولايات المتحدة من الآن فصاعداً بدور نشيط فى محاولة البحث عن حل يقوم على التفاوض : وذلك بأن تكون بمنأى عن الجانبين بدلا من أن تنحاز إلى جانب منهما ، وكان هذا بالذات هو ما تريده مصر .

ويقول البعض الآخر : إن وزير الخارجية الأمريكى قد أوحى للعرب وعلى وجه خاص إلى المصريين ، بأن هناك حاجة إلى مناسبة وإلى واقع جديد من شأنه أن يهدد السلام العالمى حتى تضطر أكبر دولة فى العالم إلى القيام بما يلقيه ذلك على كاهلها من التزام . فالولايات المتحدة لا يمكن أن تتحول من موقف المتفرج إلى موقف المشترك فى التمثيل إلا إزاء وضع متفجر خطير : من هنا كان على الجانب العربى أن يهيئ الظروف التى تحمل أمريكا على هذا التغيير .

وحتى هذه النظرية فإنها كانت متفقة تمام الاتفاق مع رؤية السادات ؛ فقد قرر السادات كما رأينا بعد فشل الرحلة التى قام بها حافظ إسماعيل إلى واشنطون ، أن يشن الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة ، بل حصل كذلك على تعهد قاطع من جانب الروس بمساندته . إلا أن الرئيس المصرى كان أول من لا يريد حرباً ذات أبعاد شاسعة تجعله يعيد من جديد من حيث الواقع حالة التبعية التى كانت عليها مصر إزاء السوفييت ، إنما كانت تكفيه هزة هائلة ، يزلزل بها ذلك الاستقرار الموهوم فى المنطقة المتمثل فى

حالة اللاحرب واللاسلم ، ويحرك الأمور على المستويين السياسى والدبلوماسى.
ولم يكن السادات يهدف إلى جعل الاتحاد السوفييتى ينزلق إلى تورط عسكرى جديد فى الشرق الأوسط ، وإنما كان يتطلع إلى إحداث التزام سياسى أمريكى ؛ ومن هنا فإنه أطلق على خطته اسم « عملية الشرارة » . إنها فى رأيه الشرارة التى تحدث حريقاً ، هو الحريق الذى يضطر كيسنجر بالقوة أن يسارع لإطفائه .

كانت خطة الحرب التى وضعها السادات تتضمن هجوماً يقع فى وقت واحد على الجبهتين المصرية والسورية ، ومن هنا كانت الضرورة الحتمية لتنسيق خطوات الهجوم مع القيادات فى دمشق منذ شهر أغسطس . وقد أبلغ السادات كذلك الملك فيصل بخطته ، وذلك فى أثناء زيارة قام بها فى الصيف إلى الرياض ، وحصل على موافقته عليها ؛ أما السفير السوفييتى فى القاهرة – وكان فى تلك الأيام هو فينوجرادوف – فقد أبلغه السادات أن الموقف أصبح « غير محتمل » ، وذلك بعد ما أعلنه موشيه ديّان بشأن المستوطنات الإسرائيلية الجديدة فى سيناء . وقد أضاف إلى ذلك أن الأيام القادمة سوف تكون هى التجربة التى تمتحن فيها معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر وروسيا . وقد حرص السفير على أن يدون مذكرة دقيقة لكل ذلك ، ووعد بإبلاغ كل شيء إلى بريجنيف . وقال له السادات . « بلغ بريجنيف وحده » ، فلقد كان حريصاً على ألا يعرف خططه أشخاص كثيرون . وأما القذافى فإنه لم يحط علما بأى شيء من ذلك ، ولو أن المناسبات لم تعدم لذلك ، خاصة أن رئيس وزرائه (جلود) جاء إلى القاهرة قبل أيام قليلة من نشوب المعركة .

وعندما أصبحت الاستعدادات للحرب المصرية فى حالة متقدمة

نشأت مصادقة لا بأس بها أتاحت للسادات أن يظهر مرة أخرى حسن نواياه إزاء أمريكا : فلقد كان رجال الأعمال والفنيون يناقشون منذ بعض الوقت طريقة تعالج بها الأوضاع الناتجة عن إغلاق قناة السويس ، وخاصة فيما يتعلق بشحنات البترول إلى أوربا ، وتمت الموافقة على مشروع يقوم جزئياً مقام القناة ، وهو إنشاء خط أنابيب يمتد من خليج السويس قدرته فى المرحلة الأولى نقل ثمانين مليون طن من البترول الخام كل عام ؛ وقد أجريت مناقصة عالمية اشتركت فيها شركات إيطالية وفرنسية وإنجليزية وأمريكية للحصول على هذه العملية .

وفى أواخر شهر سبتمبر تقريباً أعلنت نتيجة المناقصة ، فكانت مفاجأة للجميع : ذلك أن العطاء قد رسا على شركة بتشيل الأمريكية فى سان فرنسيسكو . فهل كان عطاء هذه الشركة أقل من العطاءات الأخرى ؟ لقد زادت دهشة مجموعة الشركات الأوربية عندما تبينت أن الشروط التى قدمتها الشركة الأمريكية لم تكن أفضل الشروط ، ومن هنا فطنت إلى أن القرار كان سياسياً ، وفى نفس الوقت تم توقيع عدة اتفاقيات مع شركات أمريكية أخرى للبحث عن البترول فى مياه السويس وفى البحر الأحمر والدلتا . إن السادات قد فكر فى كل شىء قبل أن يمضى فى خطته الحربية . فهو يحصل على ضمان مضاد من أكبر دولة فى الغرب يضيفه إلى الضمانات الكثيرة التى يهيئ بها لنجاح خطته .



عملية الشرارة

يقع البيت الذى يقطنه السادات فى الجيـزة على النيل ، ويكاد يكون ملاصقاً للسفارة السوفييتية . وتحيط بهذا البيت حديقة جميلة تقوم فيها أشجار النخيل ، وبعض أشجار الزينة ؛ وقد أثث بمنقولات قيمـة ، وعلقت على جدرانه بعض اللوحات القديمة ؛ وهناك كذلك أحد الرسوم الجدرانية فى غرفة الاستقبال يمثـل هرب إينيا من طروادة ومعه والده أرسيس الذى حمله على كتفيه .

وفى عشية حرب يوم الغفران كان السادات موجوداً فى هذا البيت مع قرينته جيهان وبناته الثلاث نهى ولبنى وجيهان ، ومن هذا المكان انطلق فى ساعة متأخرة من عصر اليوم الخامس من أكتوبر ؛ لكى يقبع فى مقر قيادته العامة . وتروى قرينته ذلك فتقول : « كنت قد لاحظت فى الأيام السابقة على ذلك أن وزير الحربية والقادة العسكريين يذهبون

ويجيئون إلى البيت ، ولم أكن أعرف شيئاً مما كان زوجى يقوم بإعداده ، وذات يوم قال لى فجأة تقريباً : إنه سيترك البيت بعد ساعتين ، وسيتغيب لبعض الوقت » .

أما السادات فيعيد ذكر ما جرى فى تلك اللحظات قائلاً : «كان طبيعياً أن أحتفظ بسر الحرب حتى على زوجتى ، وفى مساء اليوم الخامس من أكتوبر خرجت من البيت وأنا أقول لها إنى سأظل فى الخارج لاجتماع هام قد يستمر طوال الليل ، وأعتقد أنها لاحظت فى الأسابيع الماضية أنى كنت مشغولاً أكثر من المعتاد مع قيادات الجيش والبحرية والطيران ، وأنى فى بعض المرات لم أعد إلى البيت قبل الفجر ، وقد لاحظت هى أننى لا أكاد أخلد إلى النوم ، ولكن لابد أنها خمنت أن هناك قراراً سرياً هاماً يوشك أن يتخذ » .

كان ذلك شهر الصيام ، وقد اعتاد الزوجان أن يتنزها فى الحديقة قبل موعد تناول الإفطار . وكانت جيهان قد أدركت فى الواقع أن زوجها يوشك أن يقدم على خطوة خطيرة ، غير أن الشجاعة لم تؤتها لكى تسأله بطريقة مباشرة عما هناك . إلا أنها لكى تعرف المزيد لجأت إلى وسيلة أخرى . وهى تقول عن ذلك : « لقد سألته ذات يوم : هل يجب أن أبعث فى الغد ابنتنا الصغرى إلى المدرسة ؟ فلم يظهر أى دهشة من هذا السؤال . وكان موعد الدراسة ينتهى فى الساعة الثانية ، فاتفقنا على أن يذهب السائق للعودة بها إلى البيت حوالى الظهر . وهكذا أدركت أنه فيما بين الظهر والساعة الثانية سوف يحدث شىء على جانب كبير من الأهمية » .

وفى ذلك المساء سارت مع زوجها حتى الباب ، ثم قالت له : « الله معك » ، وبعد ذلك انتظرت إلى أن توارت السيارة وراء السور . ولقد أقيمت

القيادة العامة للسادات فى قصر الطاهرة ، وهو واحد من القصور الكثيرة للأسرة الملكية السابقة ، ثم أهداه الملك فاروق إلى زوجته الأولى ، وكان أول ما فعله السادات لدى وصوله إلى هناك أنه ارتدى ثياب القائد الأعلى للقوات المصرية ، ثم صدرت الأوامر بحظر الدخول أو الخروج من القصر ، وكان يتعين تسجيل جميع الاتصالات التليفونية ، التى تتم معه .

وفى الخارج كان ينبغى أن تمضى الحياة فى سيرها الطبيعى إلى أن يعلن عن بدء الأعمال الحربية التى جرت بعد ذلك ، عن طريق الإذاعة ، من خلال مجموعة من البيانات المتتالية . ولقد كانت مذكرة مواعيد قرينة الرئيس مشغولة طوال صباح اليوم السادس من أكتوبر بلقاءات مع عقيلات الدبلوماسيين الأجانب ، فكان عليها بدورها الالتزام بارتباطاتها ؛ وهى تحكى هذه اللحظات بقولها : « لقد بذلت كل جهدى حتى لا يبدو منى ما يدل على أننى لست كبقية الأيام ، كل ما هناك أنه عندما انصرفت آخر الزائرات انسحبت إلى غرفتى ، وطلبت أن يحضروا لى جهاز الراديو الترانزيستور . وسألتنى ابنتى عن سبب ذلك ، فقلت لها : إنى أريد الاستماع إلى نشرة الأنباء » .

وفى الساعة الواحدة بعد الظهر أذاع راديو القاهرة أول بيان ، وفيه اتهام إلى الإسرائيليين بأنهم انتهكوا وقف إطلاق النار بغارة قام بها بعض رجال الكوماندوز ؛ وبعد نصف ساعة ، قال المذيع : إن مصر قد ردت على هذا العدوان ، وإن الرئيس فى طريقه إلى القيادة العامة للعمليات . ومنذ تلك اللحظة أخذت البيانات تتوالى بكثرة ، على حين أخذت الأناشيد الوطنية والموسيقى العسكرية تحل محل البرامج العادية . كان هدف القيادات المصرية هو الإبرار على الضفة الشرقية لقناة السويس ، مع عدم الاندفاع

إلى ما هو أبعد من ذلك ؛ إذ كان على قواتها ألا تخرج عن مجال حماية المدفعية ، وخاصة حائط الصواريخ القائم على الضفة الغربية .

وفى نفس ذلك الوقت بدأت العمليات على الجبهة السورية ، وكانت الخطة قد تم الاتفاق عليها منذ شهر أغسطس بين هيئتى الأركان العامة فى القاهرة ودمشق . وكانت فكرة الهجوم فى الساعات الأولى من بعد الظهر ، فكرة مصرية ، إذ أن القوات التى كان عليها عبور القناة ستكون الشمس وراءها طول النهار ، ثم لما يجىء الليل ، يكون لديها الوقت الكافى لوضع الجسور ، بغير أى احتمال تقريباً لتلقى ضربات جوية .

وما كاد السادات يتلقى الأنباء بأن القوات المصرية قد وضعت أقدامها فوق أرض سيناء ، وأن كل شىء بدا وكأنه يسير وفقاً للخطة الموضوعة ، حتى رفع التليفون واتصل بالسفير السوفييتى فينوجرادوف وقال له : « إننى أبلغك أن أبنائى هم الآن فى الضفة الشرقية لقناة السويس » . وهنأه السفير على نجاح الهجوم ، ثم أضاف السادات قائلاً : « أرجو أن تبلغ موسكو أنه من الآن فصاعداً سوف نكون فى حاجة إلى الكثير من المساعدات ، لإتمام هذا العمل » .

والواقع أن السادات لم يكن قد فكر قط فى غزو كل سيناء بتلك الحرب ، فلقد كان يكفيه ألاً يرد الجنود المصريون على أعقابهم من المواقع التى استولوا عليها فى هجومهم المفاجئ ؛ ولذلك فإن الجيشين المصريين اللذين انتقلا إلى الضفة الشرقية للقناة ما كادا يفعلان ذلك حتى اتخذا على الفور موقف الدفاع ؛ ذلك أن السادات كان مقتنعاً بأن نجاحاً عسكرياً ولو صغيراً يحرزه من شأنه أن يعتبر نجاحاً سياسياً ضخماً ، وفى جميع الأحوال دفعة قوية فى معنويات الشعب المصرى . وقد دلت الأحداث التى وقعت

بعد ذلك على أن رؤيته كانت سليمة .

غير أن الحرب – لكى تتيح لمصر جميع المزايا السياسية التى كانت تتوقعها – لم يكن فى الإمكان أن تنتهى على الفور ، فقد كان يتعين أولاً أن يدرك الرأى العام العالمى الأخطار التى ينطوى عليها الموقف ، وكان لابد من إتاحة الوقت للحلفاء العرب أن يتخذوا قراراتهم ، ولاسيما فيما يتعلق باستخدام سلاح البترول . ولو أن هذه الحرب اقتصرت على يوم واحد أو يومين ما كان العالم قد استيقظ ، وأهم من ذلك أن أمريكا ما كانت لتتحرك .

إن وجهة النظر العسكرية البحتة تقول ، إن المصريين كان يتحتم عليهم أن ينتهزوا فرصة أنهم اقتحموا خط بارليف ، ويستغلوا ذلك فى ضرب العدو ضربات قاصمة قبل أن يتمكن من إعادة تنظيم صفوفه ؛ لكن القيادات المصرية كانت لا تزال واقعة تحت تأثير عقدة التفوق الإسرائيلى فى مجال المناورة ؛ ولذلك فإنها قنعت بذلك النجاح الأولى ، ولم تشأ أن تغامر أكثر من ذلك ؛ وهكذا تخلى جيش السادات عن الاندفاع إلى العمق ، وإن كانت إسرائيل فى تلك الساعات قد قررت إعطاء أفضلية للجبهة السورية ؛ إذ حشدت عليها الجانب الأكبر من احتياطياتها .

وبينما كانت القوات المصرية من الناحية العملية لا تتحرك من الخطوط التى وصلت إليها فى الثمانى والأربعين ساعة الأولى من الحرب ، كانت الآلة السياسية قد بدأت على كل حال دورانها ؛ فلم يكد يمضى يوم حتى تبادر دولة أفريقية جديدة إلى قطع علاقاتها مع إسرائيل ، وكانت هذه النتائج بالنسبة لحكومة تل أبيب بمثابة الهزيمة الدبلوماسية الساحقة .

لقد ظلت سنوات طويلة تعمل لنمو علاقاتها وخاصة فى بلاد أفريقيا السوداء ، حيث أرسلت بعثات كثيرة ، وقدمت مساعدات فنية وتجارية ضخمة ، والمئات من المدربين العسكريين . لكن حكومات هذه الدول كانت تخضع الواحدة بعد الأخرى تحت وطأة ضغط حركة واسعة من الرأى العام ، أظهرت للمرة الأولى بصورة قوية أهمية التضامن بين دول العالم الثالث .

غير أنه كان لا بد من حدوث تطورات أخرى أكثر حسماً من ذلك ؛ ففى ذات يوم – وكان عمر السقاف وزير خارجية العربية السعودية فى أمريكا لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة – طلب تحديد موعد لمقابلة له مع نيكسون ، لكى يسلم له رسالة من الملك فيصل . وفى هذه الرسالة بالذات كان العاهل السعودى يبلغه قرار تطبيق الحظر على صادرات البترول المتجهة إلى الولايات المتحدة . وبقدر ما كانت علاقات فيصل وثيقة مع الولايات المتحدة ، فقد اضطر بدوره أن يحنى رأسه أمام ضغوط المشاعر الشعبية . وهكذا ، فإن المغامرة التى قام بها السادات ، بعد أن أعادت للقوة العسكرية المصرية مكانتها ، تكشفت كذلك عن نجاح كامل على المستوى السياسى . وفى ذلك الوقت ، أى فى اليوم السابع عشر من أكتوبر اجتمع فى القاعة الذهبية بفندق شيراتون الكويت ممثلو عشر حكومات عربية ، ليسوا جميعاً أعضاء فى منظمة الدول المصدرة للبترول ، وقرروا فضلاً عن قرار الحظر المفروض على الولايات المتحدة وهولندا تخفيض إنتاج بلادهم من الخام ، بما لا يقل عن خمسة فى المائة كل شهر عن مستواه فى شهر سبتمبر ، فكان ذلك بمثابة وضع سيف ديموقليس على رقاب حلفاء أمريكا فى أوربا .

وإلى هنا كان يبدو أن الأمور سائرة فى طريقها الصحيح ؛ لكن الحرب كانت مستمرة ، ومع مرور الأيام كانت تتزايد الاحتمالات فى أن هذه العملية التى بدأها السادات ، يمكن أن تفلت من يده . حتى ناصر ، كان قد تصور فى عام ١٩٦٧ أنه معرض لمغامرة محسوبة ، وأن فى استطاعته أن يظل فى حدود الأمن ، ثم سار كل شىء بعد ذلك على عكس ما توقع ؛ فكان يتعين إذن تجنب تكرار هذه التجربة . حقاً أن النجاح فى عبور القناة قد رفع الحالة المعنوية للمصريين إلى عنان السماء ، وحملت إلى الذروة مكانة السادات ؛ فقد جاء الكثيرون من الصحفيين ، ومن بينهم عدد كبير من الأمريكيين ، وحصلوا على تصاريح بالذهاب إلى سيناء ، ليستطيعوا أن يشهدوا بعينى رءوسهم ذلك النجاح المصرى العظيم ، ويروا الحصون المنهارة فى خط بارليف ، وفى التليفزيون بدت الوجوه الكالحة لأسرى الحرب الإسرائيليين ، وقد علاها الغبار والخوف ، ولا تختلف فى شىء عن وجوه الأسرى العرب الذين شوهدوا منذ ست سنوات مضت فى تليفزيون تل أبيب . ذلك أن الهزيمة لها دائماً نفس الوجه .

لقد كانت الصيحة التى أطلقها الجنود المصريون وهم يضعون أقدامهم فوق رمال سيناء هى « الله أكبر » . وعندما نشرت الصحف ذلك تفجر فى المنطقة جدل عنيف : ذلك أن تيارات اليسار التقدمى كانت تزعم خلال سنوات بالاتفاق مع أغلب التيارات الفلسطينية أن العالم العربى يخوض « حرباً ثورية » ، وليس « حرباً دينية » . لكن هذه الصيحة التى تنطلق الآن من الجنود تحمل تكذيباً لذلك الادعاء . إنها تبرز بصورة غير مباشرة أن الدور الذى يقوم به الملك فيصل يقوى ويتسع ، ومهما يكن من شىء فإن النجاح العربى كان ينطوى على قدر كبير من القوة بحيث خفف من

وطأة الخلافات الداخلية بين التقدميين والمحافظين .

وحتى السادات قد فقد شقيقاً أصغر منه سناً ، سقط شهيداً فى هذه الحرب . وبعد انقضاء الأيام الأولى من الحرب لحقت قرينة الرئيس به فى قصر الطاهرة ، إذ بدأت تصل إلى القاهرة قوافل الجرحى ، فكانت تقضى أوقاتاً طويلة فى المستشفيات . وفى ساعة متأخرة من الليل يجتمع الرئيس وزوجته على طعام الإفطار فى رمضان ، وكثيراً ما كان ينتهى الطعام بغير أن يتبادلا كلمة واحدة . وكان هو يتناول بعض الخضر المسلوقة ، وقليلاً من الجبن الأبيض . وتروى هى ذكريات تلك الأيام فتقول : « لقد قلت له ذات مرة : إنه قد يكون من الأفضل للمرء أن يخسر حرباً أخرى ، بدلاً من أن يظل دائماً فى حالة من الإذلال ! وقد اضطررت كذلك أن أنقل إليه نبأ مصرع شقيق له فى القتال . كان أصغر سناً منه ، وكان أنور يعتبره بمثابة الابن . وبدأت الحديث بأن قلت له : إن طائرته قد أسقطت فوق الأرض التى يسيطر عليها العدو ، وإنهم أسروه ، ولم يصدر عنه أى رد فعل . وفى اليوم التالى أضفت عبارة أخرى ؛ إذ بدأت الحديث بأن رويت أنى التقيت فى المستشفى العسكرى بضابط بادى الحزن ؛ لأنه فقد ابناً له ، وقد قدمت إليه العزاء وأنا أقول له : إن هذه هى التضحيات التى يطلبها منا الوطن ، ثم أضفت : « حتى زوجى قد فقد شقيقاً » . وعند هذا الحد أدرك أنور كل شىء ، وتطلع إلىَّ برهة يسيرة ، ثم قال : « لم يبلغنى ذلك أحد » .

لقد دخل السادات الحرب ، لكى ينقذ شرف مصر ، وبشرف مصر يجب أن يخرج منها . غير أنه كان يلوح فى بعض الأوقات خطر أن يطرأ

تحول على الموقف ، فينقلب كل شيء فى المعركة رأساً على عقب . وفى خلال أيام أوشكت مصر أن تتعرض لكارثة عسكرية ، كان يمكن أن تفـوق ما حدث فى الحرب السابقة : ذلك أن الإسرائيليين استغلوا ثغرة فى التنسيق من الجانب المصرى ، ونجحوا فى دق إسفين بين الجيشين اللذين تكون منهما رأس الجسر فى سيناء . وهكذا عبرت الدبابات التى يقودها الجنرال شارون بدورها القناة ، عند البحيرات المرة ، ونتيجة لذلك نشأ وضع دقيق للغاية من نوع حروب التحركات التى سبق أن أظهر فيها الإسرائيليون كفاية ملموسة . غير أنهم فى القاهرة كان لابد لهم من مرور وقت طويل حتى يتم تبليغ القيادات بهذه الواقعة الجديدة ، الأمر الذى دعم بغير شك المناورة الإسرائيلية .

ويقول السادات : «كانت حساباتنا تقوم على أن إسرائيل تستطيع أن تصمد أربعة عشر يوماً ، ولديها عتاد مماثل لعتادنا ، غير أنه قبل انتهاء هذه المهلة بثلاثة أيام إذا بالولايات المتحدة تتدخل ، وإذا بالخمسمائة دبابة التى فقدتها إسرائيل فى الأيام الثلاثة الأولى تصبح ثمانمائة ؛ ولذلك دهشنا من عدد الدبابات الجديدة التى نراها أمامنا ، هذا غير القذائف الحديثة المضادة للدروع والصواريخ الموجهة ، وغير ذلك من الأسلحة التى خرجت من الترسانة الأمريكية ، بعضها من أنواع لم يزود بها الجيش الأمريكى بعد ! » .

وظهرت بعد ذلك أعذار كثيرة فى مصر لتفسير هذا التغيير الجذرى الذى حدث فى ميدان المعركة فى المرحلة الثانية من الحرب : فقد تحدث القادة المصريون عن ممر ظل مفتوحاً بصورة غير قابلة للتفسير بين الجيشين . وقيل كذلك : ، إن منطقة الدفرسوار الواقعة غرب القناة ، حيث وقعت الثغرة

الإسرائيلية ليست أرضاً صحراوية ، ولكنها أرض مزروعة فيها أعداد كثيفة من أشجار النخيل والموز والفاكهة ؛ وقد استطاعت قوات العدو الاختباء فيها ، ثم تسللت فى حمى هذه الزراعات .

وقد تحدث السادات فيما بعد عن عملية الدفرسوار قائلاً : « إن التعويض الأمريكى لسلاح إسرائيل أتاح لهـا القيام بعملية الدفرسوار الـتى ذكرتنى بإلحاح بذلك الهجـوم الانتحارى الذى قام به الألمان فى منطقة (الأردين) الفرنسية عندما أدركوا أن مصير الحرب العالمية الثانية قد تقرر . لقد انتقل الإسرائيليون إلى الضفة الغربية ببساطة لكى ينشروا الذعر ؛ وقد بدأ الهجوم فى شكل عملية صغيرة - ولا أنكر هنا أن خطأ فى الحساب حدث من ناحيتنا - ولكن هدفه الرئيسى كان الحصول على ميزة سياسية أكثر منها عسكرية . ونتيجة لذلك أقام الإسرائيليون دعاية ضخمة ، ملئوا بها أوربا عدة أيام » . وتناول السادات الموضوع من زاوية أخرى فقال : « ليس صحيحاً أن قواتنا فى سيناء كانت معرضة للحصار بسبب المناورة الإسرائيلية ، إنما الذين كانوا فى وضع أسوأ هم الإسرائيليون فى الضفة الغربية الذين يمكن القول : إنهم بدورهم كانوا محاصرين بقواتنا . لقد كانت المواقع متداخلة بعضها فى بعض ، وإذا كنت لم أصدر أمراً لإنهاء الجيب الإسرائيلى فإن ذلك كان لأنى أدركت أنه كان سيحدث أزمة عالمية ذات أبعاد كبيرة » .

والواقع أنه بعد أن زالت المرحلة الأولى من المفاجأة التى نتجت عن الهجوم الذى تم يوم ٦ أكتوبر فإن مصر بدورها قد فوجئت بالصفات الاستراتيجية والتكتيكية العالية فى أداة الحرب الإسرائيلية : إن هناك

شواهد كثيرة على أن قيادة الأركان فى القاهرة قد قللت فى بداية الأمر من أهمية الثغرة التى فتحتها وحدة مدرعة كانت تحت قيادة الجنرال شارون . .

على أن الصدمة التى أحدثتها الحرب كان من شأنها أن حركت الدبلوماسية فى الدول الكبرى التى خشيت عند هذا الحد أنها توشك أن تتورط فى النزاع . لقد أقامت الولايات المتحدة أكبر جسر جوى فى التاريخ ؛ لكى تزود إسرائيل بالسلاح ، وراحت طائرات (جالاكسى) العملاقة التى كانت تهبط فى جزر الأزور للتزود بالوقود تنطلق عبر البحر المتوسط مارة فوق مضيق جبل طارق . ولم يكن الاتحاد السوفييتى من ناحيته يستطيع قبول مهانة ثقيلة جديدة للعرب، هى للظروف التى كانت قائمة مهانة له أيضاً ؛ ومن أجل ذلك طار كوسيجين رئيس الوزراء السوفييتى إلى القاهرة ؛ لكى يعرف من السادات إلى أى حد يريد أن يصل ؛ وقد عرف منه المصريون ما الذى يحدث على الجبهة ، وهو ما لم يفت طائرات الاستطلاع التى أرسلتها موسكو .

وفى نفس ذلك الوقت تقريباً كان نيكسون يستقبل فى واشنطون وفداً من وزراء الخارجية العرب ، يتكون من كل من وزراء العربية السعودية ، والكويت ، والمغرب ، والجزائر . وقد اختير هذا الوفد بحيث يكون ممثلو البلاد الموالية للغرب هم الأغلبية . وتحدث نيكسون إليهم بلهجة المصالحة ، وأبدى تفهماً لوجهة النظر العربية . وفى نهاية الاجتماع ، وبالذات عندما كانت مصاير الحرب تتحدد فى الميدان ، قصد كيسنجر إلى العاصمة السوفييتية لكى يجرى عملية استطلاع بين الدولتين العظميين .

ومن هذا العمل الدبلوماسى الذى أصبح فجأة مكثفاً نشأ الاتفاق على

توصية الأطراف بوقف إطلاق النار ، وهو الاتفاق الذى كان على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يصوت عليه مساء يوم ٢١ من أكتوبر . ويقول السادات فى ذلك : « لقد وافقت على مشروع لوقف إطلاق النار اقترحته معاً الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لأسباب ، منها أننا قد حاربنا إسرائيل أحد عشر يوماً ، ولكننا لسنا على استعداد لمحاربة أمريكا معها ، وقد وافقت كذلك على هذا القرار ، لأنه كان يطالب بالتطبيق الفورى للقرار رقم ٢٤٢ الذى يقرر عدم شرعية احتلال أراضى (الغير) بالقوة ، ويطالب بانسحاب إسرائيل » .

غير أن خاتمة الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة لم تحل المأساة الفاجعة فى المشرق ، وتركت عدداً من الأسئلة بغير جواب . وهناك كثيرون من الذين تابعوا هذه الحرب وكتبوا عنها قد لجئوا إلى الخيال فيما يتعلق بالتطورات المحتملة التى كانت ستحدث،لو أن الأمر بوقف القتال الذى تم الاتفاق عليه بين الدولتين العظميين وصدر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لم يجمد الأوضاع ويوقف الحرب ، بعد أكثر قليلاً من أسبوعين .

ولكن كان هناك عامل جديد ، وكان السادات يعرفه جيداً : ذلك أن الجانب الاستراتيجى العسكرى للنزاع فى المشرق إنما هو جانب صغير فى أحد التحديات ذات الأبعاد الدولية الكبرى . لقد كان هذا التحدى يعرض للخطر التوازنات الدولية ، ويشمل كذلك مادة أولية جوهرية هى البترول ؛ من هنا كان الموقف مختلفاً اختلافاً جذرياً بالنسبة لما كان عليه أيام ناصر . وهذا الواقع الجديد هو الذى أنقذ السادات عندما كان على حافة الهزيمة ، وأعطى العرب نصراً سياسياً عظيماً . وهكذا فإن « عملية

١٦٧

الشرارة » التى خطط لها السادات يمكن اعتبارها قد نجحت فى تحقيق الأهداف المقررة لها : ذلك أن الحروب لا يتم النصر فيها فى ميادين القتال فحسب ، والاعتقاد بغير ذلك قصور فى الخيال.إلا أن الخيال لم ينقص العرب قط .

الفصل السادس عشر

وجاء كيسنجر

ما كاد قرار وقف إطلاق النار يصدر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حتى أحس العالم بأسره برعدة عنيفة : ذلك أن الولايات المتحدة أعلنت حالة الاستعداد القصوى ، وهى التى يرمز لها بالحرف ٣ .. وهذه الحالة إجراء خطير لأنه يجعل جميع الجيوش والوحدات الأمريكية فى العالم « فى حالة تأهب كامل للبدء فى العمل » . وكانت المرة الأخيرة التى أعلنت فيها مثل هذه الحالة ، منذ عشر سنوات مضت عندما لقى كنيدى مصرعه ، واعتقد البعض فى أمريكا أنها تتعرض حينئذ لمؤامرة دولية محتملة .

لقد كانت القيادات الإسرائيلية هى أول من انتهك قرار وقف إطلاق النار ، فتمكنت بذلك من أن تلف حول مدينة السويس والجيش الثالث المصرى الذى كان مرابطاً فى سيناء ، وعلى الفور أعلن السوفييت أنهم لن يقفوا مكتوفى الأيدى إزاء هذا الاحتمال ، وكان فى مقدورهم أن

يقدموا قوات خاصة لتشكيل قوة تعمل تحت علم الأمم المتحدة ، « لإجبار إسرائيل على احترام وقف إطلاق النار » . وهنا تصورت أمريكا حقيقة أن موسكو تتأهب لإرسال قوة عسكرية إلى مسرح الحرب ، وإذ كان ذلك يغير التوازن فى المنطقة فإن واشنطون قررت إعلان تلك الحالة الرهيبة .

لقد قوبل هذا القرار الأمريكى بالكثير من النقد داخل الولايات المتحدة ، حيث وُصف بأنه عمل تمثيلى مدبر . ويرى أصحاب هذا الرأى أن نيكسون قد أراد بهذا العمل العنيف أن يثبت قوته فى وقت كانت فيه حكومته هدفاً لأشد أنواع الهجوم ؛ فقد أقال فى تلك الأيام المدعى العام الأمريكى كوكس الذى كان يتولى التحقيق فى قضية ووترجيت ، فاستقال تبعاً لذلك ريتشارد سون وزير العدل . وقبل ذلك بقليل استقال بدوره نائب الرئيس سبيرو أجنيو عقب فضيحة مالية . وكان الشارع الخامس فى نيويورك لا يفتأ يشهد مجموعات متزايدة من المتظاهرين ، تحمل لافتات عليها كلمات مروعة .

غير أنه حتى إذا كان الأمر مجرد مناورة عادية لأغراض داخلية فإن امتداد حالة التأهب إلى القوات النووية كان دليلا على أن العالم إزاء وضع خطير للغاية . وعند هذا الحد كان لا بد من تدخل بالغ السرعة .

وكما أجرى السادات حسابه بالضبط ،فإن عملية الشرارة التى أطلقها يوم السادس من أكتوبر قد حركت الأمور ، ووضعت حداً لحالة الشلل التى هى اللاحرب واللاسلم ؛ لقد استيقظت الدولتان العظميان وأمريكا أولهما ، فكان على دبلوماسية هاتين الدولتين أن تعمل من أجل إخراج العالم من أزمة كان يمكن أن تسفر عن خطر بالغ بالنسبة للجميع . لقد

تحطم الجليد وأمكن العسكريين المصريين بعد أن تحرروا بفضل عملية عبور القناة من عقدة الهزيمة والعجز ، أن يلتقوا أخيراً على مائدة المناقشات ، وأعداؤهم الإسرائيليون !

وقد تم هذا اللقاء التاريخى تحت خيمة كبيرة خضراء تابعة للأمم المتحدة عند الكيلو ١٠١ على الطريق بين القاهرة والسويس بحضور الجنرال الفنلندى إنزيو سيلازڤو . وقد استطاع المصورون ورجال السينما أن يلتقطوا صور أبطال ذلك التحدى الطويل ، وهم يجلسون وجهاً لوجه ، وحينما كانوا يتمشون خارج الخيمة ، وهم فى حالة انفراج .

لقد كان العالم إذن أمام وضع جديد تماماً يساعد على القيام بالمبادرات من النوع الدبلوماسى . وكانت القاهرة لا تزال متلفعة بقيود حالة الإظلام التى طبقت فى الحرب، عندما بدت فى السماء ذات مساء طائرة وزير الخارجية الأمريكية ، شبيهة بمذنب مضىء . ومنذ اللقاء الأول الذى جرى بين السادات وكيسنجر فإنهما ارتبطا بعلاقة ودية . ولما انتهت محادثاتهما اتضح أن التصريحات التى أدلى بها الرئيس المصرى تتسم بالتفاؤل ، وفيها شعور بالثقة بالوزير الأمريكى .

حقًّا إنه لم تكن هناك عقد كبيرة يتعين حلها ؛ فكما ذكرنا كان الإسرائيليون قد أحاطوا بالجيش المصرى الثالث على الضفة الشرقية للقناة ، وراحوا يهددون بعدم السماح بمرور توريدات الماء والأطعمة إليه ، لكن كيسنجر التزم للسادات بعمل ما كان ينبغى بالضغط بقوة على إسرائيل . وقد وثق الرئيس المصرى بصدق هذا الالتزام وبدأ ينادى وزير الخارجية الأمريكى بلقب « أخى كيسنجر » ؛ وكان من أوائل القرارات التى ظهرت عقب محادثات السادات وكيسنجر الاستئناف المباشر للعلاقات الدبلوماسية

بين الولايات المتحدة ومصر التى كانت مقطوعة منذ حرب ١٩٦٧ .

لقد جاء كيسنجر إلى الشرق الأوسط بشخصه ، ومنذ ذلك الوقت فإن أى نجاح أو فشل فى المفاوضات كان جزئيًا نجاحاً أو فشلا له . إنه بدأ سلسلة من المفاوضات الشائكة المثيرة للأعصاب ، كان كل كيلومتر من الأرض يتخلى عنه أو يحصل عليه أحد الأطراف ، وكل تحرك مهما صغر للقوات المتواجهة ، يتطلب الكثير من المناقشات ، وجرعة كبيرة من الصبر ؛ فلقد كان الإسرائيليون فى البداية يتصورون أنهم يأخذون الجيش المصرى المحاصر رهينة لديهم ، غير أن العرب خلقوا بدورهم موقفاً مشابهاً لذلك الذى مهد الظروف لحرب الأيام الستة بإغلاق خليج العقبة . والواقع أنهم كان فى استطاعتهم أن يوقفوا كل حركة للنقل من وإلى إسرائيل فى البحر الأحمر بعد أن فرضوا حصاراً على مضيق باب المندب عند طرفه الجنوبى ، ولم تكن إسرائيل قادرة على فعل شىء إزاء هذا الحصار ما عدا اللجوء إلى ما تستطيعه الدبلوماسية الأمريكية ؛ ومن هنا فإنه كان الورقة الرابحة فى يد كيسنجر لحمل الطرفين على أن يقدما (تنازلات) متبادلة .

لقد فاز السادات فى جانب من الرهان ، من حيث إنه نجح فى استدراج أمريكا إلى الجولة ،وهو بالحرب قد توصل إلى إنقاذ شرف مصر ، بقوة السلاح ؛ والآن فإن الكلمة انتقلت إلى الدبلوماسية وهى أرض يستطيع فيها العرب والإسرائيليون أن يعتبروا أنفسهم متساوين فيها على نحو ما ، من حيث إن لدى كل منهما القدرة الطبيعية اللازمة لها ، ومصادر الخيال . لكن العرب كانوا يتميزون عليهم بورقة أخرى ، هى البترول .

ومع مجىء كيسنجر بوصفه وسيطاً غير منحاز بدأت تظهر على السطح

مسألة عودة مصر إلى جانب الغرب ، وهى المسألة التى اتخذت الآن طابع مخطط وضعه السادات بصبر وبراعة عن طريق مراحل متتالية . إلا أنه كان لا يزال هناك تخطى معارضة هذه السياسة من جانب جزء كبير من المعسكر العربى . لقد شهدت الحرب ظهور وحدة مؤقتة بين العرب ، ولكن الأعمال الحربية ما كادت تنتهى ، حتى عادت الانقسامات القديمة حول الاختيارات السياسية التى كان ينبغى اتباعها تظهر من جديد .

ولقد أحس القذافى بأنه أهين ؛ لأن السادات لم يبلغه ويشاوره فيما يتعلق بقرار الهجوم يوم السادس من أكتوبر ، ولهذا السبب وصف هذه الحرب ذات مرة بأنها حرب تمثيلية . غير أن ذلك لم يمنعه من أن يوقع شيكات للسوفييت بعدة ملايين من الدولارات سداداً لتوريدات الأسلحة لمصر ، ولم يكن فى استطاعة القذافى وقد استبعد عن اتخاذ القرار بدخول الحرب إلا أن يعترض بصورة مدوية على هذا الاستبعاد .

حتى الرئيس السورى حافظ الأسد فإنه لم يخف أنه قبل قرار وقف إطلاق النار عن سوء خاطر : ذلك أن السوريين ، على عكس ما حدث عام ١٩٦٧ عندما لم يكونوا عملياً قد حاربوا قد أبلوا بلاء حسناً هذه المرة فى ميدان القتال . لقد صمدوا أمام الهجوم الإسرائيلى المضاد ، وتبين أن مدفعيتهم المضادة للطيران كانت فى منتهى الفعالية بفضل ما تلقوه من الاتحاد السوفييتى ، وكان ذلك واحدة من المفاجآت الكثيرة التى ظهرت فى هذه الحرب . حتى السكان المدنيون فى دمشق الذين تعرضوا لغارات انتقامية عنيفة قد أبدوا صلابة منقطعة النظير ؛ من هنا فإن الأسد كان يرى أن أسوأ الأوقات قد مرت ، وأن من المحتم الاستمرار فى الحرب ، طالما أن الجهد الحربى قد بدأ يحدث آثاره فى العدو .

وبعد أن التقى كيسنجر فى القاهرة والرئيس السادات ذهب إلى الرياض بالعربية السعودية ، فوجد أن الملك (فيصل) بدوره مصمم على الاستمرار فى الحرب . لم تكن لديه نية إلغاء الحظر على مبيعات البترول إلى الولايات المتحدة ، ويرفض كل الرفض سماع أى حديث عن التفاوض مع الصهاينة طالما أنهم لم ينسحبوا من مدينة القدس ، وهى المشكلة العزيزة على قلب الملك السعودى .

وكانت مواقف التشدد للحلفاء العرب مرجعها كذلك إلى أنه ما من دولة عربية لها مشاكل مع مصر . والواقع أنه من قدر هذه الدولة التى تعتبر أفقر البلاد العربية أن تدفع ثمناً باهظاً على مذبح القضية المشتركة . وكان السادات يدرك ذلك تمام الإدراك ، ويعتقد أنه قام بواجبه حتى النهاية . وبعد كل التضحيات التى تمت على مستوى الأمة العربية كلها ، فإن من حقه أن يفكر فى المصالح والاحتياجات العاجلة لشعب مصر .

إن مصر ترى أن الوقت قد حان للانصراف إلى إعادة البناء ، وإلى التطور الاقتصادى والاجتماعى المقبل . ومن قبل أن يتم انسحاب الجيش الإسرائيلى من الضفة الغربية لقناة السويس كان الحديث يجرى فى مصر عن إعادة فتح الممر المائى ، وإعادة الحياة إلى مدن بورسعيد والإسماعيلية والسويس التى دمرتها الحرب .

إن المصريين وقد اقتنعوا أنهم أصبحوا يلقون الاحترام الدولى بعد مهانة الهزيمة ، بات فى مقدورهم أن يسمحوا لأنفسهم بأن يتصرفوا بطريقة واقعية ، وهكذا قامت مشروعات ضخمة إنشائية وتحولية لأوقات السلم ، على حين أخذ يتحدد الاختيار الانفتاحى الذى كان السادات يرى أنه ستكون له آثار تشبه المعجزات فى انطلاق البلاد عن طريق تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية عليها .

وعند ذلك أكد السادات اتجاهه الاقتصادى ؛ فقد عين فى وزارة إعادة البناء أكبر مقاول للأشغال العامة فى العالم العربى ، وهو عثمان أحمد عثمان . وكان هذا فيما مضى يعمل فى قطاع الصناعة الخاص ، وأمم جمال عبد الناصر شركته – وهى المقاولون العرب – ولو أن عثمان استطاع أن يظل مديراً لها .

كان لابد أن تبدأ عملية إعادة البناء فى مصر من منطقة قناة السويس . ولم يكن يتعين جعل القناة تعود إلى العمل فحسب ، بل كان يجب توسيعها لجعلها صالحة لمرور البواخر الضخمة الجديدة والناقلات العملاقة التى تبلغ حمولتها مائة ألف طن وأكثر . إلا أن المشروع الذى وضعه عثمان كان يهدف كذلك إلى استصلاح كل الرقعة التى وراء القناة التى يمكن أن تجتذب رءوس الأموال الأجنبية ، وخاصة أموال الأشقاء العرب الأثرياء . لقد كان السادات واثقاً – بعد سنوات طويلة من النظام الموجه والثورى الذى كان من شأنه هرب رءوس الأموال – من أنه قد عثر على الصيغة السليمة لدفع عجلة التنمية .

ثم إن السادات كان مدركاً أنه قد اجتاز بقرار شن الحرب الرابعة بين العرب وإسرائيل المجازفة الكبرى التى يسمح بها التوازن الدولى ، ولم يصبح أمامه سوى أن يسير فى عزم وتصميم فى طريق « السلام المشرف » ، الذى أكد دائماً أنه ينتهجه .

لقد كان الحكم المسبق المضاد للدخول فى أى مفاوضات مباشرة قد سقط من حيث الواقع ، منذ أخذ العسكريون من الجانبين المتعارضين يجلسون تحت خيمة الأمم المتحدة عند الكيلو ١٠١ الشهير . وراحت الدولتان العظميان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، يضغطان لعقد مؤتمر للسلام تحت إشرافهما ، كان ينتظر أن يعترف فيه لهما بنوع من الوصاية

على منطقة الشرق الأوسط ، ومن أجل ذلك وزعت الدعوات لعقد مؤتمر فى جنيف تحضره الأطراف .

على أن السادات قبل أن يوافق على هذه الدعوة ، سعى للحصول على موافقة حلفائه العرب . وفى مؤتمر القمة العربى الذى عقد بالجزائر فى شهر نوفمبر عام ١٩٧٣ ، تلقت مصر الضوء الأخضر للاشتراك فى مؤتمر السلام ، وإن كانت الموافقة على ذلك لم تتم بالإجماع ؛ فلقد كان القذافى لا يزال مصمماً على عدم إجراء أى حوار ، وكانت أقل من ذلك تزمتاً الحكومة السورية التى برغم أنها استقبلت فى دمشق وزير الخارجية الأمريكى فإنها قررت فى النهاية أن تترك مقعدها فى مؤتمر جنيف خالياً . وقد قبل الملك حسين الدعوة بغير تردد ، لكن المشكلة كانت فيمن يكون له الحق فى أن يمثل فى المفاوضات الشعب الفلسطينى الذى يعيش فى الضفة الغربية لنهر الأردن ؟ وقد قيل : إن منظمة التحرير الفلسطينية التى يرأسها ياسر عرفات لن تكون حاضرة فى جنيف ، غير أن المنطق كان يقول إنه لا يمكن تجاهل الاستماع إلى صوت عدد من الجانب المعنى الرئيسى فى المشكلة ، فلقد كانت العقدة الحقيقية للنزاع تكمن هنا .

واستغرق مؤتمر جنيف للسلام يومين : فلقد افتتح ثم اختتم على الفور ، تاركاً وراءه بعض اللجان التى سرعان ما انتهت من مهمتها ؛ لقد تحول كل شىء إلى مجرد شكليات كبيرة ؛ وتصور كيسنجر أنه أحرز نجاحاً ؛ إذ حمل الجانبين على الالتقاء معاً ، أما جروميكو فكان بادى الارتياح من حيث رأى أن صفته كرئيس مناوب للمؤتمر تعادل الاعتراف الرسمى بمصلحة الاتحاد السوفييتى فى عودة النظام إلى المشرق .

غير أن هذا الجانب بالذات هو الذى قلل كثيراً من حماس أمريكا ،

بضرورة الاستمرار فى نفس الطريق ، لقد كان كيسنجر يريد أن يتولى هو وحده إدارة القضية ؛ لكى يصل إلى السلام فى هذه المنطقة الدامية . وقد وعد السادات بتقديم مساعدات ضخمة ، من شأنها أن تجعل من مصر ، « الهدف الأساسى للاستثمارات الأمريكية فى العالم العربى » . ومن وراء تأكيدات أكبر دولة فى العالم بدأ السادات يرى طريقين ينفتحان أمامه : الأول هو المؤدى إلى تسوية سلمية تأخذ فى الاعتبار الصحيح مصالح حكومته ، والآخر هو الذى يوصل إلى تنمية تتم فى بلاده على أساس مشاركة ضخمة من جانب رءوس الأموال والتكنولوجيا الأجنبية . وهكذا بدأت بالنسبة لمصر آمال جديدة ، وترقبات جديدة ، وصعاب جديدة .

القسم الثالث

الرهان الجديد

الفصل السابع عشر

دعوة إلى أموال البترول

بعد ثمانية أشهر من حرب رمضان (أو حرب الغفران) ، أعدت القاهرة لريتشارد نيكسون استقبالاً يشبه استقبال الظافرين . ويتحدث الناطقون باسم البيت الأبيض فى حماس ، عن جماهير غفيرة يتراوح عددها بين المليونين والثلاثة ملايين من الأشخاص ، هى التى وقفت على طول الطريق الذى يبلغ اثنى عشر كيلومتراً ، وقطعه الموكب من المطار إلى قصر القبة ، الذى أعد لنزول الضيف الأمريكى . ويقول رولاند زيجلر ، رئيس المكتب الصحفى : « لم يسبق أن رأيت شيئاً مماثلاً فى الرحلات التى قام بها الرئيس » . لقد كانت الولايات المتحدة واقعة تحت تأثير قضية ووترجيت ، ولكن الآلاف من اللافتات ارتفعت فى القاهرة وعليها عبارات تقول : « نيكسون . . إننا نثق فيك » أو « اصمد يا نيكسون » . وفى اليوم التالى خرجت صحيفة

جيروزاليم بوست وقد كتبت : « إن هناك حكمة فى كل هذه القصة هى : لكى يصفو العرب لأحد ، عليه أن يقدم الأسلحة إلى إسرائيل » .

وتكررت المظاهرة فى الإسكندرية . ولنقل رئيس أكبر دولة فى العالم ، أمر السادات للمرة الأولى بإخراج القطار الخاص الذى صنع للملك فاروق ، والذى ألحقت به عربة مكشوفة يطل منها على المناظر الجميلة . وقد رأى الفلاحون فى الدلتا ، وهم يلوحون بسعف النخيل ، الرئيسين يمران أمامهم وكأنهما ملوك من العصور القديمة .

غير أن المفاجأة الكبرى جاءت مع خاتمة الزيارة . فبين الرسوم الجدرانية الرائعة ، واللوحات المذهبة التى تمثل أجمل مشاهد الحب والغزل فى ذلك القصر الذى كان مقراً للملك فى عابدين ، وقع نيكسون والسادات « وثيقة القاهرة » التى جاء فيها وعد أمريكا بأن تساعد مصر . فى تطوير صناعتها النووية الخاصة من أجل الأغراض السلمية .

وفى أواخر شهر أبريل ، كان نيكسون قد طلب بالفعل من الكونجرس الأمريكى اعتماد معونة قدرها ٢٥٠ مليون دولار لمصر ، على حين أبدى البنك العالمى اهتمامه لدعم عدة مشروعات مختلفة فيها . وفضلاً عن ذلك ، فإن ديفيد روكفلر رئيس بنك شيزمانهاتن كان قد قدم غداة حرب أكتوبر ، شيكاً بمبلغ ٨٠ مليون دولار ، كقرض مباشر ، دليلاً على نوايا واشنطون الطيبة تجاه السادات . من هنا فإن ذلك الاستقبال الرائع الذى أعد لنيكسون لم يكن حساباً خاطئاً ، إذ جاءت عقب زيارة رئيس البيت الأبيض مباشرة زيارة وليام سايمون ، وزير خزانة الولايات المتحدة .

وفى القاهرة راحوا ينتظرون فى لهفة رءوس الأموال الأمريكية . وتلقت البنوك الرئيسية فيما وراء الأطلنطى التصريحات بفتح فروع لها فى مصر ،

وأخذت الصحف المصرية تشير بانتظام إلى أنباء مجيء ممثلى أكبر الأسماء فى عالم الصناعة ، ونزولهم فى الفنادق الكبرى المقامة على ضفاف النيل . وكان كل ذلك يدل على وجود جو من ترقب المعجزات .

فهل هذه هى مصر السادات ؟ إن السادات قد أقر دائماً بصراحة أنه لا يفهم فى الأيديولوجيات ، فالصورة التى يريد أن يكونها عن نفسه هى صورة رجل يحب الوقائع الملموسة ، ليكون على اتصال بواقع البلاد . ومن هذا الاتجاه الذى هو أقرب ما يكون إلى الاتجاهات التجريبية ، جاء اقتناعه بضرورة فتح أبواب مصر لرءوس الأموال الأجنبية .

وجاءت كلمة « الانفتاح » ، التى تلخص كل سياسة السادات ، التى فسرها بنفسه قائلاً : « لقد فقدت مصر ، نتيجة للمسئوليات التى أخذتها على عاتقها من أجل قضية فلسطين ، أكثر من عشرين مليارا من الدولارات . وقد أصبحنا من أكثر بلاد العالم فقراً . ولقد خرجت مصر من هذه الحرب منهوكة مكدودة بسكانها البالغ عددهم ثمانية وثلاثين مليوناً . إن الهياكل الأساسية فى مصر قد استهلكت تماماً خلال الأعوام السبعة الأخيرة ، وقد ساهم الأخوة العرب ماليًّا فى مشروعاتنا بمبلغ مليارين من الدولارات ، وإيران بمبلغ مليار . ولكننا لا نزال فى حاجة إلى سيولة ، لأننا نجتاز مرحلة عسيرة ، إذ أن كل المساعدات المالية التى تلقيناها ، قد خصصت لتسديد أقساط الديون التى عقدناها مع مؤسسات مالية أجنبية » .

إن النتيجة بالنسبة للسادات واضحة : فإن مصر بغير مصادر ضخمة خاصة بها ، يتعين عليها أن تشجع الاستثمارات الأجنبية . ولكن لكى تفعل ذلك ، عليها أن تطور نظامها الخاص ، وتحرر اقتصادها . كان الأمر إذن اتجاهاً عكسياً كاملاً بالنسبة للمفهوم الاشتراكى الذى التزمه ناصر ،

بعد أن حاول سنوات طويلة أن يوقظ « الرأسمالية الوطنية » المصرية من سباتها التاريخي . وجاء الجانب السياسي والجانب الاقتصادي في الانفتاح مرتبطين معاً : فالانفتاح « السياسي » نحو الغرب الليبرالي يعتبر بمثابة مقدمة وضماناً لذلك الانفتاح « الاقتصادي » ، الذي يتعين أن يعمل على تدفق رءوس الأموال من الأشقاء العرب الأثرياء على مصر ، نظراً إلى أنهم لا يستطيعون استغلالها في بلادهم .

وما الذي كان يمكن لمصر أن تعرضه ، على كل من ينقل جزءاً على الأقل من ثرواته الخاصة ؟ إن أول ما تعرضه ، كما يقول مراسل صحيفة الموند الفرنسية ، هو ميزة وضعها الجغرافي والسياسي الفريد ، فهي : « قريبة من اوربا الغربية وأوربا الشرقية ، وهي دولة جزء منها إفريقي وجزء آسيوي ، ونقطة الاتصال بين المنطقة العربية والإسلامية ، وبذلك فإن مصر توصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر ، ومن ورائهما المحيطات الكبرى . فإذا أضيف هذا الوضع الفريد إلى أطول تاريخ في العالم ، وإلى أن أكثر من ثلث عدد المتحدثين باللغة العربية هم المصريون ، كان في ذلك ما يعطي مصر وزناً تاريخيًّا دائماً : وعلى ذلك فإن مفتاح العالم العربي هي القاهرة ، وليس أي مكان آخر » .

إن في هذا الجزء من كوكب الأرض يعيش من يبدون للوهلة الأولى ، أنهم الذين يمتلكون ثروات بترولية هائلة ، ومن لا يمتلكون سوى سواعدهم . ولكن هؤلاء الأخيرين يشكلون بدورهم مصدراً للدخل ، أو على الأقل حافزاً كبيراً . ذلك أن كلاً من العربية السعودية ، ودولة الإمارات في الخليج ليس فيهما سكان كثيرون ، وبغير وجود سوى للاستهلاك ، فإن التنمية الصناعية غير مقبولة . ولبنان، فيما عدا مشاكله السياسية، ليس له متنفس

إقليمى . ولا تمتلك الدول العربية الأخرى الهياكل الأساسية ولا الاستعداد الفنى والمدرسى الكافى . وباختصار ، فإن التنمية فى العالم العربى لا يمكن أن تبدأ إلا من مصر ، التى ليست لديها الاحتياطيات الكبرى فى خزائنها الخاصة ، ولكنها تجمع الشروط الأخرى اللازمة للانطلاق .

وأخيراً فإن الحروب بدورها لابد أن تكون قد تركت وراءها بعض المخلفات الصحية . إن المقطوع به أن مصر قد دفعت ثمناً باهظاً ، لأنها تواجدت خلال زمن طويل ، فى مواجهة زوابع التاريخ . ولكن هذه الحروب التى استنزفت البلاد ، كانت بالنسبة لملايين الفلاحين الذين لم يحصلوا على قسط من التعليم ، بمثابة المدرسة ، ووسيلة للاتصال بعالم مختلف . إن التجارب العسكرية القاسية التى تعرض لها هذا الشعب ، قد أرهفت ذكاءه الطبيعى ، بعد أن اضطر على مر العصور أن يحارب من أجل وجوده اليومى . والنتيجة هى أنه يوجد فى مصر اليوم ، من الميكانيكيين ومن السائقين وأصحاب الحرف الأخرى ، عدد أكبر من كل ما فى بقية العالم العربى بأسره .

إن رءوس الأموال العربية والبترولية ، وتكنولوجيا الدول المتقدمة ، والأيدى العاملة المصرية ، هى إذن المنطق ذو الأركان الثلاثة وفقاً لما يقول السادات ، الذى يجب أن يعطى مضموناً عملياً لسياسة الانفتاح . غير أنه قبل أن يتمكن من تحقيق عملية الاندماج بين هذه العناصر ، هناك الحاجة إلى تغيير الجو العام السائد فى البلاد . أما ما انشغل به أصحاب نظريات الانفتاح ، فقد كان الرد على كل ما تتطلبه الضمانات التى تقدم للاستثمارات .

وبمعنى آخر ، كان يتعين أن يقتطع من ذلك المصرى جزء من الطابع « الثورى » . لقد ساد فى عهد ناصر نظام سياسى قام إما على « التأميمات » أو على « المصادرة » . وكان الأول ثمرة للاتجاه « الاشتراكى » ، الذى

ظهر على السطح على نحو ما نتيجة للتناقضات . أما الثانى ، فقد كان إجراءات اتخذت ضد أشخاص ، كان ذنبهم أنهم لم يسايروا حركة الالتزام الوطنى للضباط الأحرار ، وببساطة لأنهم كانوا أداة فى الداخل للطبقات القديمة فى المجتمع المصرى ، كما حدث عندما احتفلوا فى صخب عام ١٩٦١ بنادى سبورتنج ، فرحاً لانتهاء الوحدة مع سوريا .

لقد اضطر السادات إذن ، إلى أن يعبر أولاً ذلك الوضع بانتهاج سياسة « إصلاح الأخطاء والمظالم التى ارتكبت فى العهد السابق » . وكان يوم ٨ مايو ١٩٧٤ ، هو يوم عيد بالنسبة لجميع أولئك الذين صودرت ممتلكاتهم فى الستينات ، بحجة أنهم كانوا ينتمون إلى طبقة الرأسماليين الرجعيين . ففى هذا اليوم ، أصدر مجلس الدولة وهو أعلى سلطة قضائية فى البلاد ، قراراً بقبول الاستئناف الذى تقدم به المحامى فريد أبو شادى ، وحكم بأن قرارات المصادرة فى العهد الناصرى كانت غير قانونية وتعسفية ، ويتعين إلغاؤها .

وقد انفتح الطريق بهذا الحكم أمام قضايا مماثلة . وهكذا ألغيت الحراسات التى كانت مفروضة على ٣٥٦٧ أسرة و ٧٨٣ شركة ، وأعيدت إليها ممتلكاتها . وبقدر ما أتاحت هذه الأحكام ارتياحاً عاماً فى البلاد ، فإنها كانت تعنى أن عهداً جديداً قد بدأ ، وكان معناها أيضاً أن كل من يفكر فى أن يستثمر أمواله فى مصر ، يمكنه أن يفعل ذلك وهو واثق أنها فى أمان ، ويستطيع الخروج بها عندما يشاء .

وفيما يتعلق بالمصادر الرسمية ، فإن الطريق الذى يسير فيه السادات ، إنما هو طريق « تطهير الثورة من كل انحرافاتها » . ولكن آخرين رأوا فى ذلك مجرد عملية لإزالة آثار ناصر . كان يجب أن لا تقتصر صورة مصر

السادات على أنها بلاد مفتوحة اقتصادياً لدخول رءوس الأموال الأجنبية ، وعلى استعداد لإعطاء كل ما يطلب من ضمانات ، وكان يجب كذلك أن تكون صورة لدولة أكثر تحرراً سياسياً ، وأكثر احتراماً على المستوى الفردى . غير أن ذلك كان بالغ الصعوبة ، نظراً لحالة الحرب ، والحقائق الموضوعية لإحدى دول العالم الثالث .

لقد غير السادات الاتجاه القديم لمصر ، فتم الكشف عن الفضائح السابقة ، والجرائم التى ارتكبت ، وقدم للمحاكمة مدير جهاز المخابرات لما وقع فى عهده من فظائع ، وظهرت حقائق كثيرة كانت خافية ، ومنها ما تناول أسرار انتحار المشير عبد الحكيم عامر ، عقب هزيمة ١٩٦٧ .

وكان على السادات بعد أن قام بكل ذلك ، أن يثبت بالفعل أن نظام حكمه مختلف عن الحكم السابق . ولذلك وضع ضمانات للنظام البرلمانى ، وسمح بتشكيل الأحزاب السياسية ، تمهيداً للعودة إلى الحياة الديمقراطية الكاملة .

وهناك ضمان آخر قدمته مصر لإدخال الطمأنينة على أولئك الذين كانوا يفكرون فى نقل رءوس الأموال والتكنولوجيا إليها ، هو إنهاء التهديد بعودة الأعمال الحربية . ذلك أنه ما من عربى أو أجنبي كان يجرؤ على الاستثمار فى مصر ، فى ظل خوفه من أن تتعرض أعماله للدمار ، من جراء وقوع حرب جديدة . ومن أجل تقديم هذا الضمان الضرورى ، فإنه أعاد فتح قناة السويس ، وبدأ عملية إعادة البناء فى المدن الواقعة على طول هذا الممر المائى . .

وحتى كيسنجر ، قال ذات يوم خلال عملية المكوك التى كان يقوم بها بين عواصم الشرق الأوسط : « إن المدن المصرية ، التى يعاد بناؤها على

ضفة القناة ، قد تعنى الكثير بالنسبة للأمن فى هذه المنطقة ، فهى سوف تحول الهدنة المسلحة الحالية إلى سلام دائم » . وهكذا كانت إعادة فتح قناة السويس ، بكل ما تمثله من أعمال وجهود مالية ، بمثابة المقدمة لمجىء السلام.

وعلى ذلك فإن القرار الذى اتخذه السادات فى هذا الشأن فى ربيع عام ١٩٧٥ ، إنما كان قراراً سياسياً . غير أنه قبل التوصل إلى إعادة تشغيل هذا الشريان المائى العظيم ، كانت هناك حاجة إلى تخطى الكثير من العقبات. فقبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كان فى أمريكا عدد غير قليل ، يعارضون هذه النظرية لأسباب استراتيجية وعسكرية ، وكذلك كان الحال فى أوربا . ذلك أن الأسطول السوفييتى قد دخل بقواته إلى البحر المتوسط ، ولكنه لم يكن يسيطر على أى من مداخله ، مما كان يعرضه للحصار فى هذا البحر . وقد عبر عن ذلك السناتور هنرى جاكسون ، المعروف بتشدده ، وعارض صراحة فى إعادة فتح القناة ، إذ قال : « إن ذلك سيكون بمثابة طريق عام للبحرية الروسية نحو المحيط الهندى » . لكن حرب الغفران ما كادت تنتهى ، حتى اتخذت واشنطون إجراءاتها ، فجاءت حاملة الطائرات الأمريكية « إيوجيما » ورست فى بورسعيد ، على حين راح عدد من الفنيين الأمريكيين يشتركون فى تطهير القناة ، وتركيب نظام الإشارات والاتصال .

وكانت هناك معارضة أخرى نادى بها أولئك الذين كانوا يرون أن القناة لا يمكن أن تعود عملية ناجحة اقتصادياً ، نظراً إلى حالة عرضها وعمقها . ذلك أن ناقلات البترول العملاقة الجديدة لن تستطيع الملاحة فيها ، وبالتالى فإن دخلها سيهبط كثيراً . وأجرت مصر حساباتها ، ثم قررت ليس فقط إعادة القناة إلى حالتها السابقة ، بل قررت توسيع أبعادها إلى الضعف . فهل كان الأمر يستحق هذا العناء ؟

إن السادات عندما قرر إعادة فتح القناة ، قرر كذلك أن تعد تدريجياً للمتطلبات الجديدة . ذلك أن السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر كانا جزءاً لا يتجزأ من مشروع عظيم . ولم تكن عودة الحياة فى منطقة القناة مجرد دليل على نوايا القاهرة السلمية ، وإنما هى أيضاً الحافز الذى يدفع قضية الانطلاق .

ولم يكن السادات يخفى أمله فى العلاقة الوثيقة التى ربطت العربية السعودية ومصر ، والتى حققها ببراعة ، وكانت تمثل دعماً له عندما دخل الحرب ، فعمل على أن تزداد تدعماً بفضل برنامج مشترك من المبادرات ذات الطابع الاقتصادى . فالسويس ، بما فيها من مشروعات للتعمير ومسايرة ركب التقدم ، وأشغال عامة كبرى ومناطق حرة ، قد أصبحت نقطة التقاء لرءوس الأموال العربية والقدرة الخلاقة المصرية . وعلى هذا الأساس ، فإن فتح اعتمادات ضخمة لمصر كان يبدو للكثيرين له ما يبرره . وبعد كل شىء ، فإن مصر قد عرفت كيف تجتاز السنوات البالغة الصعوبة ، وأثبتت بروح شجاعة أنها لم تسقط لا تحت ثقل قوة العدو العسكرية ، ولا تحت ثقل المتاعب الداخلية القديمة . فمن الذى يمنعها من أن تتطلع بأمل إلى مستقبلها ؟



الفصل الثامن عشر

أجراس الخطر

قدم السادات برنامجه للربع الأخير من هذا القرن ، لكى تتم الموافقة عليه فى استفتاء شعبى جرى يوم ١٥ مايو ١٩٧٤ ، أى بعد مرور سبعة أشهر على الحرب . وجاءت النتيجة المتوقعة : ٩٩,٩٥ فى المائة من الأصوات كانت مؤيدة للبرنامج . إلا أن ذلك لم يقلل من قيمة ذلك الاختيار ، الذى وصف بأنه مسألة حياة أو موت . ذلك أن الشعب قد دعى ليعرب عن رأيه فى « المجتمع المفتوح » الذى يقوم على احترام الحقوق والحريات الفردية ، بما فى ذلك الحرية الاقتصادية ، للانتقال بمصر إلى القرن العشرين ، والإعداد لمصر الرخاء عام ٢٠٠٠ .

وبعد أقل من شهر ، صوت مجلس الشعب على قانون خاص باستثمار الأموال العربية والأجنبية فى المناطق الحرة . وقد جاء هذا القانون لإزالة مخاوف أصحاب رءوس الأموال التى لم تكن مستخدمة ، ولفتح الطريق

أمام الاستثمارات التى يمكن أن تأتى من أى مكان ، مجالات كثيرة فى مصر : كالصناعة ، والمناجم ، والتعدين ، والطاقة ، والسياحة ، والنقل ، واستصلاح الأراضى البور . قطاع واحد فقط ، هو قطاع الملكية العقارية ، ظل مقصوراً على الأموال العربية ، وهو ما يعنى أنها غير موقوفة على الأموال المصرية .

وقد جاء فى هذا القانون « إن رأس المال المستثمر غير قابل للتأميم ، أو للمصادرة ، أو للتجميد ، أو الحراسة ، إلا بالطرق القانونية » . وأضاف القانون : « إن البنوك الخاصة بالأعمال والاستثمارات معفية من إشراف إدارة الكامبيو ، وإن عملية إعادة تصدير رءوس الأموال يتعين أن تتم بدون تأخير ، فيما عدا الحالات التى ينص عليها القانون . وقد أبيح نقل الدخول إلى الخارج من أجل المشروعات الهامة ، وبالنسبة لشركات التصدير ما يعادل قيمة المبيعات التى تتم فى الخارج .

وصدرت الصحف المصرية فى اليوم التالى ، وفيها أنباء نقول إن الدولارات بدأت تطرق أبواب مصر ، وفى مجلس الشعب قال أحد النواب « إننا بالقانون الجديد سوف نستطيع أن نجتذب ما بين مائتين وخمسين وثلثمائة مليون دولار فى العام » . وعلى ذلك فإن مصر ، ما إن أفاقت من صدمة الهزيمة ، وانتهجت سياسة تنمية سلمية ، حتى أصبح فى استطاعتها القيام بدور غاية فى الأهمية ، وفقاً للرأى الذى أبداه الخبراء الاقتصاديون ورجال المال فى العالم . والواقع أنها باتت قادرة على أن تعيد توظيف أموال البترول التى لا حدود لها ، التى حققها حلفاؤها أثناء الحرب ، وهم أولئك الأشقاء العرب الذين حبتهم الطبيعة بهذا الثراء العريض .

وهكذا فإن صيغة « العبور الاقتصادى » فى مصر ، بدأت توضع

موضع التنفيذ . وإذا كان العبور فى قناة السويس ، قد اعتبره الكثيرون من الاستراتيجيين فى الشئون العسكرية ، هو المعجزة التى حققها السادات ، فهل تكون هناك معجزة مصرية ثانية ، فى المجال الاقتصادى ؟

إن هناك نقاطاً كثيرة مجهولة فى الرد على هذا السؤال ، وأول هذه النقاط من النوع العام . ذلك أن الحرب لم تنته بعد ، وفك الاشتباك العسكرى حول قناة السويس لا يعتبر حلاً نهائياً . لقد وعد السادات بإنجاز « السلام المشرف والتحرير » ، والأمران يرتبطان معاً ارتباطاً وثيقاً . فما الذى كان سيحدث ، لو أن السادات لم ينجز ، فى السنوات القادمة ، أول هذين الوعدين ؟ إن الكثيرين قد طرحوا على أنفسهم هذا السؤال ، منذ ذلك الوقت . إن المخاوف السياسية ، سرعان ما يترتب عليها مخاوف اقتصادية فيما يتعلق بنجاح سياسة الانفتاح .

لقد كان استمرار حالة الحرب هو العامل الأول ، الذى كان يمكن أن يذهب بآمال السادات . ثم كانت هناك أسباب أخرى خطيرة للشك . فيما يتعلق بانجاز المعجزة المصرية الثانية . إن الجهاز الإدارى فى مصر يشكل عنصراً معرقلاً . ذلك أن النظام البيروقراطى يرى فى تخفيف القيود والانطلاق ، خسارة للسلطة التنفيذية . وكان منطقياً أن يفعل كل ما يمكنه ، لكى يعطل سير الأمور . وحتى إذا لم يكن فى الإمكان الحديث عنه على هذه الصورة ، فإن النظام البيروقراطى تكشف عن كونه عائقاً كبيراً .

وهكذا قرر السادات فى يوليو ١٩٧٥ القضاء على عدد معين من عوائق التحرر من القيود ، التى كانت متمثلة فى بعض الهيئات العامة ، فتم إلغاء تلك التى كانت مهمتها القيام بالرقابة والإشراف على مشروع السنوات الخمس ، وحلت محلها مجالس لها سلطات استشارية . وفى

نفس الوقت طعمت المجالس الإدارية بخبراء جاءوا من القطاع الخاص للعمل فى الشركات التابعة للقطاع العام ، التى أعطيت استقلالاً ذاتياً فى وضع المشروعات ، وإعداد ميزانياتها ، بغير الرجوع إلى الأجهزة المركزية . كل ذلك كان من شأنه إضفاء مرونة على الجهاز الإدارى فى دولة تتكون من موظفين ، أكثر مما تتكون من مقاولى أعمال . وبعد أن أعلن وزير المالية أن الحكومة أصبحت تتجه نحو سياسة الانفتاح ، وأن من أول الإجراءات التى اتخذتها إلغاء المؤسسات العامة ، وإطلاق حرية العمل للوحدات الاقتصادية لإصلاح الإدارات والسير بدون معوقات ، قال : إن كل وحدة لا تحقق أهدافها سوف تتم تصفيتها ، لأنها ستعتبر عبئاً .

لقد كان من شأن الحرب أن تركت فى مصر هياكل عامة محطمة فى كافة الميادين . فلسنوات طويلة لم يكن فى الإمكان إلا إنفاق القليل من الأموال ، على وسائل المواصلات ، أو الاتصالات بصفة عامة ، وعلى الخدمات العامة . وبرغم النوايا الطيبة للمسئولين فى البلاد ، فإن ظروفها كانت لا تشجع المستثمرين وأصحاب رءوس الأموال . وكانت آمال السادات تتركز فى القوة الدافعة للقطاع الخاص التى يمكن أن يشعر الناس بآثارها الطيبة ، فيتحرك معها القطاع العام ، الذى تقرر أن يظل هو أساس النظام الاقتصادى المصرى . لكن الذى حدث هو عكس ذلك ، إذ أن القطاع الخاص وضعت أمامه العراقيل ، فأصبح فى منتهى الحذر ، قبل أن يندفع فى أعمال جديدة ، وذلك نتيجة للعيوب الموجودة فى إجراءات القطاعات المختصة فى الدولة .

ومن جراء ذلك ، لم تكن ميزانية الأعوام الأولى فى سياسة الانفتاح ، مما يمكن معها القول إنها مشجعة . فلم يسفر الانفتاح ، فى البداية على

الأقل ، عن أنه صيغة سحرية . ورءوس الأموال الأجنبية لم تأت ، أو جاءت في صورة أقل بكثير مما كان متوقعاً . ومن تجربة الواقع ، فإن الأشقاء العرب الأثرياء ، الذين قدموا العون لمصر خلال فترة الحرب ، أظهروا ميلاً أكبر لتوظيف أموالهم الضخمة التي تكدست أخيراً لديهم ، في البنوك الأوربية والأمريكية ، بدلاً من المجازفة باستثمارها في مصر .

وإذا كان انفتاح السادات لم يحدث التدفق المرموق في رءوس الأموال الأجنبية ، فإنه – على العكس من ذلك – قد أتاح استيراد السلع التي لا تدخل في عداد الاحتياجات الأولية ، وشجع على نوع آخر من الاستهلاك ، فظهرت في المحلات المصرية سلع أجنبية غالية الثمن ، وأصبحت شوارع القاهرة تغص بالسيارات المستوردة ، نتيجة للإجراءات الجديدة .

وكان من بين آثار الانطلاقة الجديدة ، ظهور كافة أنواع المضاربات . وبدأ التضخم المالي على الفور يركض بمعدل ٣٠ في المائة في العام . كل ذلك كان من شأنه أن زادت حدة التناقضات الطبقية ، وبدأت تظهر علامات تثير القلق الاجتماعي ، والامتعاض الاقتصادي .

وكانت هذه بالنسبة للسادات أجراس الخطر الأولى . ووقعت في أوائل شهر يناير **١٩٧٥** مظاهرات في شوارع القاهرة ، سببها الاحتجاج الشعبي على ظروف المواصلات ، وبخاصة تلك المؤدية إلى المركز الصناعي في حلوان ، ووجدت متنفساً لها في تحطيم واجهات الشركات الجوية ووكالات السياحة .

وحدث في الربيع التالي ، في نفس الوقت الذي كان فيه السادات منهمكاً في إحدى مراحل المفاوضات التي كان يجريها مع كيسنجر ، أن قامت مظاهرات عنيفة في المحلة الكبرى ، عاصمة صناعة النسيج في مصر .

وفى اليوم التالى قالت المصادر الرسمية فى الحكومة ، إن هذه الأعمال ترجع إلى بعض المحرضين على الفوضى . وقد اضطر البوليس وقوات الجيش إلى إطلاق النار على المتظاهرين ،

وقبل ذلك بعام تقريباً ، وقع حادث الهجوم على الكلية الفنية العسكرية ، وهو حادث جرت معه الشبهات حول الجهة التى قامت على تدبيره وكانت : العقيد الليبى معمر القذافى .

من هنا كان لابد للسادات أن يكون على حذر ، فقد كانت الفترة التى أتيح له فيها أن يتنفس بعد نجاحه السياسى فى حرب أكتوبر محدودة . . من هنا أصبحت الحاجة ماسة للغاية ، للعثور على حل ، حتى وإن كان مؤقتاً للمشكلة الخارجية ، يتيح للسادات فرصة لتحقيق نجاح جديد ، ويتهيأ له فترة من الهدوء ، يستطيع فيها مواجهة المشاكل الداخلية .

الفصل التاسع عشر

سلام أمريكى

كان السادات يمهر بتوقيعه ، فى مساء اليوم الأول من سبتمبر ١٩٧٥ ، ومعه كيسنجر ، اتفاقية فض الاشتباك العسكرى الثانية فى سيناء ، فى الحدائق المحيطة بمقره الصيفى فى المعمورة ، القريبة من الإسكندرية . وكان النهار بالغ الحرارة ، وانقضى بين إعلان أنباء متناقضة . وحتى ساعة متأخرة من عصر ذلك اليوم ، كان يجرى فى القدس تبادل آخر الرسائل المحمومة . وفجأة إذا بمبرقات وكالات الأنباء تدق ، وتبدأ فى نقل النبأ الذى يقول إن كيسنجر حصل على الموافقة النهائية من الجانب الإسرائيلى ، وإنه فى طريقه مرة أخرى إلى مصر ، حاملاً معه نص الاتفاقية الذى تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى .

وهبت على الحديقة أخيراً نسمة قادمة من ناحية البحر . وتحت الأشعة الصادرة عن الكشافات ، وبينما كانت الخرائط الجغرافية قد بسطت

فوق الموائد لكى يوقع عليها العسكريون ، كان الرئيس المصرى يجذب أنفاساً بطيئة من غليونه ، على حين بدأ وزير الخارجية الأمريكى وقد استرخت أعصابه .

لقد كان لابد من اثنى عشر يوماً من المفاوضات الكثيفة ، وسبع مرات يذهب فيها ويجىء بين الجانبين ، حتى يتم التوصل إلى هذا الاتفاق . وقبل ذلك بخمسة أشهر ، قام كيسنجر بمحاولة مشابهة أخرى ، ولكنها انتهت بالفشل . ذلك أن مجموعة المفاوضين الإسرائيليين ، التى كانت تتكون من إسحاق رابين رئيس الوزراء ، وإيجال آللون وزير الخارجية ، وشيمون بيريز وزير الدفاع ، ظلت متمسكة بمطلب خاص . فحتى تستطيع إسرائيل قبول الانسحاب عدة كيلو مترات عن خط الممرات فى متلا والجدى ، الذى ضخمت أهميته الاستراتيجية بعض الشىء ظروف المفاوضات ، كان لابد لها من شرط ، هو أن توافق مصر على أن تتعهد رسمياً بإنهاء « حالة الحرب » ابتداء من تلك اللحظة .

لقد كانت مصر تستطيع الالتزام بمثل هذا التعهد بصورة ضمنية ، أى من حيث الواقع : بإعادة فتح القناة ، وتعمير المدن الواقعة على طول ذلك الطريق المائى . غير أنها لم تكن تستطيع على الإطلاق أن تتنازل لإسرائيل بمثل هذا الإعلان الرسمى ، كما طلب منها . فلا الرأى العام العربى ، ولا الرأى العام المصرى بصفة خاصة ، كانا يسمحان للسادات بإعطاء تنازل من هذا النوع ، بغير أن تتعهد إسرائيل من جانبها بأن تعيد جميع الأراضى العربية التى احتلتها فى حرب عام ١٩٦٧ .

وبعد ذلك الفشل فى الربيع ، بدأت مهمة كيسنجر فى الصيف فى ظروف أفضل . ذلك أنه برغم عدم التوصل إلى الاتفاق ، فإن السادات

كان قد قرر مع ذلك المضى فى إعادة فتح القناة . وقد تم « الافتتاح الثانى » للقناة بعد ثمانية أعوام كاملة من إغلاقها ، فاتخذ ذلك طابعاً رائعاً ، وحضر الاحتفال الرئيس المصرى على ظهر أحد الطرادات ، الذى تقدم به على رأس أول قافلة للسفن . وكان هذا العمل من حيث الواقع ، ينطوى على رغبة فى السلام .

وقد التقى فورد والسادات فى سالزبورج ، وأسفرت محادثاتهما عن عودة سياسة الخطوة خطوة التى وضعها كيسنجر من جديد . وقطع الرئيس الأمريكى على نفسه وعداً بأن يأخذ على عاتقه إعادة السلام فى الشرق الأوسط ، واقتنع السادات بصدقه وإخلاصه . وبدأ السادات من جانبه فى غاية الاعتدال فى عينى فورد . .

إلا أنه حتى هذه المرة ، وبرغم الاتفاق السياسى الأساسى ، فإن الصعاب المعتادة قد ظهرت على السطح ، عندما بُدئ على الورق فى تحديد الخطوط التى تقف عليها الجيوش فى الناحيتين ، ومواقع المراقبين الذين سيتخذون أماكنهم بين المتحاربين . ولذلك كانت هناك حاجة إلى مهمة وساطة طويلة أخرى ، يقوم بها كيسنجر .

واستأنف وزير الخارجية الأمريكى عملية المكوك بين إسرائيل ومصر ، فكان ذلك دليلاً على الاهتمام الذى تعلقه واشنطون على مشكلة الشرق الأوسط ، حتى وإن قال البعض إن كيسنجر كان فى حاجة إلى نجاح شخصى .

غير أن جهود كيسنجر كانت نتيجتها فى نهاية الأمر ، أن ظهرت من التحفظات أكثر مما كان هناك من حماس . فقد جاء الاتفاق متواضعاً ، والواقع أنه كان مجرد « خطوة صغيرة » ، وذلك وفقاً للصيغة

المحبة إلى كيسنجر نفسه . فبمقتضى الاتفاق الثانى لفك الاشتباك ، ينسحب الإسرائيليون إلى ما وراء خط الممرات فى سيناء ، ويستعيد المصريون شريطاً آخر من الصحراء على الضفة الشرقية . وفيما بين الجانبين تقوم منطقة عازلة ، أو منطقة أمن ، فيها مواقع مراقبة وعدة منشآت حديثة للرادار ، تسمى أنظمة الإنذار المبكر . وقد حققت مصر مكسباً جديداً ، هو عودة حقول بترول أبو رديس إليها ، التى تبلغ قدرتها الإنتاجية خمسة ملايين طن من أجود أنواع البترول فى العام .

وقد حصل المصريون على ميزة سيكولوجية ، هى أن التهديد بوقوع حرب أخرى سيكون أقل إلحاحاً فى منطقة قناة السويس ، حيث ينتظر أن تقوم مراكز صناعية يشارك فيها رأس المال الأجنبي . غير أن الناحية البارزة فى اتفاقية الأول من سبتمبر كانت شيئاً آخر .

فلقد كان على كيسنجر أن يقنع الكونجرس فى الولايات المتحدة بالتصريح للخبراء والفنيين الأمريكيين بالتمركز فى المنطقة العازلة ، للإشراف على تشغيل أجهزة الإنذار المبكر . وبذلك فإن أمريكا تقف بين الجانبين المتنازعين كضامن ومشرف على السلام ، فى نفس المنطقة التى كانت حتى سنوات قليلة واقعة تحت سيطرة الصواريخ التى كان يقوم بتوجيهها السوفييت . كل ذلك كان يباعد أى احتمال لوقوع نزاع جديد .

فهل كان ذلك هو « السلام الأمريكى » ؟ إن السادات قد كشف فى ذلك المساء الذى تم فيه التوقيع على الاتفاق ، عن أمور غاية فى الأهمية ، وذلك عندما قال : « لقد تبينت أن أمريكا تمتلك بين أيديها ٩٩ فى المائة من أوراق حل المشكلة ، ولذلك اتجهت إليها » . وبعد ذلك روى كيف أن الزعماء السوفييت قد رفضوا أن يوردوا إلى مصر محطة

إنذار حديثة من الطراز الذى كان لدى إسرائيل فقال : « وبعد أن يئسنا ، حولنا الطلب على الولايات المتحدة ، وهكذا فإننا سوف نحصل على نفس النوع المتقدم ، للوقاية من الهجوم المفاجئ » .

إذن فإن السيطرة على السلام أو الحرب كانت فى أيدى الأمريكيين ، وكان معنى ذلك بالنسبة للكثيرين ، أن حرباً عربية إسرائيلية جديدة قد تحدث فقط ، إذا أرادت ذلك واشنطون . فهل كان السادات يقرر « سلاماً يقوم على الواقع » ؟ إزاء مثل هذا السؤال ، لم يكن الرئيس المصرى يستطيع إلا أن يطمئن حلفاءه العرب وبصفة خاصة الفلسطينيين ، أى أكثر المعنيين بالحل العادل بمأساتهم التى أوشكت على الثلاثين عاماً . وكان يقول لهم : « لقد تحدثت اليوم بالذات مع الرئيس فورد ، وقلت له إنه لن يكون هناك سلام حقيقى فى هذه المنطقة ، ما لم يستمع إلى الفلسطينيين ».

فترى كيف كان العالم العربى يستقبل الاتفاق ؟ لقد كشفت نفس صحف القاهرة فى اليوم التالى ، رغم لجوئها إلى العناوين الحمراء الضخمة ، عن شيء من الحرج ، وهى تقدم ما حدث وكأنه انتصار عظيم . وفى إدارة تحرير الأهرام كان كبار المحررين قد تبادلوا مهمة كتابة المقال الذى يتضمن التعليق على هذه الأحداث ، لأنهم لم يكونوا يريدون أن يظهروا وهم يبالغون فى تأييدها .

غير أن ردود فعل سلبية واسعة النطاق جاءت من الحكومات العربية الأخرى . والواقع أن الرئيس السودانى نميرى ، والملك خالد السعودى وحدهما ، هما اللذان بادرا بإعلان تأييدهما بدون تحفظ ، للاتفاق الثانى لفك الاشتباك فى سيناء . ولما كان كيسنجر يعلم مدى أهمية الملك خالد ، فإنه قد ذهب للقائه فى ختام مهمته ، لكى يناشده أن يتخذ موقفاً .

ولم تكن موافقة حكومة الرياض بالنسبة للسادات عنصراً يمكن إغفاله ، من حيث إن المملكة السعودية تقدم إليه الدعم المالى . لكن الرئيس المصرى كان يعتمد على مساندة أوسع من ذلك ، كما كان يأمل أن يحصل على تغطية من اليسار ، أى من ذلك الجانب من الأنظمة العربية الثورية . ولكنه تلقى بدلاً من ذلك النقد والهجوم ، حتى من المعسكر المحافظ ، المعروف تقليدياً بأنه معتدل ومؤيد للغرب .

لقد كان الملك حسين يشعر منذ زمن بأنه أقصى بعيداً ، وأصبح الآن يخشى ألا يكون تحت حماية واشنطون ، منذ أن انتقل الاهتمام الأمريكى إلى القاهرة . وقبل ذلك ببعض الوقت ، كان الملك الأردنى قد حصل من واشنطون على وعد بأن تقدم له اثنتا عشرة بطارية من صواريخ هوك ، إذ كان جيشه تنقصه الأسلحة الجديدة ، وكان فى حاجة بصفة خاصة إلى نوع من الدفاع من الهجمات الجوية . لكن جماعات الضغط الإسرائيلى فى أمريكا نجحت فى إلغاء هذه الصفقة . وهنا قال الملك الهاشمى مهدداً : « إذا كان الأمريكيون لا يريدون أن يبعثوا الصواريخ التى وعدونى بها ، فإننى سوف ألجأ فى ذلك إلى السوفييت » .

وبعد لأى ، وبالذات فى تلك الأيام التى كان فيها كيسنجر يعمل بدأب فى اتفاقية فك الاشتباك ، أعلن نبأ مفاجئ : تشكيل قيادة عسكرية موحدة بين الأردن وسوريا . وكان ذلك يعتبر انقلاباً حقيقياً فى التحالف القائم داخل المعسكر العربى . فلقد كان بين عمان ودمشق دائماً تنافس حاد ، حتى فيما يتعلق بالمواقف « الأيديولوجية » المختلفة ، التى يجسدها كل ن النظام الملكى الهاشمى والبعث السورى . وحدث ذات مرة أن أطلقت طائرات الميج السورية نيرانها على طائرة الملك حسين ، عندما

كان يحلق بها فوق سوريا . وفى أيام أيلول الأسود فى عام ١٩٧٠ ، اجتازت الفرقة السورية المدرعة حدود الأردن ، وأوشك الأمر أن يتحول إلى نزاع صريح بين الدولتين . فقد كان نظام الحكم فى دمشق يتولى دائماً الدفاع عن الفلسطينيين ، الذين كانوا يتهمون الملك حسين بالخيانة .

وليس الملك الهاشمى جديداً على هذه التغييرات المفاجئة فى الاتجاهات . ففى عشية حرب ١٩٦٧ ، كان قد عقد ميثاق تحالف مع ناصر ،برغم سنوات الصدام والاتهامات المتبادلة . ومهما كان من شىء فإن التفاهم الجديد بين الأردن وسوريا كان بمثابة تحذير ، يوجه فى نفس الوقت إلى القاهرة وواشنطون .

إن ما كان يجمع بين حكومتى عمان ودمشق ، هو الخوف من أن يجدا نفسيهما بمفردهما ، فى أعقاب فك الاشتباك المصرى . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن سوريا كانت مهددة من ظهرها ، لأنه فى نفس ذلك الوقت بالذات ، اشتعلت الخصومة القديمة بينها وبين العراق ، نتيجة لخلاف على سد الفرات . ولقد أكد كيسنجر للسادات ، إنه ما إن يتوصل إلى اتفاق سيناء ، حتى ينصرف بكل ثقله للتوصل إلى اتفاق فك اشتباك جديد فى الجولان ، بين سوريا وإسرائيل . وقد أقنع هذا التأكيد السادات ، بأنه لا يتخلى عن حليفه السورى .

إلا أن كيسنجر صادف عقبات ضخمة فى الوفاء بوعده ، إذا أقررنا بأنه كان يريد الوفاء به . فلقد أعلن إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل « إن الجولان ليس فيه مكان لأى انسحاب إسرائيلى جديد » . ولم يترك الأسد فى دمشق هذه الفرصة تمر ، دون أن يبدى عداءه للاتفاقات الجزئية .

وكان الأسد قد أدلى فى تلك الأيام بتصريح هام ، كان له على

لسانه رنين جديد . فقد قال : « إننى على استعداد لعقد اتفاق سلام مع إسرائيل ، وأن ألتقى وإسحاق رابين ، ولكن بشرط ، هو أن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضى التى احتلتها بحرب عام ١٩٦٧ » . ثم أضاف إلى ذلك قوله : « إن سياسة الخطوة خطوة لا تعنينى فى شىء » .

وفى كل من القاهرة وواشنطون كانوا غير قليلين أولئك الذين رأوا أن الأسد على حق فى حديثه هذا فقد كان فى أمريكا تيار قوى من الرأى الذى يقول إن الولايات المتحدة يتعين عليها أن ترمى بكل ثقلها السياسى ، على ميزان المفاوضات ، للتوصل إلى « حل شامل » للمشكلة ، كما كان يطالب الأسد ، بدلاً من المضى فى تلك « الاتفاقات الجزئية » ، التى يقوم بها كيسنجر . وفى مصر كانوا يخشون أن يكون السادات قد وقع فى شرك نصبه له وزير الخارجية الأمريكى ، بهدف كسب الوقت . وكان الذين ينتقدون السادات ، يقولون إنه لم يحصل إلا على القليل من الأرض ، فى مقابل الجمود السياسى والعسكرى . وكان هؤلاء يرون أن الرئيس المصرى قد ترك نفسه ليقيدوا له يديه .

وفى غداة الاتفاق الجديد لفك الاشتباك ، الذى نتج عنه أن أصبحت قناة السويس خارج مرمى المدافع الإسرائيلية ، وجد السادات نفسه تحت نيران كثيفة من الاتهامات التى يوجهها إليه العالم العربى . وقد كان طبيعياً أن تكون أعنف هذه الاتهامات من جانب القذافى ، الذى راحت إذاعته فى طرابلس تكرر عبارة تقول : « إن السادات يعيد الرأسمالية والإقطاع إلى مصر ، ويخون الثورة والأمة العربية ، ويعقد الاتفاقات مع العدو » . لقد كان الرئيس الليبى ينفس بذلك عما فى نفسه ، لا لشىء إلا لأنه كان الرئيس العربى الوحيد ، الذى لم يطلعه الرئيس المصرى على

سير المفاوضات مع كيسنجر .

إلا أن الحكومات العربية الأخرى ، التى كان السادات يبعث إليها الرسل بانتظام، كانت بدورها توجه نفس الانتقادات إلى الرئيس المصرى . والأخطر من كل ذلك ، الموقف الذى اتخذه الفلسطينيون ، إذ كان أول من ندد بالاتفاق ، هو ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية . لقد استنكر ما أسماه « المؤامرة الأمريكية الصهيونية » فى مصر ، فكان انتقال منظمة التحرير الفلسطينية إلى المعسكر المناهض للسادات ضربة خطيرة . لكن هذه المنظمة كانت تحاول استعادة وحدتها ، عن طريق إدانة السياسة التى تتبعها الحكومة المصرية . فلقد كانت المنظمة منقسمة بين الاتجاه الرئيسى ، الذى كان يستخدم لغة معتدلة وقبل انتهاج تكتيك تدريجى وهو الذى يرأسه ياسر عرفات ، والاتجاه المعروف باسم « جبهة الرفض » الذى يتولى جورج حبش رئاسته ، وفيه تنصب الجماعات الصغيرة الأخرى الواقعة تحت تأثير ليبيا والعراق ، وهو اتجاه يتخذ مواقف متشددة مترمتة . إلا أن كل هذه الاتجاهات ، بدت الآن وكأنها قد تخلت عن انقساماتها ، على حساب السادات .

وهناك نتيجة سلبية أخرى بالنسبة لمصر ، هى ظهور ذلك التنافس القديم بين القاهرة ودمشق ، بشأن قيادة العالم العربى . فلقد أعرب الكثيرون عن رأى يقول إن الرئيس السورى الأسد كان له دور كبير ، على حين أن السادات « انسحب من المعركة » . وفى اليوم التالى لتوقيع الاتفاقية فى حدائق قصر المعمورة ، تعرضت السفارة المصرية فى دمشق لهجوم من جانب جمهور من المتظاهرين ، قام بإحراق صور للسادات . وكان من شأن ذلك أن انبعثت الانتقادات القديمة فى العالم العربى ،

وفتحت جراحاً لم تكن قد التأمت تماماً .

من هنا فإن الاتفاقية الثانية لفك الاشتباك قد حدت كثيراً من حرية العمل السياسى . غير أنه لم يكد يمضى وقت طويل ، حتى عاد دور سوريا إلى أبعاده الحقيقية المحدودة ، وإذا بالأسد يجد نفسه فى نزاع مكشوف مع الحركة الفلسطينية .

الفصل العشرون

لبنان يموت

فى يوم ١٣ أبريل ١٩٧٥ ، كانت إحدى سيارات الركاب تحمل مجموعة من الفلسطينيين ، تمر أمام إحدى كنائس بيروت ، حيث كانت تجرى صلاة يحضرها عدد كبير من أعضاء الكتائب المسيحيين . فهل وقع نوع من التحرش من جانب أولئك الفلسطينيين ؟ أم أن الأمر قد دبره المسيحيون ؟ إن من العسير تقرير ذلك . وعلى أى حال فإن ما حدث هو أن وقعت مذبحة بين الفلسطينيين .

وهكذا بدأت فاجعة لبنان . ومن الأعمال الثأرية المتبادلة ، كان لابد من الانتقال إلى الحرب الأهلية ، ومن الحرب الأهلية إلى حرب حقيقية ، مع تدخل خارجى من جانب الجيش السورى . لقد تعرض هذا البلد الذى ترك فى النفوس انطباعاً بأنه محراب مقدس وواحة للحرية فى الشرق الأوسط للحديد والنار ، وانهارت كل مقوماته السياسية ، وانهدم

نظامه الاقتصادى . وقد سقط فى العام الأول وحده من هذه الحرب ، حوالى ثلاثين ألف قتيل .

لقد تمكن لبنان من أن يظل بمنأى عن الحروب العربية الإسرائيلية الأربع ، بل إنه استطاع أن يخرج من الأحداث التى مرت بالمنطقة ، بعدة مزايا . فعندما كانت عمليات التأميم والتهديدات الناصرية سبباً فى هرب رءوس الأموال من مصر ، إذا بثروات كثيرة تجد ملجأ لها فى بيروت . وكان من شأن إغلاق قناة السويس ، أن ازدادت أهمية الموانئ اللبنانية . وكلما كانت الأزمة تشمل الدول المجاورة ، كان لبنان يدعم سمعته باعتباره « سويسرا المشرق » .

ومع ذلك فإنه قد تعرض لضربات مضادة نتيجة للموقف الناشئ عند حدوده . ونظراً إلى أنه بلد صغير . ضعيف ومتحرر ، فإنه اضطر إلى فتح أبوابه للاجئين الفلسطينيين الذين كانت الحكومات العربية الأخرى ، الأكثر قوة وأقل تحرراً ، تنظر إليهم فى غير ثقة . ولأنه دولة بدون دفاع ، فإنه كان يمكن أن يصبح هدفاً سهلاً لأعمال الثأر الإسرائيلية ، التى كانت من الناحية الرسمية توجه لضرب قواعد الفدائيين . وكان لبنان معرضاً للهجوم عليه من الجو ، ومن البحر . وكانت الطائرات الإسرائيلية والكوماندوز الإسرائيليون يقومون بغاراتهم ، ويتجولون بغير عقاب فى قلب عاصمته . وذات مرة قاموا بتدمير جميع الطائرات المدنية التى يمتلكها لبنان ، لمجرد أن مجموعة من المحاربين الفلسطينيين سافرت من مطار بيروت . ومرة أخرى جاءت وحدة إسرائيلية من ناحية البحر ، ووصلت فى هدوء على سيارات أجرة لبنانية إلى أحد مقار الحركة الفلسطينية ، حيث قامت بمذبحة . وكانت أمثال هذه الواقعة ، تحدث كل يوم .

فلماذا كل هذا التكالب على دولة ، كل جريرتها أنها دولة مضيافة ؟ إن لبنان من وجهة النظر الفعلية ، بلد يقوم على مجموعة معقدة من التوازن بين طوائف تنتمى إلى ديانات متعددة ، وهو بذلك الصورة المناقضة تماماً لإسرائيل ، التى هى دولة تقوم على عنصر الدين . لقد كان لبنان يمثل إمكانية التعايش بين أناس ينتمون إلى عقائد مختلفة ، وهو الهدف الذى تسعى إليه الاتجاهات التى تؤكد أنها تحارب من أجل دولة فلسطينية غير دينية . فهى إذن فكرة قابلة للتحقيق .

وفى عام ١٩٥٨ تفجر فى لبنان نزاع دينى . لكن الثورة الناصرية استطاعت فى ذلك الوقت أن تبسط تأثيرها على سوريا ، فكان أن القومية العربية استغلت فى لبنان النعرة الإسلامية . وقد أمكن بعد نزول مشاة البحرية الأمريكيين ، إحلال السلام فى البلاد . فهل كان فى هذه الأحداث درس مستفاد ؟

ليس هناك شك فى أن لبنان يقوم على أساس نظام مزعزع . فمقومات الاقتصاد والمجتمع تعكس أول ما تعكس الخواص الموضوعية للبلاد . ولبنان الذى يتكون من أرض لا مصادر طبيعية فيها ، وبوصفه دولة ضيقة الأبعاد ، ليس فيه ما يحفز على نمو صناعى له استقلاله الذاتى . والاندماج أو التكامل مع الدول المجاورة لم يكن مطروحاً ، لأسباب سياسية ، فلم يكن هناك سوى التجارة وكافة أنواع النشاط المتعلق بالخدمات .

ونتيجة لذلك فإن رفاهية لبنان ، وجزء منها حقيقى وجزء آخر مصطنع لكنها تشمل بصفة خاصة أولئك الذين كانوا يصلون إلى لبنان من بقية العالم العربى ، لم تكن لتقوم إلا على أساس نظام انفتاح مطلق ، كان يتسع من المجال السياسى إلى المجال الاقتصادى وإلى كل ما يترتب على ذلك .

ولم تكن هناك أى عقبة توضع أمام حركة رءوس الأموال أو السلع أو القدرة اللبنانية على تكوين الثروة ، بالتركيز على مالها من قوة إبداع وعلى الصفات التجارية القديمة . ولم تكن هناك ضرائب تدفع بصورة مباشرة ، كما أن الاستثمارات الاجتماعية كانت دائماً مهملة . أما الشعور الذى يخرج به الأجنبي ، فهو أن هناك اقتصاداً يدور بمعدل ثابت ، ولكن الخدمات العامة تبدو فى الغالب فى ظروف تدعو للرثاء .

وهكذا ، فإنه إلى جانب البذخ وفداحة الثراء التى تتسم بها بعض طبقات المجتمع ، كانت هناك أحوال بؤس عميق ، ومناطق من الظلال حيث كان يتعين على القانون أن يغمض عينيه . وفى الريف كان الحشيش يزرع علناً ، وكان الكثيرون من أصحاب الأراضى التى يحدث فيها ذلك ، لهم مكانهم المرموق فى المؤسسة الحاكمة . ومن حيث إن لبنان بلد صغير ، فكذلك تعرض لاختلالات فى التوازن الجغرافى . ذلك أن الجزء الجنوبى منه ، الذى يسكنه المسلمون ، متخلف إلى أقصى الحدود فضلاً عن المستوى المنخفض من الهياكل الأساسية .

وكذلك فإن الخدمات الخاصة لم تكن دائماً على مستوى شهرتها . إن الكثيرين كانوا يرون فى لبنان « خزانة الأموال فى الشرق الأوسط » ، لكن كل مجموع رءوس الأموال المودعة فى بنوك بيروت التى لا تحصى ، لم يكن يبلغ إلا رقماً متواضعاً . وكان النظام المصرفى اللبنانى يعمل ، بوصفه نقطة عبور ليس إلا ، نحو أماكن تجمعات رءوس الأموال الأكثر أمناً فى أوربا ، أو إلى أماكن الاستثمارات ذات العائد الكبير فى إفريقيا السوداء أو فى أمريكا اللاتينية . وفى عام ١٩٦٧ أعلن إفلاس أحد البنوك الرئيسية فى بيروت – وهو بنك انترا – بصورة مدوية ، ولكن أحداً لم يتعمق

فى إشارة الخطر التى كان يعنيها ذلك .

لقد كان لبنان فى حاجة إلى الحرية لتجارته ، فكان يتعين أن يكون مفتوحاً للجميع . إلا أن ذلك على وجه التحديد جعله معرضاً للخطر ، وبصفة خاصة من جانب جيرانه الذين ليس لديهم هذا الانفتاح . وكانت مسألة ضعفه ضماناً له ، طالما أبقى الطبقة اللبنانية الحاكمة بعيداً عن إغراء المغامرات . وقد حدث ذلك لفترة معينة . إلا أنه لكى يصبح ضماناً كاملا ، كان يفترض معه أن يحترم الآخرون استقلال لبنان وسيادته . ولكن ذلك لم يكن يمكن الاعتماد عليه .

ذلك أن الفلسطينيين الذين سحقوا فى الأردن عامى ١٩٧٠ و ١٩٧١ ، والذين خضعوا فى سوريا لسلطة فى غاية الصلابة ، انتهى بهم الأمر بأن عثروا فى لبنان على ملاذهم الأخير . ولقد امتلأت مخيمات اللاجئين حتى التخمة ، بحيث أصبح مجموع الفلسطينيين يشكل ربع السكان اللبنانيين . وكان على هذه الجماهير من اللاجئين أن تصطدم بصعاب التأقلم بهذا الوسط وهكذا وجدت بيروت الثرية نفسها وقد أحاط بها « حزام من البؤس » ، وأصبح للمجتمع اللبنانى طبقته البروليتارية متمثلة فى الفلسطينيين . الذين كانوا لابد أن يتنازعوا فى الداخل .

إن الوجود الفلسطينى القوى هو الذى وضع لبنان فى أزمة ، وجعل منها ما ينسف تلك التوازنات الهشة . فلقد كان لبنان بلداً يبدو فيه كل شىء للوهلة الأولى هيناً ، ولكن كل ما فيه غير متماسك . وقد ظلت فكرة إجراء إحصاء للسكان لسنوات طويلة ، ينظر إليها على أنها تهديد لوحدة البلاد . ذلك أن لبنان كان قائماً على فكرة أن القوى العددية للمسيحيين والمسلمين متعادلة . وكانت نسبة المناصب عند قمة الإدارة العامة ، تقوم

على هذا الأساس . فما الذى كان يحدث ، فى اليوم الذى يتأكد فيه رسمياً ، أن الذين تتكون منهم إحدى هاتين الديانتين – وهم المسلمون فى هذه الحالة – قد زاد عددهم على الأخرى ؟ هل كان النقاش سيعود حول الصيغة الدستورية الدينية ؟

غير أنه لم يكن فى الإمكان تجاهل مئات الألوف من الفلسطينيين ، الذين لم تكن بهم رغبة فى أن يعتبروا بصفة نهائية مواطنين من الدرجة الثانية ، وكانوا يطالبون بمكان فى المجتمع . وقد أدركت الطبقة اللبنانية الحاكمة أن هؤلاء القادمين الجدد ، إنما يحركون بصورة خطيرة مؤشر الميزان ، ولكن لبنان إذا أراد أن يظل بلداً حراً ، لا يمكنه أن يخنق صوت الفلسطينيين ، الذين يمثلون فى مجموعهم احتجاجاً وطنياً واحتجاجاً اجتماعياً .

ولوقت ما جرت محاولة لحل مشكلة هذا التعايش الصعب ، عن طريق التفاهم المباشر بين السلطات اللبنانية والمسئولين فى المنظمة الفلسطينية ، كما حدث فى اتفاقيات القاهرة عام ١٩٦٩ . إلا أن هذه الاتفاقيات كان يمكن أن تصمد فى حالة واحدة فقط ، وذلك عندما لا يكون هناك من له مصلحة فى نسفها . وهكذا فإن لبنان الصغير الذى ليس له ما يحميه ، وقد وضع فى مفترق الطرق ، كان مقدراً له أن يتعرض لمناورات الآخرين . إن نفس انفتاحه كان يجعل منه أرضاً نموذجية لصراعات النفوذ بين الدول العربية ، كما حدث عام ١٩٥٨ ، يوم كان لا يزال فى استطاعة الأمريكيين أن يتدخلوا لحماية الهيكل العام للبلاد . أما الآن ، فإن الموقف أصبح فى منتهى التعقيد ، وكل شىء كان يحمل على الاعتقاد بأن لبنان سيكون ضحية للتنافس العربى المتصاعد .

لقد كانت الهزيمة فى حرب الأيام الستة لها على العرب أثر غير سلبى . فإسرائيل لم تتح لهم الوسيلة لإنقاذ ماء وجوههم ، واستهدفت بصفة خاصة إذلال المنهزمين . ومن هنا انتهى الأمر بالعرب إلى أن وجدوا أنفسهم متحدين . أما الانتصار « السياسى » فى حرب عام ١٩٧٣ ، فإنه وضع العرب إزاء مشكلة الاختيار ، وبالتالى ظهرت الانقسامات .

وكان على الفلسطينيين أن يواجهوا أحد أمرين ، إما الاعتراف بإسرائيل وإما عدم الاعتراف بها ، إذا هى وافقت من ناحيتها على التفاوض معهم . وعندما تحدث ياسر عرفات من فوق منصة الأمم المتحدة ، فإنه أثار تسوية وسطاً ، وذلك بقوله : « إننى أمسك فى يد غصن زيتون ، وفى اليد الأخرى مدفعاً رشاشاً » . غير أن تلك كانت مجرد صيغة بارعة ، فقد اندفع فاروق قدومى الذى يعتبرونه بمثابة وزير خارجية منظمة التحرير الفلسطينية إلى أبعد من ذلك ، إذ ألمح إلى أن الفلسطينيين الأكثر اعتدالاً على استعداد للاعتراف بإسرائيل ، فى اليوم الذى يحصلون فيه على وطن لهم مهما كان صغيراً ، ويتم الاعتراف بهم من جانب العدو . غير أن جماعات الفلسطينيين الذين ينتمون إلى ما يسمى « جبهة الرفض » ، رفضوا مثل هذا الاختيار السياسى .

ولقد كان من شأن الانقسامات الداخلية فى الحركة الفلسطينية ، أن زادت من حدة الكسور فى المعسكر العربى ، التى لم تخف إلا مع الحرب ولفترة وجيزة . ومنذ محيت بقعة هزيمة عام ١٩٦٧ ، حانت بالنسبة للحكومات العربية لحظة الالتزام بالحقيقة . وكان الزعماء العرب الواقعيون يعرفون أن وجود إسرائيل أصبح حقيقة واقعة ، نشأت عن اتفاق بين الدول العظمى ، وأن الأمر الوحيد الذى يمكن المطالبة به هو استعادة جميع

الأراضى التى احتلتها إسرائيل فى الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة ، وهو أيضاً ما تطالب به قرارات الأمم المتحدة التى تم التصويت عليها بالإجماع . لكن رؤساء الحكومات العربية البعيدة عن جبهة القتال (ليبيا والعراق) ، كانوا يفضلون تجاهل هذا الواقع ، ويتمسكون بالخط السياسى القديم المتطرف . إلا أن ذلك لم يكن ليغير شيئاً من حيث الواقع ، وإنما يخلق صعاباً فى معسكر المعتدلين ، الذين أصبحوا يعلقون الفرص المواتية للعرب ، على المفاوضات الدبلوماسية .

وفى نفس الوقت فإن سياسة « الخطوة خطوة » التى ابتدعها كيسنجر ، وكانت تهدف إلى حل العقد واحدة إثر واحدة ، إنما كانت تجزئ الجبهة العربية . فلقد طبع السادات السياسة المصرية بتحول كبير فى اتجاه أمريكا ، وأظهر أنه يكن ثقة كاملة فى وزير خارجيتها ، وكان عازماً على المضى فى الطريق الذى يشير به ، كما رأينا فى الاتفاقية الثانية لفك الاشتباك فى سيناء .

أما الرئيس الأسد فقد كان عليه أن يتخذ قرارات شائكة ، من بينها قرار تجديد تفويض فصائل الخوذات الزرقاء فى الجولان ستة أشهر أخرى ، وسعت الحكومة السورية للحصول على شىء فى مقابل ذلك . إلا أنه لو كان الأسد رفض تجديد ذلك التفويض ، لوجد نفسه معرضاً لخطر حرب جديدة . فهل كانت سوريا فى وضع يسمح لها بمواجهة مع إسرائيل ؟ إن الأسد لم يكن أمامه اختيار آخر .

وفى هذا الموقف العامر بالكمائن فى العالم العربى ، جاءت الحرب الأهلية فى لبنان ، لتمثل تحولاً دامياً ولكنه لا يخلو من فائدة . فمنذ إعلان استقلال لبنان كانت سوريا تتطلع إلى هذه الجمهورية الصغيرة

التى تقوم فيها أشجار الصنوبر ، والتى كانت تأمل أن تدخلها فى مشروع «سوريا الكبرى» . وفى لبنان كان الحزب المسيحى الذى ضمن له الاستقلال مواقع السلطة ، هو العدو التقليدى لدمشق . وهكذا خيل فى بداية الحرب الأهلية أن سوريا تقدم مساندتها إلى أولئك الذين وصفوا بأنهم القوى الإسلامية التقدمية .

ولكن الأسد اضطر فيما بعد إلى أن يغير وجهته تغييراً جذرياً . وقد حدث ذلك عندما رأى أن وراء هزيمة المسيحيين ، يطل خطر دعم الجانب الفلسطينى . وقد كان ما شغل بال الأسد احتمالان ؛ الأول ، أن إسرائيل لا يمكنها قبول قيام حكم فلسطينى فى لبنان . ولو أن الجيش الإسرائيلى اقتحم لبنان ، لما استطاعت سوريا أن تقف بدورها موقف اللامبالاة . وكان ذلك معناه حرب جديدة ، تكون فيها سوريا فى وضع عسير ، نظراً إلى أنها لا تحظى بمساندة مصر فيها .

أما الاحتمال الثانى ، فهو أنه بنجاح الفلسطينيين ، يمكن أن تتدعم فى لبنان سلطة أكثر تقدمية وثورية من النظام السورى . وهذا الافتراض كانت دمشق تخشاه ، بوصفه أشد خطراً عليها من الاحتمال الأول . لقد بذلت الحكومة السورية جهدها لكى تجعل ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية يستمع إليهم فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وحققت فى ذلك بعض المكاسب الدبلوماسية الهامة . ولكنها لم يكن فى استطاعتها السماح لأحد بأن يتجاوزها نحو اليسار .

لهذه الأسباب اضطر الأسد للتدخل فى لبنان . وفى البداية حاول أن يقف موقفاً وسطاً ، ولكنه بعد ذلك قرر عندما لم تسفر وساطته عن نتيجة ،

أن يبعث جيشه لكي يعيد النظام إلى ربوع لبنان ، مما أسفر عن مجابهة الفلسطينيين .

إن الذى خرج من الصدام الذى وقع فى لبنان بين القوات الفلسطينية وبين الجيش السورى بفائدة ، هو السادات . ذلك أن المتطرفين فى العالم العربى كانوا قد اتهموه بخيانة القضية العربية باتفاقية فك الاشتباك ، كما كان كل من الأسد وعرفات قد وجها إليه اللوم على أنه انسحب من المعركة . لكن الأدوار قد انقلبت مرة أخرى ، وأزالت أحداث لبنان جانباً من ضغط العالم العربى على مصر ، وأتاحت للسادات أن يجدد الحديث مع الفلسطينيين . .

كانت هناك إذن موضوعات جدلية طيبة لرد الحملة التى وجهت ضد مصر بعد اتفاقيات سيناء ، وكانت دمشق أكثر مراكزها نشاطاً . من هنا كان ذلك نجاحاً تكتيكياً كبيراً . لكن هذا النجاح قد أمكن إحرازه بثمن باهظ ، بالنسبة لاحتمال قيام وضع عادل ومستقر فى المنطقة .

لقد شاء البعض أن يرى فى مذابح لبنان ، أسس تخطيط سياسى يتضمن البحث عن خاتمة للمأساة ، بخلق ظروف للحوار بين الحكومات العربية وإسرائيل ، عن طريق القضاء على الحركة الفلسطينية . وكان هناك حتى من تحدث فى ذلك عن القيام بمذبحة وإبادة . لكن هؤلاء لفتت أنظارهم إلى أنه إذا كان الأصل الذى تقوم عليه بعض المذابح هو عملية حسابية سياسية ، فإنه لا شك على الإطلاق فى أنه حساب خاطئ . ذلك أن بعض « الحلول » ليست مرفوضة فقط بوازع أخلاقى ، ولكنها مرفوضة كذلك من جانب العقل ، الذى يدرك أنه لا يمكن بناء شىء له صفة الصلابة ، بالتسليم بتضحية شعب بأسره ، وسلبه حق الحياة .

وعلى ذلك فإنه إذا كان يمكن الخروج بعبرة من مأساة لبنان ، فهى أنه أصبح يتعين الإسراع أكثر من أى وقت مضى للبحث عن حل عادل بالنسبة للجميع ، لهذه المشكلة التى لا تزال قائمة عدة عشرات من السنين .

الفصل الحادى والعشرون

الرهان الجديد

ما زالت مصر هى قلب الأمة العربية الكبرى ، التى يبلغ تعدادها أكثر من مائة مليون من البشر ، برغم عبء الحروب الأربعة التى خاضتها ، وبرغم ما فيها من الجراح التقليدية . وحل المشكلات التى تعانى منها مصر ، معناه اليوم السير فى الطريق إلى حل جانب كبير من مشكلات العالم العربى ، والبحر المتوسط . إن السادات قد قام بعملية حسابية سريعة لما كلف مصر ، من الناحية المادية ، التزامها بالقضية العربية فقال : « إن خمسة وثلاثين مليوناً من المصريين يعيشون اليوم ، بعد أربع حروب ، فى مثل الظروف تقريباً التى يعيش فيها اللاجئون الفلسطينيون » .

فعندما تولى السادات الحكم بعد ناصر ، كان الاقتصاد المصرى مرهقاً أشد ما يكون الإرهاق ؛ إلا أنه أخذ منذ ذلك اليوم يزداد تدهوراً . لقد أعاد السادات إلى الشعب المصرى عزة النفس ، ولكن عزة النفس ليست

كل شيء فى حياة أى شعب . إن هناك واقعاً قاسياً لا بد أن يقام له حساب : فالتضخم المالى يستشرى ، ومستوى الحياة المنخفض أصلاً يزداد انخفاضاً ، والديون الخارجية تتراكم ، والأرض الزراعية ضيقة ، والعقول تهرب إلى الخارج . يضاف إلى كل ذلك الجهاز البيروقراطى ، الذى يعرقل المبادرات ، ويترك مجالاً عريضاً من النشاط غير المنتج ، يقف عند الحد الأدنى من الشرعية ، إن لم يكن غير مشروع أصلاً ، ولكن يسمح به لأسباب تتعلق بمستلزمات السياسة .

إن المشكلة التى هى أشد ما تكون إلحاحاً بالنسبة لمصر ويتعين حلها ، هى مشكلة المجال الإقليمى الذى يعيش فيه سكانها ، الذين سيصبحون عام ٢٠٠٠ سبعين مليوناً . ذلك أن سكان مصر يتزايدون بمعدل شخص واحد كل نصف دقيقة . ويتجمع ٩٦ فى المائة من المصريين ، فى شريط من الأرض ، هو وادى النيل ، الذى لا يزيد عرضه فى المتوسط عن عشرة كيلومترات ، وطوله عن ثمانمائة كيلومتر .

وأكثر من خمس عدد السكان ، أى حوالى ثمانية ملايين شخص ، يتكدسون فى مدينة القاهرة ، الأمر الذى جعل منها واحدة من أكثر المدن من حيث كثافة السكان فى العالم . إن المصريين يصفون حالة عاصمتهم ، بأنها تشبه كلكتا ، إذ أن نسبة كبيرة من المقيمين فى القاهرة محرومون من المياه ، ومن الكهرباء ، ومن المجارى ، كما أن عدة آلاف لا يجدون لهم مساكن إلا فى أحواش المقابر .

ومصر مدينة للخارج بثمانية عشر ملياراً من الدولارات ، منها ستة مليارات للاتحاد السوفيتى . وميزان مدفوعاتها يختتم بمديونية قدرها حوالى أربعة مليارات ونصف المليار كل عام . إنها أصبحت الآن تحصل على خمسمائة مليون دولار

فى العام ، من إيرادات قناة السويس التى أعيد افتتاحها ، ويمكن أن تعتمد على انطلاقة فى السياحة ، كما أن الأمل يداعبها فى أن تسفر أعمال التنقيب عن البترول فيها عن نجاح . يبقى بعد ذلك أنها يتعين عليها أن تنفق سنوياً ملياراً ونصف المليار من الدولارات ، لاستيراد مواد غذائية ضرورية ، مثل السكر والشاى والقمح ، التى تباع بعد ذلك فى السوق الداخلية بأقل من ثمنها ، أى بعشر تكاليفها الفعلية .

إن الفوائد التى جنتها من السد العالى لم تكن بالصورة التى كانت متوقعة . وفى الأيام الأخيرة قامت حملة قوية تهدف إلى إبراز النتائج السلبية لهذا السد ، ومنها انخفاض نسبة خصوبة التربة ، نتيجة لقلة الطمى العالق بمياه النيل ، الذى يحجزه السد وراءه ، فى البحيرة الصناعية التى تحمل اسم بحيرة ناصر . ويزداد عدد الذين يفكرون فى أن مصر سوف يأتى عليها يوم ، تهدم فيه هذا السد .

وفى خلال السنوات الماضية ، عمدت الدول العربية الثرية – وهى العربية السعودية والكويت واتحاد الإمارات العربية وغيرها – إلى تقديم مساعدات مالية لمصر . فقد قدمت العربية السعودية وحدها أكثر من مليارين ونصف المليار من الدولارات ، فى العامين اللذين أعقبا حرب عام ١٩٧٣ . وعندما قام الملك خالد بأول زيارة له بوصفه ملكاً للقاهرة ، ترك لدى مغادرته العاصمة المصرية شيكاً بستمائة مليون دولار . لكن هذه المساعدات ، برغم ضخامتها ، قد استخدمت لسد الثغرات فى اقتصاد مستنزف ، بدلاً من إنفاقها فى علاج متاعبها الأساسية .

إن مثل هذا العلاج قد يتطلب تسوية عامة للأمور ، وبصفة خاصة على مستوى العلاقات مع الخارج ، غير أنه ما من أحد فى القاهرة يعتقد

أن الحرب مع إسرائيل قد انتهت باتفاقية سيناء . وحتى الاتفاقية الثانية لفك الاشتباك قد عرضت دائماً فى مصر ، على أنها مرحلة انتقالية لابد منها ، ولكنها محدودة ومؤقتة . ويتعين على السادات أن يدخل فى اعتباره ، أن الرأى العام المصرى لا يمكن أن يكتفى باستعادة القناة ، وإنما سيطالب بعودة سيناء كلها . وهذه مشكلة ينبغى مواجهتها عاجلاً أم آجلاً .

إن السادات بسياسة « الانفتاح الدبلوماسى » ، قد انتهى به الأمر إلى أن تعرض للانتقاد من جانب الحركة الفلسطينية ، التى تخشى أن يضحى بها فى مفاوضات للسلام ، كما تعرض لهجمات المتطرفين العرب الذين يتزعمهم الرئيس الليبى القذافى ، الذين يتصورون أن اعتدال الحكومة المصرية خيانة للقضية العربية . لقد قام السادات بعد قراره بشن الحرب فى أكتوبر ١٩٧٣ بعدة اختيارات ، لا تقل عن ذلك تعرضاً للأخطار . وقد قال الرئيس المصرى فى المؤتمر الإسلامى الذى عقد فى لاهور : « لقد التقيت عدة مرات وكيسنجر ، واستطعت أن أقتنع بأن الولايات المتحدة قد غيرت من اتجاهها بعد مرحلة الظلام ، أيام حكومة جونسون . نعم . . إننى أعتقد أن الولايات المتحدة تتجه نحو العدل ، وبالتالى فإن كل شىء سيكون سهلاً » .

لقد قام السادات ، بعد الحرب الأخيرة التى قاتلت مصر فيها بأسلحة سوفيتية ، بأعمال تاريخية من أجل كسب ثقة أمريكا ، والحصول على مساندة السعودية ودول الخليج العربى . وقد أكمل القطيعة مع موسكو ، التى كانت قد بدأت فى عام ١٩٧٢ ، عندما طرد من مصر العشرين ألفاً من المستشارين العسكريين الروس . وقد علقت صحيفة فاينانشيال تايمز على ذلك بقولها : « لقد أحرق السادات وراء ظهره ، جميع الجسور المقامة

على نهر الفولجا » . وقد حدث هذا التغيير الجذرى مع موسكو على مراحل متتالية وحاسمة .

وقد بدأ السادات فى توجيه اللوم إلى المسئولين فى موسكو على أنهم لا يعوضون بسرعة ما خسرته مصر خلال الحرب من الأسلحة . فنى بداية عام ١٩٧٥ قال : « إننى أريد أن يعرف كل عربى فى العالم العربى . أنه ابتداء من وقف إطلاق النار فى أكتوبر ١٩٧٣ حتى اليوم . لم تتلق مصر من السوفييت سوى أسلحة قليلة اشتراها ودفع ثمنها الرئيس الجزائرى بومدين . وكميات صغيرة من الذخائر وقطع الغيار . وحتى هذه اللحظة لم يحدث أى تعويض لخسائرنا ، ولم نتلق أى سلاح أساسى » .

ومن المرجح أنه لم يكن من أجل إثارة الحديث عن قيمة المصريين . أن قلل السادات من أهمية المساعدة التى تلقاها من الاتحاد السوفييتى فى الحرب . فنى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى قال : « إننى أشعر أنه يتعين علىَّ أن أكشف عن سر حاولت لأسباب مختلفة أن أخفيه فى خلال الحرب ليس فقط أننا واجهنا أمريكا وإسرائيل . ولكننا اضطررنا أن نقاتل وروسيا وراء ظهورنا . ذلك أن الجسر الجوى السوفييتى الذى كان يجب أن يعمل فى عام ١٩٦٩ ، بدأ فى العمل فقط فى أثناء حرب أكتوبر . والنتيجة أنى اضطررت أن أبدأ الحرب بذخيرة مدفعية تكفى بضعة أيام ، فى حين أن سوريا كانت متخمة بالذخائر » .

وفى مرة أخرى كشف السادات عن خلفيات جديدة لحرب أكتوبر ، فاتهم موسكو بأنها مارست ضغوطاً عليه ، حتى عن طريق الخداع ، لحمله على سرعة وقف العمليات العسكرية على غير صالح مصر . إذ قال : « أستطيع أن أقول إن السفير السوفييتى جاءنى فى الساعة الثامنة من

مساء أول أيام الحرب ، لكى يبلغنى أن الحكومة السورية قد طلبت وقف إطلاق النار » .

فهل صحيح أن سوريا تقدمت بهذا الطلب ، الذى كان من شأنه أن يخلق صعاباً خطيرة للحليف المصرى ؟ فى الخطاب الذى ألقاه غداة اتفاقية سيناء ، فضل السادات ألا يجيب على هذا السؤال ، بحيث ألقى شيئاً من الشك حتى على الموقف السورى فقال : « إن هذه نقطة لا بد من استيضاحها ، ولكن الذين يهاجمون مصر الآن من أجل فك الاشتباك . لم يتقدموا حتى الآن بأى رد » .

وفى النهاية ، أى فى شهر مارس ١٩٧٥ ، زاد السادات من التباعد عن موسكو بأن ألغى معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفييتى التى كان مقدراً لها خمسة عشر عاماً ، والتى وقعها مضطراً منذ خمس سنوات مضت ، عندما وقعت محاولة القوة الداخلية من جانب الزمرة الموالية للروس بزعامة على صبرى . وبهذا الإلغاء أوقفت مصر كذلك الامتيازات والتسهيلات الخاصة التى كانت ممنوحة للبحرية السوفييتية فى موانئها وكانت هذه ضربة شديدة للوجود الروسى فى البحر المتوسط ، ولم ينسها بريجنيف بسهولة .

إن القطيعة مع الكرملين قد تمثلت فى عملية سياسية ، رفعت من رصيد السادات فى أنظار الغربيين والأمريكيين بصفة خاصة ، ولكنها قد تكلفت ثمناً عسكرياً . ذلك أنها خلقت فى مصر مشاكل فنية واستراتيجية لا يمكن حلها فى وقت قصير . فحتى هذا الوقت كان الجيش المصرى قد سلحه السوفييت على وجه الخصوص . فإذا أراد أن يحتفظ بفعاليته ،

عليه أن يحصل على عتاد وقطع للغيار ، ومن هنا كان يجب أن ينوع مصادره .

وقد أعلن السادات أنه اتجه إلى الهند ، وهى الدولة غير المنحازة والصديق التقليدى لمصر ، لكى يشترى منها قطعاً لطائرات الميج ٢١ ، التى تقوم بصنعها بتصريح سوفييتى . لكن الكرملين ، الذى كان عازماً على معاقبة مصر ، قد مارس ضغطاً على أنديرا غاندى من أجل وقف هذه الصفقة . وفور إلغاء المعاهدة الروسية المصرية ذهب نائب رئيس الجمهورية المصرية إلى الصين ، حيث استقبله ماوتسى تونج ، وفى عودته حمل معه نبأ استعداد بكين لكى تقدم إلى مصر أى مساعدة فى المجال العسكرى .

ومع ذلك ، فإن الكثيرين يرون أن الصين لا يمكنها أن تقدم سوى معونة محدودة . ولكى يؤمن السادات استقلاله العسكرى ، سعى إلى أن تتوفر له إمكانية الحصول على ما يريد من الغرب أيضاً . وقد بدأ بأن تفاوض لشراء ست طائرات نقل من طراز (هرقل) من أمريكا ، إلا أنه سرعان ما صادف عقبات من جانب الكونجرس فى واشنطون . وخلال الزيارات التى قام بها السادات إلى كل من باريس ولندن وبون وروما ، أشار أكثر من مرة إلى اهتمامه بإبرام اتفاقيات لشراء أسلحة من أوربا . إن الدول الأوربية فى استطاعتها أن تورد إليه طائرات ميراج ف ١ ، أو طائرات جاجوار ، وطائرات هليوكوبتر ، ودبابات ، وأجهزة اتصال ، وكافة أنواع التسليح الخفيف . لكن الولايات المتحدة وحدها هى التى تستطيع أن تبيع له صواريخ هوك المضادة للطائرات ، التى هى جزء من احتياجات مصر لحماية سمائها .

وعلى ذلك فإن مشكلة جديدة قد فتحت بالنسبة لمصر ، هى التحول

من نظام فى التسلح إلى نظام آخر .

وقد سأل البعض الفريق أول الجمسى وزير الحربية المصرية ، عن الوقت اللازم لكى تعتاد هياكل الجيش على العتاد الغربى ، فكان رده هو التالى : « إن من غير الممكن تحديد موعد لعملية تتوقف على المعدل الذى يتم به التوريد ، وعلى نوع السلاح الذى يجرى توريده ، وكذلك على إمكانياتنا فى تدريب رجالنا على استخدامه . ولكنها عملية ممكنة ، حتى وإن كانت معقدة ، كما دلت التجارب فى أماكن أخرى » .

أمير الجزيرة

فى صباح يوم الأحد – وهو يوم عمل فى مصر – الموافق ٨ أغسطس ١٩٧٦ ، انفجرت فى الطابق الخامس من مبنى المجمع الذى يضم عدداً من الوزارات والمصالح ويقع فى ميدان التحرير بالقاهرة ، قنبلتان . وقد أصيب من جراء هذا الانفجار أربعة عشر شخصاً ، ثلاثة منهم بجراح خطيرة . وقد سمع الدوى فى عدة أجزاء من المدينة ، فلم تستطع الصحف تجاهل الحادث ، وظهرت فى اليوم التالى وعلى صدر صفحاتها الأولى هذا النبأ .

وكانت قد وقعت قبل ذلك أعمال إرهابية أخرى ، لم يشر إليها أحد ، أو قلل من أهميتها . فقد انفجرت ثلاث عبوات ناسفة على الأقل : إحداها إلى جوار أحد مقار الرئاسة ، والاثنتان الأخريان فى كنيسة قبطية وبجانب خط الإسكندرية القاهرة الحديدى .

وقبل مضى أسبوع على حادث المجمع ، وقعت عملية أخرى أكثر خطورة . فقد انفجرت شحنة من الديناميت فى عربة قطار مكتظة بالركاب ، فى قطار كان يهم بمغادرة محطة الإسكندرية . وكانت النتيجة هذه المرة ثمانية من القتلى ، وحوالى ستين جريحاً .

ولم يدر فى ذهن المصادر المصرية أى شك ، وهى تعلن اسم المحرض الرئيسى على هذه الأعمال وهو : القذافى . لقد كان السادات منذ بعض الوقت ، يشير إليه فى خطبه بأن يسميه ببساطة « مجنون ليبيا » ، بل وقد اتهمه بإنفاق مبالغ كبيرة من المال ، لتدبير انقلاب فى مصر . وقبل ذلك بأيام قليلة ، نسب الرئيس السودانى نميرى بدوره إلى القذافى ، أنه دبر انقلاباً فاشلاً على نظام حكمه .

وكان الرد هو تحالف وثيق ربط السادات وأنظمة الحكم العربية « المعتدلة » ، وخاصة عرش العربية السعودية . ومن الناحية العملية تدعم « محور » حقيق بين القاهرة والرياض ، انضم إليه نظام الحكم فى السودان . وكما حدث أيام حرب أكتوبر ، فإن ورقة السادات كانت هى مساندة الملكيات البترولية الثرية ، التى ترى أن النشاط التآمرى الذى يقوم به القذافى ، يحتوى على خطر إمكان عودة القاهرة لتكون مركزاً ينشر الثورة فى العالم العربى ، كما كانت أيام ناصر . لذلك بدأ الملك خالد وأمراء دول الخليج وهم عازمون تماماً على تأمين غطاء وراء السادات ، فى المرحلة الحرجة التى تمر بها مصر .

إن مساندة الحكومات العربية الثرية هى بلا شك عامل أمن للسادات ، لأنها أيضاً تتيح لمصر أن تتطلع فى أمل إلى تخفيف مأساتها الاقتصادية التقليدية . ومن ناحية أخرى ، فإنه طالما لا يعرف الموقف السياسى فى عالم

المشرق سلاماً عادلاً ، يكون فى استطاعة القذافى وغيره من خصوم السادات الاعتماد على مرض موضعى ينتشر ويظهر بطرق مختلفة . فهناك متطرفون ليس فقط من اليسار ، وإنما كذلك من اليمين ، من المحتم أن يحاربوا محاولة « وضع منهج عقلانى للأزمة » وحل مشكلة الشرق الأوسط مرحلة بعد مرحلة ، كما بدأ السادات يفعل باتفاقيات فك الاشتباك العسكرى .

وعلى الجناح اليسارى يتعين على السادات أن يتفادى تهديد حركة الفلسطينيين الذين يتعجلون العثور على حل لمحنتهم التى أوشكت على الثلاثين عاماً ، والذين امتزجت القضية الوطنية بالنسبة لهم ، أى البحث عن وطن ، بقضية الثورة فى العالم العربى . إنهم يستطيعون قبول الدعم المالى من الأنظمة الملكية العربية الثرية ، ولكنهم لا يمكنهم أن يتقاسموا معها فلسفتها ولا أهدافها المحافظة .

وفى الطرف الأقصى المقابل ، برزت فى نفس الوقت خلال الأعوام الأخيرة اتجاهات متزمتة ، مغرقة فى الرجعية ومتعصبة فى الوطنية ، تتبنى فكرة العودة إلى أخلاقيات الدين ، وتنادى بالحرب المقدسة . وقد عاودت هذه الاتجاهات نشاطها فى شكل هيئة للدعوة الدينية ، هى جمعية الإخوان المسلمين التى تعرضت فى مصر لفترات قاسية بعد محاولة الاعتداء على ناصر ، التى قام بها أحد أعضائها عام ١٩٥٤ .

إن المتطرفين من اليمين ومن اليسار يتنافسون فى جعل الجو السياسى فى مصر ثقيلاً ، ووضع مزيد من الصعاب أمام خطة السادات للخروج التدريجى من الأزمة . والأمر المؤكد هو أن الشعب المصرى ، الذى ابتلى منذ سنوات بالتضحيات ، ينشد فى غالبيته السلام ، ويتطلع إلى استئناف أعماله فى التبادل التجارى والنشاط السياحى . وعندما كانت المدافع

لا تزال تدوى على جبهة قناة السويس ، على بعد حوالى مائة كيلومتر من القاهرة ، كان من العسير العثور على غرفة فى أحد فنادقها . إلا أنه ما كادت تجيء فترة هدوء نسبي ، حتى تلقت شركات الفنادق الدولية الكبرى طلبات للقيام باستثمارات جديدة فى مصر .

إن السياحة ميدان يمكن فيه لسياسة الانفتاح والتحرر الاقتصادى أن تعطى ثماراً مباشرة وملموسة ، وإن كان البعض يعترض على اختيار تركيز الجهود فى الفنادق الفاخرة ، وإغفال الفنادق المتوسطة . إلا أن برنامجاً للتنمية يقوم على السياحة ، وعلى دخل قناة السويس ، وعلى الاحتمالات البترولية غير المؤكدة ، لم يعد يكفى مصر ، التى كان عبء هذه السنوات من الحرب سبباً جعلها تعطل مرحلة من نموها المدنى . فهل يحدث تدفق رءوس الأموال الأجنبية الذى تفترضه القوانين الليبرالية الجديدة ؟ وهل تصبح أموال البترول ، التى تملأ خزائن الملوك العرب ، إذا هى جاءت إلى مصر محركاً للقضية العامة الخاصة بالأخذ بالأساليب العصرية والانطلاق ؟ إنه إلى جانب العقد التى تتضمنها المشكلة الفلسطينية ، والاحتلال الإسرائيلى لسيناء ، توجد هذه العلامات الاستفهامية التى يتعين على نظام حكم السادات أن يحلها .

وبعد عشرين عاماً من رأسمالية الدولة ، فإن حركة التصحيح والتحرر التى قام بها السادات ، لم تتمكن بعد من إزالة الشكوك ، والتغلب على كافة المخاوف . ولقد شهدت القاهرة بعض كبار رجال الأعمال وأصحاب الشركات من أمريكيين وأوربيين ويابانيين ، وقد جاء بهم الفضول للتعرف على التجربة التى يقوم بها السادات ، ولكن ما من واحد منهم كانت لديه الشجاعة للقيام باستثمارات ضخمة فى مصر . ويقول مراقب أمريكى : « لقد أصيب

رأس المال الأجنبي بالذعر ، من فوضى التوجيهات الاقتصادية وتردد الإدارة فى الأخذ بالأساليب العصرية وإصلاح نفسها ، أكثر من احتمالات وقوع حرب جديدة » .

إن هناك اعترافاً عاماً بأن السادات « قد غير الجو العام فى البلاد وبصفة خاصة فى الميدان السياسى » . لقد فتح أبواب السجون وأخرج منها الكثيرين ، وشملت إجراءات الرحمة التى وضعها المثقفين اليساريين والإخوان المسلمين ، وأعضاء الطبقة السياسية القديمة السابقة للثورة والعسكريين الذين صدرت ضدهم أحكام لتغطية هزيمة ١٩٦٧ . وقد ألغى الرقابة على الصحافة المحلية والأجنبية ، ووضع ضوابط لنشاط إدارات المخابرات داخل البلاد . ومنذ اليوم الذى أحرق فيه السادات علناً مئات الملفات الشخصية والتسجيلات زال الكابوس الذى كان جاثماً على صدر المواطن العادى ، والذى كان متمثلاً فى سلطات البوليس السرى .

وذات يوم قال السادات : « إن ثورة ١٩٥٢ تسير فى طريقها ، ولكن يجب الاعتراف بأنها كانت لها جوانب سلبية ، يتعين تصحيحها » . لقد ركزت الأفلام والكتب على ما حدث من استغلال خلال فترة الحكم السابقة ، ولكن الرئيس المصرى لم يضم صوته قط إلى هذه الحملة ، ولو أنه ترك للصحف الحرية فى أن تتهم من تشاء .

لقد بدأ النقاش السياسى فى البلاد وفى البرلمان يعود فى عهد السادات ، وكان هناك عدد كبير من المصريين محظور عليهم مغادرة مصر ، فأصبح مسموحاً لهم ولغيرهم السفر إلى الخارج ، وغير ذلك من الحقوق المدنية . وقد ألغيت تأشيرة الخروج التى كان لا بد أن يحصل عليها العاملون فى القطاع الخاص ، كما أعيدت الجنسية المصرية إلى مئات من المواطنين ،

كانت قد أسقطت عنهم عقاباً لهم . وبعد عشرين عاماً من السجن ، خرج عز الدين عبد القادر الذى كانت قد أسندت إليه تهمة القيام بنشاط معاد له علاقة بالإخوان المسلمين . إنه حفيد أحمد عرابى ، بطل الحركة الوطنية المصرية فى القرن الماضى .

وفى هذا العهد بحث مجلس الشعب اقتراحاً لإعادة فتح البورصة فى القاهرة والإسكندرية ، بعد أن ظلت معطلة أكثر من عشرين عاماً ، تمهيداً لتداول الجنيه المصرى فى الخارج . كل هذه الإجراءات التحررية قد أحدثت شعوراً بالارتياح ، وفرحاً فى البلاد . إن التجارة قد استأنفت نشاطها ، لكن المشكلة الحقيقية تتمثل فى الحدود التى يعمل فيها القطاع الخاص . ويقدر البعض أن بيع السلع المستوردة وبناء العقارات ، أمور يهتم بها ما لا يزيد عن عشرة فى المائة من المصريين ، أما بقية السكان فإنهم لا ينالون أى مكاسب مباشرة ، من هذا الانفتاح .

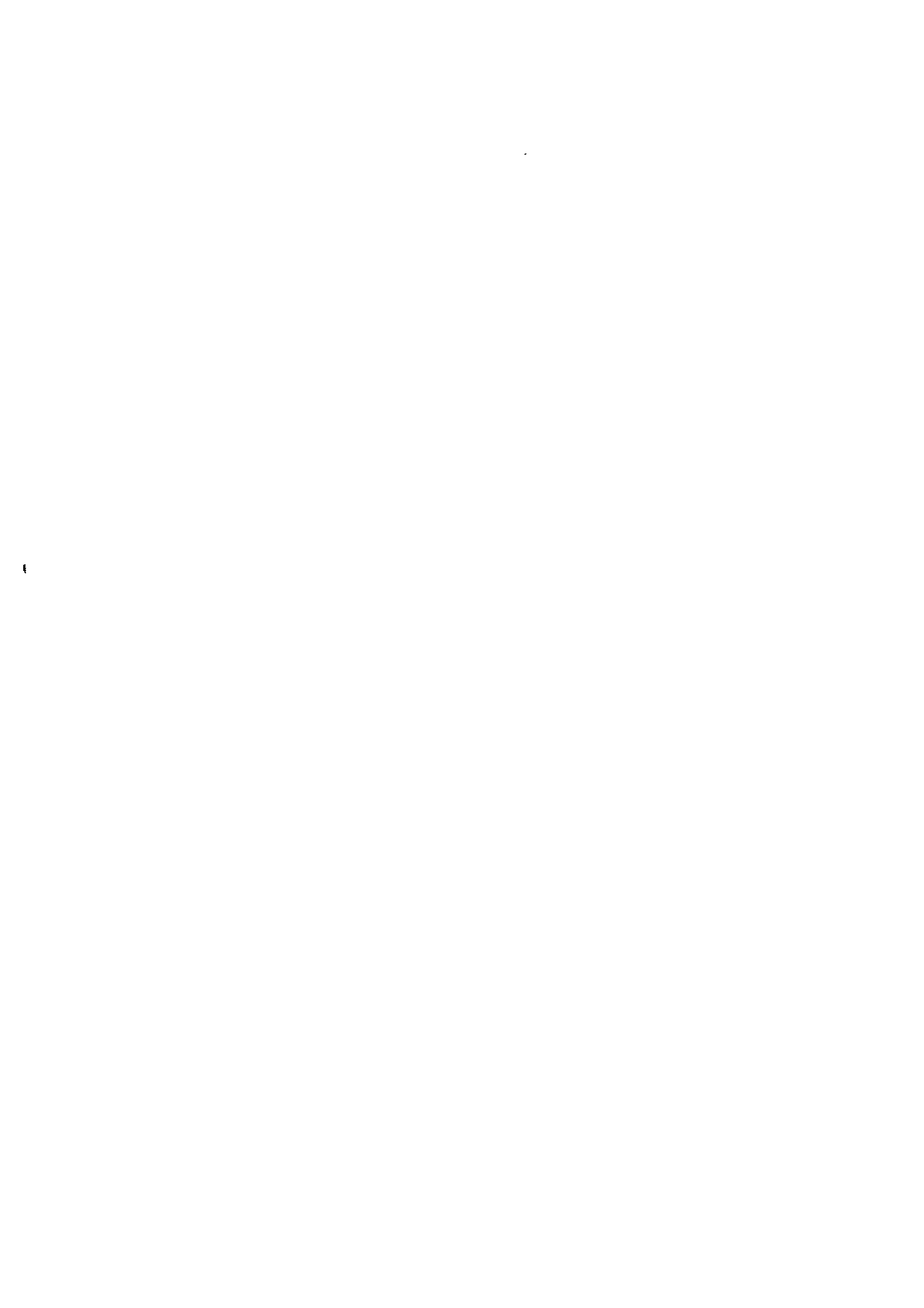
وعندما جاء نيكسون ليزور القاهرة فى شهر يونية ١٩٧٤ ، وعد مصر بقرض قيمته ٢٥٠ مليون دولار ، وقال فى هذا الصدد : « إن ذلك لمجرد وضع القطار المصرى مرة أخرى فوق القضبان » . على أن البعض يومها سألوه : « وإذا لم تكن هناك قضبان ؟ » .

إن نجاح حركة التصحيح التى يقوم بها السادات ، ويهدف بها إلى العودة إلى النظام الاقتصادى الحر ، يتطلب عدة شروط . وأول هذه الشروط أن تقوم فى مصر طبقة من المقاولين ، على حين أن الطابع الذى تتسم به البرجوازية المصرية حتى الآن هو الطابع التجارى . لقد زاد السادات فى الآونة الأخيرة من اتصالاته وجولاته فى الدول العربية الثرية . وهناك طريقة للتغلب على المخاوف التى تساور من يجئ برأس المال لكى يعمل

على تحول المجتمع المصرى ، تكمن فى إنشاء هيئة للإشراف على استخدام أموال البترول فى مصر . وقد أقامت أربع من الدول العربية التى قدمت مساعدات كريمة إلى حكومة السادات – وهى العربية السعودية والكويت وقطر واتحاد الإمارات العربية – « هيئة الخليج للتنمية فى مصر » ، والغرض منها معرفة ما يجرى فى الاقتصاد المصرى ، وليس ممارسة أى نفوذ سياسى .

ويوم خرج السادات عام ١٩٤٩ من السجن ، عمل بعض الوقت فى الصحافة ، فوضع كتاباً لم يطبع قط ، وكان لا بد أن يتضمن فلسفة سياسية . وقد اختار له عنواناً هو « أمير الجزيرة » . ولا يعرف ما إذا كان الرجل الذى سوف يصبح رئيساً لمصر قد عمد إلى كتابة فصل يصور فن الحكم ، على النمط الذى وضعه ماكيافيللى . غير أن قصة الكتاب هى : فى إحدى الجزر كان يعيش أمير يحيط به عدد من الأعداء ، وعدد من المستشارين الغادرين ، الذين راحوا يدبرون ضده المؤامرات . لكن الأمير كان أكبر براعة منهم ، مدركاً لما يدبره خصومه ، فينجح فى نهاية الأمر فى إحباط مؤامراتهم ، وفرض سلطانه .

وحتى الآن ، فإن السادات قد أثبت أنه يعرف جيداً ، كل قواعد لعبة الحكم .



الفصل الثالث والعشرون

هجوم السلام

كشفت أضواء فجر يوم ٢٧ سبتمبر فى دمشق ، عن مشهد رهيب .

فنى الميدان الكبير ، الذى يطل عليه فندق سميراميس وحيث المحطة النهائية للسيارات العامة ، كان ثلاثة من الفلسطينيين يتدلون من أعواد المشانق . لقد كانوا مدثرين بذلك الجلباب الأبيض الذى يرتديه المحكوم عليهم بالإعدام ، وعلى صدر كل منهم لوحة كتبت عليها حيثيات الحكم . وفيما حولهم وقف جمهور كثيف متدافع . كان الثلاثة الذين شنقوا قد حوكموا ليلاً أمام محكمة خاصة إذ اتهموا بالقيام بأعمال إرهابية ، لأنهم فى اليوم السابق اقتحموا قاعات الفندق ، شاهرى الأسلحة ، واعتقلوا حوالى تسعين من الرهائن . وفى المحاكمة السريعة ، التى جرت بعد استسلام الإرهابيين الثلاثة للبوليس السورى ، اعترفوا بانتمائهم إلى حركة فلسطينية متطرفة ، تدعى « حزيران الأسود » .

إن ذلك العمل الذى قام به أولئك الفدائيون الثلاثة ، ثم تلك العقوبة الرادعة من جانب سلطات دمشق ، يصوران حالة التوتر القصوى التى وصلت إليها العلاقات بين المقاومة الفلسطينية ، وبين نظام حكم الأسد ، فى أواخر ذلك الصيف الذى شهد غزو لبنان ، والمدفعية السورية وهى تطلق نيرانها على مخيم تل الزعتر . لقد رد الأسد على تهديد الفلسطينيين بعقوبة فريدة فى نوعها ، مجردة من الرحمة ، ذلك أنه عندما أصبح يواجه تجربة القوة ، لم يستطع أن يتصرف بصورة أخرى . والواقع أن من غير الممكن وضع حد لأعمال القمع ، عندما يبدأ السير فى هذا الطريق .

فمن هو هذا الأسد ، الذى استطاع فى وقت وجيز أن يتحول ، فى رأى أغلبية الفلسطينيين ، من دور الحامى إلى دور الجلاد ؟ لقد ظلت سوريا سنوات كثيرة تدعى أنها سن الرمح فى الثورة العربية ، وفى القضية الفلسطينية . ولكن حكوماتها ظلت خلال تلك السنوات ، تسقط الواحدة تلو الأخرى . وقد بلغ عدد الانقلابات التى وقعت فيها ، ابتداء من الاستقلال الذى حصلت عليه غداة الحرب العالمية الثانية ، واحداً وعشرين انقلاباً ، وهو رقم قياسى فى الشرق الأوسط . وكان ذلك حتى شهر نوفمبر ١٩٧٠ ، عندما استولى ضابط برتبة العقيد الطيار ، هو حافظ الأسد ، على السلطة . وينتمى الأسد إلى طائفة العلويين . .

ويقول البعض إن ذلك الشرك الذى نصبه للرئيس السابق ، صلاح جديد ، كان حاسماً فى صعوده إلى الحكم . والواقع أنه عندما كان وزيراً للدفاع ، منع سلاح الطيران الذى كان تابعاً له ، من أن يقدم مساعدته للفرقة السورية المدرعة ، التى كانت قد اجتازت خلال عمليات أيلول الأسود فى عمان حدود الأردن ، وكانت توشك على الاشتباك بقوات الملك

حسين . واضطرت قوات سوريا وقد حرمت من الحماية الجوية ، أن تتراجع إلى الوراء . وقد ترتب على ذلك أن فقد نظام حكم صلاح جديد مكانته ، وسقط ، فاستولى الأسد على الحكم فى دمشق .

لقد كان الأسد طياراً شجاعاً ، ولكنه فى السياسة برهن دائماً على التزامه بالحذر الشديد . ومنذ اليوم الذى استقر فيه فى الحكم ، تجنبت سوريا الدخول فى أى مغامرة . ولقد تقررت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بموجب اتفاق وثيق تم بين السادات والأسد . وعلى عكس ما حدث فى يونية ١٩٦٧ ، عندما كان الجزء الأكبر من الجيش السورى قد ظل بعيداً عن الجبهة ، لأن أفضل وحداته كلفت بمهمة حماية نظام الحكم القائم ، فإن قوات دمشق قد حاربت ببسالة فائقة فى الحرب الأخيرة .

وبرغم أنه قد أعلن نفسه مدافعاً عن أيديولوجية البعث العربى ، فإن الأسد قد طبع حكومته بطابع ليبرالى عملى ، أكثر ميلاً إلى طابع البرجوازية السورية الصغرى والمتوسطة . لقد تخلى الحزب عن نقاط تطرفه العقيمة ، فمنحه المجتمع التجارى فى حلب ودمشق ثقته ، ومع هذه الثقة جاء الاستقرار . وهكذا فإن الأسد بينما استطاع أن يبدو رجلاً أطلق الحريات ، كان يزيد من دعم سلطته .

لقد انطلق الاقتصاد السورى فى عهد الأسد ، فقد فتحت السياسة الجديدة أبواب البلاد للتجارة ، وكذلك للتنمية والاستثمارات القادمة من الخارج ، مع إعطاء تسهيلات لعودة رءوس الأموال التى خرجت فى عهود الحكومات السابقة . وكان هناك جانب كبير من الريف ، الذى كان يعانى من تقلبات الفصول ، ينتظر حدوث معجزة من نهر الفرات . فكما فعلت مصر ، رغبت سوريا فى أن يكون لها سدها العالى . لكى يتيح

لها رياً دائماً وينظم ما فيها من المياه . وبفضل السد الذى أنشئ بجوار مدينة طبقة الواقعة شمالى صحراء بالميرا ، عاصمة الملكة زنوبيا الخرافية ، تضاعفت رقعة الأراضى الزراعية فى سوريا .

لكن إنشاء هذا السد تكلف كذلك ثمناً سياسياً . ذلك أن حكومة بغداد ثارت مدعية أن ذلك يقطع المياه عن ثلاثة ملايين فلاح عراقى فى حوض نهر الفرات . ونتيجة لهذا الخلاف ، قام جو من التوتر على الحدود بين الدولتين ، اللتين كان هناك انقسام سابق بين حكومتيهما ، على إثر مجادلات عنيفة داخل حركة البعث التى تزعم كل منهما أنها تمثل تيارها الصحيح .

وفى عام ١٩٧٣ ، وهو عام الحرب ، عاد ميزان المدفوعات السورى وأصبح دائناً . وفى غداة هذه الحرب ، وصل كيسنجر إلى دمشق ، وهو مقتنع بأنه سيجد أمامه مهرجاً مدعياً ، كما سبق له أن وصف الأسد فى حديث خاص . غير أنه فوجئ حين التقى بسياسى مفكر ومتعقل . وقد قال فيما بعد أنه اجتمع وواحداً من أكثر الشخصيات أهمية فى الشرق الأوسط .

لقد اتضح الخط المعتدل الذى ينتهجه الأسد ، فى إعادته للعلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ، وفى قبوله لاتفاقية فك الاشتباك فى الجولان ، وكذلك فى الاتجاه الجديد نحو الحكومات العربية فى المعسكر « المحافظ » . لقد سبق للعقيد لؤى الأتاسى وهو أحد فلاسفة البعث ، أن أشار ذات يوم إلى العربية السعودية باعتبارها « العدو اللدود للثورة العربية » . إلا أن الأسد استقبل الملك فيصل فى دمشق فى شهر يناير ١٩٧٥ ، قبل مصرع الملك بقليل ، فى جو حافل بالفرح والحماس الشعبى . وهكذا

قدمت أعرق المدن فى العالم العربى ، كما يقول السوريون عن عاصمتهم ، تحياتها إلى حامى الأراضى المقدسة .

على أن الأخطار الناشئة عن الأزمة اللبنانية ، قد وضعت سياسة الأسد موضع الاختبار . فكما رأينا ، تدخل الجيش السورى فى لبنان ، تجنباً لخطرين : خطر قيام ثورة متطرفة يتعرض له جناحه الأيسر ، وخطر احتمال وقوع نزاع جديد مع إسرائيل ، قد تجد سوريا نفسها فيه معزولة .

وحتى إذا كان كثيرون ، ومن بينهم ياسر عرفات نفسه ، قد أدركوا فى نهاية الأمر المخاوف السورية وأسباب تصرف الأسد ، فإن صيف عام ١٩٧٦ كان من أكثر اللحظات الفاجعة فى العالم العربى وقد أعلن السادات اقتراحاً إلى دعوة مؤتمر قمة عربى فى القاهرة فى شهر أكتوبر ، لوضع حد لنزيف الدم . غير أن صعاباً جمة قامت دون ذلك ، فالأسد يخشى أن يكون موضع الاتهام ، وأعلن أنه لن يشترك فى المؤتمر . ومن ناحية أخرى كان مستحيلاً تجنب حضور ياسر عرفات ، وخاصة أن مؤتمر قمة الرباط تقرر فيه أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى . وهكذا كان هناك احتمال أن يتسبب مؤتمر القاهرة فى تعميق الجراح ، بدلاً من تضميدها .

وعند هذا الحد ظهر على المسرح الملك خالد عاهل العربية السعودية ، وتركزت المبادرة التى قام بها فى أن دعا إلى عقد مؤتمر قمة محدود فى الرياض ، يحضره الرؤساء العرب المعنيون مباشرة بالنزاع اللبنانى . لقد سبق لحرب ١٩٧٣ ، أن أبرزت دور الملك فيصل ، بوصفه ممثلاً لأكبر قوة مالية فى العالم العربى . أما الآن ، فإن حرب لبنان قد ألقت الأضواء على دور خليفته على العرش السعودى . ونتيجة لنفوذ الملك خالد ، أمكن أن يجتمع

على مائدة واحدة كل من الأسد ، وعرفات ، والسادات ، والرئيس اللبنانى الجديد سركيس ، فضلاً عن الأمير الصباح أمير الكويت .

وفى ظل الرجل الذى يستمد مكانته من كونه حارس مهد الإسلام ، والأمين على احتياطيات البترول الكبرى فى العالم ، أمكن التوصل إلى اتفاق . وباختصار تم الاعتراف بحق سوريا فى تواجد قواتها المسلحة فى لبنان ، وقد نجح عرفات ، بفضل وقف إطلاق النار الجديد ، فى أن يحتفظ بالإشراف على المواقع التى كانت لا تزال فى أيدى الفلسطينيين واتفق السادات مع الأسد على وقف الحملة التى كانت موجهة ضده ، بعد اتفاقيات فك الاشتباك الأخيرة فى سيناء ، وفى نفس الوقت تمكن من جعل قوات دول عربية أخرى ، تشترك فى قوة السلام العربية فى لبنان (السودان والعربية السعوديه) . أما الرئيس اللبنانى الجديد سركيس ، فإنه ما كاد يتسلم مهام منصبه ، حتى وضعت تحت إمرته قيادة « الخوذات الخضراء » العربية .

ولم يكن باقياً لمؤتمر القمة التالى الذى عقد فى القاهرة ، إلا مهمة التصديق على هذه التسوية ، وإقرار نهاية المذبحة التى أسفرت خلال تسعة عشر شهراً عن أربعين ألف قتيل ، ومائة ألف جريح ، فى دولة يسكنها ثلاثة ملايين نسمة ، إلى جانب دمار ما قيمته أربعة مليارات من الدولارات .

وقد تزامن الفصل الأخير من هذا المؤتمر تقريباً مع مرحلة هامة فى الحياة السياسية الداخلية فى مصر ، فللمرة الأولى فى تاريخ النظام الناشئ عن ثورة الضباط الأحرار ، يدعى المصريون إلى صناديق الانتخاب ، فى انتخابات حقيقية . والواقع أنهم استطاعوا أن ينتخبوا ثلاثمائة وخمسين نائباً هم أعضاء مجلس الشعب الجديد ، من بين ألف وستمائة مرشح تقدموا

إليها مقسمين إلى ثلاثة تنظيمات ، تنظيم للوسط يحظى بتأييد رسمي من جانب المؤسسة الحاكمة ، بما فيها السادات ، وتنظيم لليمين ويمثل مصالح الرأسمالية الوطنية ، بما فيها من كبار الملاك والعاملين فى القطاع الخاص ، وتنظيم لليسار ، وفيه تجمع الناصريون المترمتون ، والماركسيون ، والمثقفون التقدميون .

وجرت الانتخابات التى اشتركت فيها نسبة كبيرة ، فى جو من المناقشات الجدلية ، التى احتدت أحياناً ، وأسفرت عن فوز تنظيم الوسط بأغلبية كبيرة . وعقب هذا الفوز أعلن السادات أن هذه تنظيمة ستتحول إلى أحزاب سياسية حقيقية تم الاعتراف بها . وقد كان إلغاء النظام الحزبى قبل ذلك باثنين وعشرين عاماً ، من القرارات الأساسية التى اتخذتها الثورة ، واعتبر من القضايا الحاسمة التى أنهت الخلاف الذى وقع بين ناصر ونجيب .

كنا إذن أمام عملية أخرى فى تصحيح المسار الذى يقوم به السادات ، الذى قال فى ذلك : « إننا نبدأ الآن تجربة ديمقراطية جديدة » . وسوف يكون على الأحزاب المصرية ، فى قيامها بنشاطها ، أن تدخل فى اعتبارها ثلاثة أمور : أن تحترم الوحدة الوطنية ، وألا تتحول إلى أحزاب دينية ، وألا تحاول أن تقتطع شيئاً من المكاسب التى حققتها الجماهير المصرية بثورة عام ١٩٥٢ .

- وإلى جانب هذا التحرر الداخلى ، أطلق السادات هجوماً سلمياً على إسرائيل ، جعل هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى يقول ، قبل أن يترك منصبه بقليل : « إننى أرى أن الظروف الموضوعية للقيام بتقدم جديد فى الشرق الأوسط ، لم تكن فى يوم من الأيام فى مثل الوضع الطيب الذى هى عليه ، منذ إنشاء دولة إسرائيل » . وعندما تحدث فاروق قدومى ، الذى يعتبر بمثابة وزير خارجية منظمة التحرير الفلسطينية فى الأمم المتحدة ،

أعلن للمرة الأولى أن منظمته على استعداد لإقامة دولة على الضفة الغربية لنهر الأردن وفى قطاع غزة ، بمجرد أن ينسحب الإسرائيليون من هذه الأراضى . أما الفكرة القديمة للحركة الفلسطينية فى « جعل فلسطين دولة واحدة متعددة الجنسيات والأديان ، يعيش فيها العرب واليهود معاً ، بحقوق متساوية » فيبدو أنها قد وضعت جانباً ، على اعتبار أنها هدف خيالى مثالى ، غير قابل للتحقيق .

وفى هذا الوقت كان السادات يستقبل وفداً من رجال الكونجرس الأمريكى ، فقال لهم : « إن كل ما أطلبه هو أن تنسحب إسرائيل من الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ . فلنجلس حول مائدة فى جنيف ، وننهى حالة الحرب التى استمرت ثمانية وعشرين عاماً ، باتفاقية سلام » . وسأله أحد أعضاء الوفد ما إذا كانت لديه رسالة يود أن ينقلها إلى رئيس وزراء إسرائيل ، فأجاب الرئيس السادات : « قل له إننا من جانبنا ، مستعدون للسلام . ولكن حتى يكون هذا سلاماً دائماً ، يجب أن يقوم على أسس صلبة ، وأن يستند إلى العدل . إننى على استعداد لإتمام هذا السلام ، وآمل أن يكون هو أيضاً على استعداد لقبول نفس الشىء » .

محتويات الكتاب

القسم الأول

كيف يصبح الإنسان رئيساً

القسم الثانى

عملية الشرارة

صفحة

القسم الثالث

الرهان الجديد

مؤلف الكتاب

دخل دينو فرسكوبالدى عالم السياسة ، عند ما أوفدته صحيفة كوريبرى ديلا سيرا الإيطالية -وهى الصحيفة ذات الوزن والتأثير الكبيرين- إلى الشرق الأوسط فى الخمسينات ، معلقاً على الأحداث الجديدة التى طرأت مع قيام الثورة المصرية ، والآثار التى ترتبت عليها فى هذه المنطقة .

ومع أن الصحيفة التى عمل بها كانت قد اتخذت منذ ذلك الوقت المبكر سياسة خاصة لها إزاء مصر والعالم العربى ، طابعها وجوهرها العداء الصريح ، إلا أن فريسكو بالدى كان برغم حداثته فى ذلك الوقت فى العمل الصحفى السياسى -يتبع فى كتاباته مبدأ مستقلا ، جعله لا يلتزم بسياسة الصحيفة ، ويكتب من وجهة نظره ، وتبعاً لمقياسه الشخصى فى تقدير الأحداث ووزن الأمور .

وربما كان الأمر كذلك لأنه أديب ، قبل أن يكون صحفيًا ، والأديب فيه شىء من الأخلاق والمبادئ والضمير .

على أن ذلك لم يمنعه من أن يكون فى كتاباته موضوعيًا ، ومتجردًا ، وهذا ما كان يجعله يبدو فى أغلب الأحيان صارماً فى نقده ، عنيفًا فى تعليقاته ، لا يكتفى بعرض الأمور كما تبدو ، ولكنه يحللها ويعرض آثارها وبواعثها ، ثم يشفع كل ذلك بالرأى الذى يراه فيها ، من موقعه كخبير فى شئون المنطقة .

والواقع أنه أصبح بالفعل خبيراً متخصصًا فى مشكلات الشرق الأوسط ، بعد أن قضى فيه عشرين عاماً أو يزيد ، مراقباً ومتابعاً ومتأملا لكل ما يجرى فيه .

من هنا كان كتابه هذا له قيمته الكبيرة .


Bibliotheca Alexandrina
0665979